جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الحزب الحاكم في ترسيخ الديمقراطية

-دراسة حزب العدالة والتنمية التركي-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

- إعداد الطالبة:

✍ ياسمين سواسي

- إشراف الأستاذ:

- خالد بقاص

أعضاء لجنة المناقشة

الأساتذة	الصفة
أ هشام لويشي	رئيسا
أ خالد بقاص	مشرفا و مقررا
أ عبد الفتاح حلواجي	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي 2016/2015

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة [32]

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين

يسعدني وأنا أضع اللمسات الأخيرة في هذه العمل أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

الظل الذي آوي إليه في كل حين.. إلى رمز المحبة والعطاء، والحب والوفاء

أمي الحبيبة

إلى صاحب القلب الكبير..إلى قدوتي الأولى..إليك يامن أفديك بروحي

أبي الغالي

الى ورود المحبة وينابيع الوفاء.. اخوتي الأعزاء

بهاء الدين .. محمد أمين .. عصام البشير .. ملاك

الى أختي "*ايمان*" وأولادها

الى كل أفراد عائلتي الكريمة وخاصة ابنة عمي "الخنساء"

الى من منحني الثقة وشجعني على المثابرة فاعتبرته الدعم المعنوي

محمد البشير

الى من كان لهم الفضل أن أوصلونا لهذا المقام

أساتذتي الكرام

الى كل صديقاتي ورفيقات دربي ..كل واحدة باسمها

ياسمين

شكر وعرفان

قال تعالى: {لئن شكرتم لأزيدنّكم} ابراهيم الآية(07)

بداية الشكر لله عز وجل فالحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه، لأن وفقني لإتمام هذا العمل.

ثانيا أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المشرف "**خالد بقاص**" على مجهوداته التي بذلها معي لإتمام هذا العمل الأكاديمي.

الشكر أيضا الى جميع الأساتذة في قسم العلوم السياسية بجامعة الوادي على جهودهم المبذولة وعلى تكوينهم لنا خلال مسيرتنا الجامعية.

الشكر كل الشكر لأفراد عائلتي الكريمة لما قدموه لي من دعم مادي ومعنوي وكانوا سندا لي في مسيرة بحثي.

والشكر موصول أيضا لكل زملائي في القسم وخاصة من زودوني بالمراجع القيمة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من عضوي المناقشة، والذين شرفاني بمناقشتهما هذه الدراسة.

ولا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد ولم يبخل علي برأي أو مجهود في سبيل إتمام هذا العمل المتواضع.

الى كل هؤلاء.... شكرا جزيلا

المقدمـــة

مقدمة

تعتبر الأحزاب إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية وتجل أساسي من تجليات الأنظمة الديمقراطية، إذ تجسد مبدأ التنافس على السلطة وترسخ مبدأ المشاركة السياسية، إضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه، حيث لا يمكن تصور قيام ديمقراطية دون وجود أحزاب سياسية. فهي تمثل حجر الزاوية في الحياة الديمقراطية.

وقد عرفت التجربة الحزبية في تركيا تحولات عديدة نظرا لطبيعة الظروف والمتغيرات التي شهدها النظام السياسي التركي فهو نظام شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة الى جهاز تنفيذي تشريعي وقضائي، ولقد تبنت تركيا الحياة الديمقراطية بعد تطبيق دستور عام1982، الذي نص على الحكم البرلماني والتعددية الحزبية في البلاد.

ولا شك أن عملية التحول الديمقراطي وتوسيع الحريات الفردية هي رحلة تتصف بالديمومة، فالدول التي تعرف بأنها من أكثر الدول تقدما قد تواجه هي أيضا مشكلات مختلفة في مسألتي الديمقراطية وحقوق الانسان، غير أن النقطة التي تحمل الأهمية الكبرى هنا هي: أن يتزود النظام بآليات تكفل مأسسة الديمقراطية، وضمانات للحقوق الأساسية والحريات، ولقد قطعت تركيا شوطا كبيرا في هذا المجال، حيث اعتبر عام 2002 نقلة نوعية في تاريخ الجمهورية التركية، وذلك بصعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة وهيمنته على مؤسسات الدولة الدستورية، لهذا حدد في برنامجه السياسي منذ الوهلة الأولى أولوية تصحيح مسار التجربة الديمقراطية، خاصة في مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي وقد ساهم هذا الدور في إرساء جملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي شملت معايير الشفافية والمصداقية، وحتى الاصلاحات المتعلقة بتقليص حدة العداء للدين وللأقليات العرقية بالإضافة الى تقليص الدور السياسي للمؤسسة العسكرية .

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الموضوع أساسا في معرفة دور الأحزاب في إرساء وتجسيد القيم الديمقراطية داخل الحزب أولا، وفي الممارسة السياسية عند الوصول للحكم ثانيا، مع التطبيق على حزب العدالة والتنمية التركي ودراسة تأثيره في عملية التحول السياسي والاقتصادي والدستوري في تركيا بما يعلي من قيم الترسيخ الديمقراطي في البلاد.

أسباب اختيار الموضوع

تتنوع أسباب اختيار الموضوع بين مبررات موضوعية وأخرى ذاتية دافعة للبحث

الأسباب الموضوعية: لقد اعتبر صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002 من القضايا المثيرة للجدل على جميع النواحي السياسية والاستراتيجية والاجتماعية وغيرها، وأصبح يُسوق باعتباره نموذجا رائدا في ترسيخ القيم الديمقراطية.

الأسباب الذاتية: الميل لدراسة المواضيع المتعلقة بالشأن التركي خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، إضافة لاستبيان حقيقة ما يزعم في كثير من الأقطار العربية من أن الأحزاب الإسلامية لا تستطيع إدارة شؤون الحكم والسياسة ولا يمكنها تحقيق التحول الديمقراطي أو ترسيخ القيم الديمقراطية.

إشكالية الدراسة:

تمكن حزب العدالة والتنمية بعد فوزه بالانتخابات النيابية لعام 2002 من إجراء تعديلات وإصلاحات على المؤسسات الدستورية فحدد موقع المؤسسة العسكرية في الدولة وعلاقتها بالشؤون السياسية، لاسيما أن الجيش في تركيا قبل قدوم حزب العدالة والتنمية استطاع التحكم في بنية النظام السياسي لفترات طويلة، حاول الحزب بالرغم من الايديولوجية السياسية التي يتبناها وتخالفها مبادئ الجمهورية العلمانية احداث تغيرات على البناء

الداخلي للدولة والذي شمل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة الى التعديلات التي طرأت على المؤسسة العسكرية، وشملت التغيرات أيضا السياسة الخارجية التركية بحيث تغيرت توجهات تركيا في البيئة الدولية والاقليمية بصعود الحزب للسلطة، بهذه الاجراءات وغيرها حاول حزب العدالة والتنمية النهوض بتركيا ومسايرة العملية الديمقراطية فيها، والأهم من ذلك ترسيخ القيم الديمقراطية حتى يحقق الأهداف التي جاء من أجلها، واستنادا لما تقدم ووفقا لموضوع الدراسة نطرح الاشكالية التالية:

- الى أي مدى استطاع حزب العدالة والتنمية ترسيخ القيم الديمقراطية في تركيا؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف نشأ حزب العدالة والتنمية وماهي أهدافه؟
- ماهي مجالات الإصلاح التي تبناها الحزب وركز عليها؟
- كيف أدار الحزب علاقته مع المؤسسة العسكرية؟
- كيف تعامل الحزب مع المسألة الكردية؟
- ماهي التحديات التي تواجه الحزب؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية، والأسئلة الفرعية، نضع الفرضيات التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن وضمان تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية.
- معالجة المشاكل العالقة والتحديات بشكل مباشر سبيل أساسي لترسيخ القيم الديمقراطية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على:

- حزب العدالة والتنمية من حيث النشأة والأهداف.
- الاصلاحات التي عرفتها تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية.
- التحديات التي تواجه حكومة العدالة والتنمية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: ستركز الدراسة على فترة تولي حكومة حزب العدالة والتنمية السلطة أي منذ عام 2002 الى نهاية 2015.

الحدود المكانية: الجمهورية التركية خاصة ودول أخرى شملها التغيير السياسي على الصعيد الخارجي نتيجة ما قام به الحزب.

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

- **<u>الإطار النظري:</u>**

تقتضي هذه الدراسة تطبيق مجموعة من النظريات التي تخدم الموضوع وهي:

- **نظرية الدور**: بحيث يعرف على أنه نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات، والقيم والاتجاهات التي يتوقع أعضاء الجماعة رؤيتها كردود أفعال، تجاه ما يجري من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية.

ولغايات هذه الدراسة نجد أن حزب العدالة والتنمية مارس مجموعة من الأدوار التي ساهمت في ارساء المبادئ الديمقراطية من خلال التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وشملت الأدوار أيضا التعديلات المختلفة التي طرأت على المؤسسة العسكرية.

- **الاطار المنهجي:**

تقتضي دراسة الموضوع الاستعانة بجملة من المناهج المعتمدة لإنجاز البحوث العلمية. فقد اعتمد ما يلي:

- **منهج دراسة الحالة:** وهو المنهج الذي يقوم على التعمق في دراسة وحدة فردية مجتمعية من خلال المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، ويتم فحص واختبار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها، ثم الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المشابهة. وسيتم اعتماد هذه المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنتناول دور الحزب الحاكم في الترسيخ الديمقراطي بدراسة حالة معينة هي حزب العدالة والتنمية التركي.

أدبيات الدراسة

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت حزب العدالة والتنمية ودوره في احداث التغيير والبناء في تركيا ومنها:

–دراسة معمر خولي، الموسومة ب"الاصلاح الداخلي في تركيا" نشرت الدراسة عام 2011، عرض فيها مختلف الاصلاحات التي عرفتها تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، وركز فيها على الاصلاحات الاقتصادية والدستورية، كذلك الاصلاحات المتعلقة بمجال الحريات، بالإضافة الى الاصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية.

اهتمت هذه الدراسة بالمتغيرات الداخلية السياسية كمتغير الرأي العام وطرحت فرضية مفادها أن الاصلاح الداخلي في أي دولة ليس بالأمر الصعب اذا توافرت له الإرادة السياسية الصادقة، وخرج بنتيجة أن الاصلاح مسار يتحقق بالتدريج، خصوصا في الدولة التي كانت مكبلة بالسياسات الاستبدادية.

-دراسة للطالبة ريز لطيف صادق، بعنوان "العلاقات التركية -الأمريكية في ظل حزب العدالة والتنمية" ، رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، من جامعة الشرق الأوسط سنة 2011، قسمت الدراسة الى أربعة فصول، وقامت على فرضية مفادها أن العلاقات الولايات المتحدة الأمريكية-التركية يشوبها الحذر الشديد من جراء تبني الولايات المتحدة بناء الدولة الامبراطورية، وتبني حزب العدالة التوجهات الدينية، وتوصلت الدراسة الى صحة الفرضية، كما توصلت الى عدة استنتاجات أهمها: أن العلاقات الأمريكية تجاه تركيا تتصف بالمرونة الى حد كبير لكون الولايات المتحدة تعتبر تركيا هدفها في الوصول الى تحقيق أهدافها بحكم موقع تركيا الاستراتيجي.

-دراسة للمؤلف محمد زاهد غول، بعنوان" التجربة النهضوية التركية" وكيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا نحو التقدم، نشرت سنة 2013،حاول الكاتب أن يقدم اضافة نوعية الى ما سبق من دراسات عن التجربة النهضوية في تركيا، مقسمة الى أربعة فصول، استعرض في الفصل الأول الأسس الفكرية لهذه التجربة والرؤية التربوية والتعليمية لها في الفصل الثاني، ثم قواعد النهضة الاقتصادية في الفصل الثالث، ليصل في الفصل الرابع للدور الدبلوماسي والسياسة الخارجية، هذا ويختم الكاتب دراسته بتساؤل: كيف يمكن الاستفادة عربيا من التجربة النهضوية التركية؟ وخلص في الأخير الى أن النجاح الذي تحقق في التجربة التركية بني على كثير من الرؤى التي تؤمن بالديمقراطية التي توافق الشعب التركي، فينبغي على الدول العربية أن تدعو الى ديمقراطية محافظة تحترم إرادة الشعب العربي، وتفعل فيه قواه الكامنة.

ان الدراسات السابقة الذكر قد ركزت على جوانب الاصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية في كافة المجالات، لكن أهملت الدور الحقيقي للحزب في ضرورة تفسير هذه الاصلاحات ونتائجها المتضمنة لترسيخ المبادئ الديمقراطية، كما لم تتطرق بشكل أساسي للتحديات التي تواجه حكومة حزب العدالة والتنمية، وهذا ما أضافته هذه الدراسة.

هيكلة الدراسة

استنادا الى الاشكالية المطروحة والتساؤلات المرفقة، والفرضيات الموضوعة، سيتم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول يمثل الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث نتناول فيه مختلف المفاهيم والمضامين الواردة في البحث. تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول متعلق بماهية بالأحزاب السياسية من حيث التعريف والوظائف والتصنيفات، كما تم في المبحث الثاني التعرف على كل ما هو متعلق بعملية الترسيخ الديمقراطي.

أما الفصل الثاني ستناول فيه جهود حزب العدالة والتنمية في ترسيخ الديمقراطية، حيث تم تخصيص المبحث الأول للتعريف بحزب العدالة والتنمية وأهدافه ومشروعه السياسي، بينما ركز المبحث الثاني على المؤشرات الممارساتية لعملية الترسيخ الديمقراطي، وفي المبحث الثالث تم التطرق الى أهم التحديات التي تواجهها حكومة حزب العدالة والتنمية في مسارها الديمقراطي.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب السياسية حجر الأساس في المبادئ الديمقراطية الليبرالية، فكانت الديمقراطية في الفكر السياسي الغربي تعني حرية التعبير وحرية التنقل وحرية المراسلات و حرية تكوين الجمعيات ومن ثم اصبحت حرية تعدد الأحزاب السياسية هي المظهر الجوهري لهذه الديمقراطية، حيث أن هذه الأخيرة تقوم أساسا وفق مبدأ تعدد الأحزاب السياسية .

ان دراسة الأحزاب السياسية تتشعب الى عدد من المحاور لكوننا بحاجة الى تعريفها وكذلك أنواعها و طبيعة وظائفها وهذا ما سيتم دراسته من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية وتصنيفاتها

- ✓ **تعريف الأحزاب السياسية**

تعددت تعاريف الأحزاب السياسية من حيث المنطلقات والمراحل التاريخية المتعددة للكتابات السياسية التي تناولت الدراسة والبحث في ميدان الأحزاب السياسية، فمنها من ركز على الجانب التنظيمي والإيديولوجي وأخرى جمعت بين مختلف جوانب الظاهرة الحزبية.

المعني اللغوي: جاء في لسان العرب : الحِزْبُ : الصِّنْفُ مِنَ الناس : " كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ أَيْ كُلُّ طَائِفَةٍ هَوَاهُمْ وَاحِدٌ . وفي الحديث : " اللَّهُمَّ اهْزِمِ الأَحْزَابَ وزَلْزِلْهم ". الأَحزابُ: الطوائف من الناسِ جَمْعُ حِزْبٍ بِالكَسْرِ ويمكن أَن يكونَ تسميةُ الحِزْبِ من هذا المَعْنَى أَي الطَّائِفَةِ التي وَظَّفَهَا على نَفْسِه يَقْرَؤُهَا فيكون مَجَازاً كما يُفْهَمُ من الأَساس[1].

[1] موقع معاجم، معنى حزب في معاجم اللغة العربية – قاموس عربي عربي(تاج العروس)،متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://www.maajim.com/dictionary

الحزب لغة، الطائفة أو الصنف من الناس أو جماعة الناس أو جند الرجل وجماعته أو أصحاب الرجل الذين على رأيه.[1]

كلمة سياسي: مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية.

غير أنَ كلمة سياسة في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة.

المعنى الاصطلاحي: تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الأيديولوجيات، والى تطور النظرة الى وظيفة الحزب ومهامه.

1. الفكر الليبرالي:

يركز في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب والوصول الي السلطة، والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسيه. فيعرف **Bengamin Constont** الأحزاب السياسية هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين.

يعرف كل من **جون جيكال** و**أندري أوريدو** الحزب بأنه: تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، وبهدف الوصول الى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة.

كما عرفه **جورج بيردو** على أنه" تنظيم مجموعة من الأفراد بنفس الرؤية السياسية، تعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وكذلك بالعمل في آن واحد، على ضم أكبر عدد

[1] **محمد محمد زكي سيد، معنى كلمة حزب** ،بوابات كنانة أون لاين ، نشرت في 29 نوفمبر 2008 ،متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://kenanaonline.com/users/alking/posts/77972

ممكن من المواطنين الى صفوفهم، وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة.[1]

– أما موريس دوفرجيه فعرفه: "الحزب ليس جماعة، لكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر اقليم دولة، كاللجان الحزبية، والمندوبيات، وأقسام الحزب والتجمعات المحلية، كل هذه الجماعات يرتبط فيما بينها الرباط التنظيمي، الذي يقوم على أساس تدريجي هرمي".[2]

2.الفكر العربي:

يكاد يقترب في تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى فقهاء العرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها تعريف **د . سليمان الطماوي** الذي يعرف الأحزاب السياسية بأنها جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين.[3]

ويعرفه **الدكتور محسن خليل** بأنه: عبارة عن محالفة وولاء بين جماعات، تربط بينهم مصالح مشتركة، ورغبة مشتركة في تولي زمام الحكم.[4]

وأما سعاد شرقاوي فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي و تعرف الحزب بأنه تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول الى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة.[5]

3.الفكر الماركسي :

---

[1] ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر(التطور والتنظيم)**،الجزائر: دار بلقيس،2010، ص18.

[2] 1MAURICE Duverger, **les partis politiques**, libraire AMON COLIN,1981,p 178.

[3] سليمان الطماوي، **السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة و في الفكر السياسي الاسلامي**، ط5، لبنان: دار الفكر العربي، 1996، ص62.

[4] نعمان أحمد الخطيب، **الأحزاب السياسية و دورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، منشورات جامعة مؤته عمادة البحث العلمي والدراسات العليا.

[5] سعاد شرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة:ددن،2008، ص200

يعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي."

فمفهوم الحزب عند الفكر الاشتراكي والماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي، فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

- أن الأحزاب عبارة عن أفراد تجمعها قواسم مشتركة تكون داخل الحزب متمثلة في المبادئ و الأفكار .
- تسعى الأحزاب السياسية للوصول الى السلطة أو التأثير فيها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة متعددة.

✓ **أنواع الأحزاب السياسية:**

تواجه الأحزاب السياسية اشكاليات عديدة ومختلفة فيما يخص معايير تصنيفها ، فليس من السهل ايجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، هذا راجع الى اختلافات في طبيعة الحزب وتنظيميه وأهدافه، أو يرجع ذلك الى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة.

غير أن العديد من الباحثين يتفقون على تصنيف الأحزاب السياسية بناءا على ثلاثة معايير أساسية هي:

❖ معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب

❖ معيار التنظيم

❖ معيار القاعدة الاجتماعية للحزب[1]

يقسم **دوفرجيه** الأحزاب السياسية انطلاقا من معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب، إذ يرى أن هناك صنفين من الأحزاب: أحزاب الإطارات و هي الأحزاب التي نشأت داخل المجموعات البرلمانية، و الصنف الثاني الأحزاب الجماهيرية التي نتجت عن محاولات خارجة عن نظام الحكم تعود إلى الرابطات الاجتماعية السرية، الجمعيات الكنسية، النقابات العمالية التي تنشط داخل المجتمع، لكن ليس لها تمثيل سياسي على مستوى البرلمان.[2] صنّف الفقيه الفرنسي موريس ديفرجيه الأنظمة الحزبية إلى ثلاث أنماط، و هي: نظام الحزب الواحد، نظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب، ومنهم من صنّفها على أساس حجم الأحزاب، فصنّفها الى: أحزاب كبيرة و أحزاب صغيرة.[3]

أما **جان شارلو** يفرق بين أحزاب الأعيان التي تضم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية تؤهلها لتمويل الحملات الانتخابية لمرشحي الحزب بالإضافة إلى أحزاب الناخبين و أحزاب المناضلين غير أنه لم يقدم توضيحات و شروحا كافية لتمييز هذه الأحزاب.[4]

بينما يصنف **فيليب برو**[5] الأحزاب السياسية في كتابه –علم الاجتماع السياسي– الى: الأحزاب الادارية: وهي الأحزاب المقيمة بالقرب من السلطة، مما يعني أنها مهيئة بصفة روتينية إلى حد ما، ووفقا لتقلبات التناوب الديمقراطي لان تشكل الأغلبية، أو تدخل في تحالف حكومي. تأثر ممارسة مسؤوليات الدولة على لغة هذه الأحزاب و استراتيجيتها بشكل دائم، ومن حيث حجم هذه الأحزاب وقاعدتها يمكن التمييز بين التجمعات ذات أغلبية النزعة

---

[1] حسيبة غارو، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة–دراسة حالة الجزائرمن1997–2007–**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو–)، الجزائر، 2012، ص26.

[2] أمال فضلون، **استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باجي مختار–عنابة–)، الجزائر، ص71.

[3] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة و الضغط**، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب،2008،ص55.

[4] أمال فضلون، **مرجع سابق**، ص ص71–72.

[5] فيلب برو، **علم الاجتماع السياسي**،(ترجمة محمد حرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،1998، ص368.

أو ما يمكن تسميته (نقابات المنتخبين) ،لا تتشكل إلا لكي تسمح لأعضائها من الاستفادة من التشريع الانتخابي، أو من وضعها الاستراتيجي عندما يكون التحالف معها أمرا لابد منه من أجل تكوين أغلبية حكومية، ولا تملك هذه الأحزاب قاعدة اجتماعية حقيقية نظرا لافتقارها لأعضاء مناضلين و لهياكل منظمة، كما أنها لا تملك مشروعا سياسيا حقيقيا لديه حدود ثابته ووجودها مرتبط بعاملين:

- من جهة إن غياب أغلبية واضحة تجعل من مؤازرتها أمرا ثمينا من الناحية الاستراتيجية.
- ومن جهة أخرى وجود شخصيات لها قاعدة شعبية قوية تضمن استمرارية صورة الحزب لدى الجمهور.

أ- **الأحزاب الاحتجاجية:** هي أحزاب تولد في البداية من الرفض، و تسعى لأن تشق لنفسها طريقا لدى الناخبين من خلال استقطاب الاستياء و الكبت، الأمر الذي ينعكس على الشكل الانفعالي للغة الحزب، كما تجعل بعض هذه الأحزاب من نفسها المتحدثة باسم مجموعات اجتماعية، تنظر لنفسها على أنها مجموعات أو أقليات مضطهدة أو مستبعدة من اللعبة السياسية، لكن شروط المنافسة الانتخابية لا تسمح لهذه الأحزاب بالنجاح لكونها غالبا ما تمثل مجموعات أقلية متموقعة حول نفسها، و لا يمكن لأفكارها و مبادئها أن تنتشر على أوسع نطاق لتمس الأغلبية.[1]

ب- **أحزاب البرامج:** من أهم خصائص أحزاب البرامج هو تصميمها على تصوير الحياة السياسية من الناحية الإيديولوجية الجامدة تتميز بتمسكها ببرامج محددة و ثابتة، واختلاف أيديولوجيتها اختلافا واضحا عن باقي الاحزاب السياسية.

[1] أمال فضلون، **مرجع سابق**، ص72.

كما أن أحزاب البرامج تصر دائما على أن من أهم شروط استمرار العضوية هو تمسك العضو بمبادئ الحزب، وعدم جواز انفصاله عن الحزب إلا في حالة تخلي القيادة عن مبادئ الحزب.

ج- أحزاب الأشخاص: أهم عنصر يميز أحزاب الأشخاص هو الولاء الكامل لشخصية الزعيم، بالرغم من ان للزعامة دورا هاما في كل نظام حزبي، غير أنها في أحزاب الأشخاص تضطلع بالدور الرئيسي لأن الزعيم هو الذي ينشأ الحزب، يوجه نشاطه، يضع برامجه و يغيرها دون أن يخشى عدم ولاء أتباعه وأعضاء حزبه ويرجع ولاء هذه الأحزاب لزعمائها إلى عاملين:

- المقدرة السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية التي يتمتع بها الزعيم.
- التقليد الطبقي أو العائلي الذي يمثله الزعيم.

تنتشر هذه الأحزاب في المجتمعات القبلية التي تبنى على الروابط العائلية و لا تتدخل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في تكوين مثل هذه الأحزاب.

د- أحزاب الكوادر: تضم في الغالب أبناء الطبقة البرجوازية ولا تبدي اهتماماً بالجماهير لأنها تهتم بفئة قليلة معينة وتعتمد أحزاب النخبة على الثروة والمكانة الاجتماعية المرموقة لأعضائها وتتسم بنوع من الهشاشة الداخلية والتزام الأعضاء بمبادئها وترى هذه النخب أنها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال المرشحين إلى كراسي الحكم.[1] ظهرت مثل هذه الأحزاب لمعارضة نظام الحكم

[1] موقع رصد المعرفة ،مفهوم الحزب السياسي ووظائفه، ،21ماي2011، متحصل عليه: https://www.facebook.com/RNN.marefa/

القائم لديها ،إيديولوجية ثورية عنيفة، ترفض المنافسة الحزبية و تجند نخبتها من المثقفين و الموظفين لتحقيق أهدافها.

هـ- أحزاب النظام الحاكم: كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينات و الستينات عندما شعرت بحاجتها الى قاعدة شعبية و منظمة و بحكم نشأتها ارتبطت بالنظام و عارضت المنافسة الحزبية.[1]

و- الحركات الدينية: ظهرت في العشرينيات من القرن العشرين لتكون أوائل التنظيمات التي تملك قاعدة جماهيرية عريضة تم انتشرت و تطورت في السبعينيات، تدعو أيديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع و التصدي للنظام، و لا تتحمس للمنافسة الحزبية.

اذن تعددت أشكال و أنواع الأحزاب السياسية، هناك من العلماء من صنف الأحزاب حسب أيديولوجية الحزب الى أحزاب اليمين و أحزاب اليسار، و هي تقوم على الايمان بأيديولوجية معينة تعمل على وضعها موضع التنفيذ من ثنايا وصولها الى سلطة الدولة، و ذلك حال الأحزاب الليبرالية، أو الأحزاب الشيوعية. في مقابلها أحزاب برامج، وهي تعمل مرتبطة بأيديولوجية مجتمعها مع غيرها من الأحزاب، و لا يتمثل الفارق بينها إلا في الوسائل و الأساليب دون الأفكار المذهبية.

وهناك أيضا من صنف الأحزاب إلى أحزاب كوادر، وأحزاب الجماهير. وهناك من قال بأحزاب مباشرة أو غير مباشرة. كما صنفت الأحزاب إلى ما يعرف بالأحزاب ذات الأغلبية والأحزاب الكبيرة و الأحزاب الصغيرة.

وطرح بعض الفقهاء الأمريكيين معيار التنافس، فقد قدّم سارتوري تصنيفا ثنائيا للنظم الحزبية هو:

[1] أمال فضلون، **مرجع سابق**، ص73.

1-النظم التنافسية.

2-النظم غير التنافسية.

وهناك نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، و نظام تعدد الأحزاب.[1]

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية:

تتعدد وظائف الأحزاب السياسية وتختلف باختلاف ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتواجدة فيها، فتحديد وظائف الأحزاب السياسية يبدو أمرا صعبا اذا تجاهلنا طبيعة الأحزاب المعنية والوسط الذي تباشر فيه نشاطها[2]، وتختلف وظائف الأحزاب في الانظمة الديمقراطية الغربية عن وظائف الأحزاب في الدول النامية.[3]

ويتفق بعض الفقهاء على أنّ للأحزاب السياسية وظيفة واحدة يتوق كل حزب إلى تحقيقها، وهي أن يتولى مقاليد الحكم في البلاد، أما الوظائف الأخرى التي تباشرها الأحزاب السياسية المعارضة فتعتبر بالنسبة لهذه الأحزاب الوسائل التي تمكنها من تحقيق تلك الوظيفة الأساسية.

ويمكن تصنيف الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية كالآتي:

1-**وظيفة التجنيد السياسي:** تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، ويقصد بالتجنيد السياسي أن يقوم الحزب بجمع و حشد عدد كبير من الناخبين، ويجعلهم يعتنقون المشروع السياسي الذي يدافع عنه.[4] فالتجنيد السياسي يهدف الى تحقيق غايتين:

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد، **مرجع سابق**، ص57.

[2] نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: دار الفكر العربي،1982، ص77

[3] حسين عبد الحميد أحمد، **مرجع سابق**، ص107.

[4] نفس المرجع، ص112.

- تجنيد القادة السياسيين: يقوم به الحزب الفائز في الانتخابات، أين يختار الكوادر السياسية الحاكمة، فيقوم بتشكيل الحكومة من بين إطاراته.
- تجنيد النخبة السياسية: وهي عملية تقوم بها جميع الأحزاب، سواء كانت حاكمة أو احزاب معارضة، من خلال جمع المواطنين و جعلهم يعتنقون المشروع السياسي الذي يدافع عنه الحزب، والتصويت من أجل مرشحيه في الانتخابات.

وعليه فالأحزاب السياسية، تلعب الدور الرئيسي في إعداد القيادات، والمساهمة في تداول السلطة وممارستها.[1]

2-**وظيفة التنشئة السياسية:** وهي عملية يكتسب بواسطتها المواطنون القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية، وكذلك القيم والمشاعر تجاه النظام السائد في البلاد، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته، فهي آلية للتأثير في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع سواء بتعديلها أو بخلق سياسة جديدة.[2] ويقوم الحزب السياسي بدور التنشئة السياسية من خلال الاجتماعات و المؤتمرات التي يعقدها الحزب دوريا، ومن خلال وسائل الإعلام كالصحافة والمنشورات، ومن خلال تقديم الكثير من المعلومات، وترتيب الأفكار وتنظيمها ونشرها بين أفراد الشعب.

وتقوم الأحزاب السياسية بخلق ثقافة جديدة، وذلك بإدخال أنماط جديدة من الثقافة السياسية، أو بإدخال تغيير هام في أنماط الثقافة السياسية القائمة.

[1] طه صخري، **المقومات القانونية للنظام الحزبي الجزائري**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، الجزائر،2014، ص18.

[2] نفس المرجع، ص19.

ويتوقف نجاح الحزب للقيام بهذا الدور على اعتبارات تتمثل في الأيديولوجيا، الكاريزما، والبنيان التنظيمي.[1]

3-**إنارة الرأي العام وتكوينه:** يقوم الحزب بتقديم الخدمات للمجتمع، ويعمل كمنظمة تعليمية، فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي، ويوضح لهم مشاكل الشعوب وتبسيط أسبابها، واقتراح حلها، ويشرح لهم كذلك الرأي حيث تثير المسائل وتختار من بينها، وتنحاز الى واحد منها، وتولد الحرارة السياسية. و في ضوء ذلك تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية، ورأي عام مستنير هذبته و نظمته الأحزاب السياسية مما يمكن المواطنين من المشاركة في المسائل العامة، والحكم على الأمور بطريقة موضوعية، ويكون لهذا أبعد التأثير في جهاز الحكم.[2]

ولا يقف دور الأحزاب السياسية في خلق و تكوين الرأي العام عند وضع بعض الحلول لما يجابه المجتمع من مشاكل مؤقتة فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى تنمية هذا الرأي وجعله قادرا على تفهم كل ما يعرض عليه، بل وما يدور حوله و ما يجابه من مشاكل أو عقبات، ليكون قادرا على مواجهتها مسبقا، فيعلم الاستقرار و لا يتعرض المجتمع لمفاجآت سياسية غير متوقعة.[3]

4-**العمل على زيادة الوعي السياسي** لدى أعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص113

[2] نفس المرجع.

[3] حمدي عطية مصطفى عامر، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي الإسلامي**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014، ص163.

5-إدارة الصراع السياسي في المجتمع: تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في التعامل مع الصراع داخل الدولة، بشكل يبعده عن دائرة العنف و التطرف. وتتبع الأحزاب في ذلك وسيلة يتم بها حسم اختلاف الرأي بالنسبة للتفضيلات السياسية بشكل سلمي ويتوقف ذلك على عدة عوامل، لعل أهمها:

أ- توجيه القيادات الحزبية، أي اتجاهات و مهارات تلك القيادات.

ب- مدى اتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها في أنحاء البلاد.

ج- طبيعة علاقة تلك الأحزاب بالهياكل الحكومية القائمة.

6-ضمان الحريات القائمة: يعتبر وجود الأحزاب العامة و تعددها أمرا ضروريا لصياغة حرية الرأي، الاجتماع، و التعبير عن آرائهم بطريقة منظمة، مما يزيد من التماسك والترابط بين الحاكم والمحكوم. ويدخل في هذا المضمار حرية تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها، وتعني حرية تكوين الأحزاب حرية إنشاء وقيام الأحزاب السياسية. وذلك أن يكون مبدأ تكوين الأحزاب السياسية من المبادئ المسلم بها. أما الحريات التي تساعد على ممارسة النشاط الحزبي فهي الحريات التي تتعلق بالنشاط الحزبي. ويقصد بها الحريات التي تساعد على انطلاق الأحزاب في ممارسة وظائفها الموكولة إليها لتحقيق الغاية من وجودها في النظام السياسي في الدولة.[1]

7-المشاركة السياسية: تساهم الأحزاب السياسية في تشجيع التجمع الإنساني بكل صورة لتحقيق أهداف مشتركة، مثل: التجمع الانساني، و تدريب المواطنين على العمل السياسي، تشجيع المشاركة السياسية في شؤون بلادهم و زيادة الشعور بشرعية الحكومة من خلال عمليات الحملات و الحوار و نمو الشعور بالتكامل الوطني، مما يعمل على

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص ص114-115.

شعور الأفراد بالأمن السياسي، ويحقق توفر الشجاعة في إبداء الرأي في المسائل العامة.

ويقصد بالمشاركة السياسية الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

وهناك نوعان من الأنشطة تمارسها الأحزاب السياسية، فيما يخص المشاركة السياسية، وهي:

1-أنشطة تقليدية تتمثل في التصويت، وحضور الندوات و المؤتمرات الاجتماعية العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال، أو بالدعاية، والاشتراك في عضوية الأحزاب السياسية.

2-أنشطة غير تقليدية، وتنقسم الى:

أ- أنشطة قانونية، مثل: تقديم الشكاوي.

ب- أنشطة غير قانونية، مثل: الاغتيال، والثورة، وتخريب الممتلكات.[2]

وتعد الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والاسهام في الحياة السياسية، حيث أنها تقدم للمواطن أداة وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين والذين يشاركونه الرأي و الفكر والعقيدة السياسية. وتجدر الإشارة الى أن المشاركة السياسية تعد معيارا و مؤشرا لمدى ديمقراطية النظام السياسي، وهذا يعني أن زيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، من خلال مساهمتهم في وضع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها، أو اختيار قادتهم السياسيين يؤدي بالضرورة الى زيادة ديمقراطية النظام السياسي في الدولة.[3]

---

[1] طه صخري، **مرجع سابق**،ص20.

[2] حسين عبد الحميد أحمد ، **مرجع سابق**، ص118.

[3] طه صخري، **مرجع سابق**،ص20.

8-التحديث و التنمية السياسية: فالأحزاب السياسية تحقق التطور من أوضاع تقليدية تقوم على أعراف موروثة، وذات طابع قبائلي أو عائلي إلى أوضاع حديثة تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة، وسياسات عقلانية قائمة على الاختيار الشعبي. ويرتبط مفهوم التحديث بالتنمية السياسية و يستند مفهوم التنمية السياسية على ثلاثة مفاهيم أساسية، هي: المساواة و التمايز و القدرة.[1]

وتجدر الاشارة الى أن التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، تؤدي الى تغيير طريقة تعامل الأحزاب و الجماعات في العملية السياسية، فالتقدم الاقتصادي مثلا يكفل انتشار التعليم، و يقلص بالتالي من احتمال اللجوء الى السياسات المتطرفة، بما يوفر الاستقرار السياسي اللازم للنظام السياسي.[2]

9_ضمان انتقال السلطة بطريقة سلمية: يقدم تعدد الأحزاب طريقة سلمية لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة. وبذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي و السلمي للسلطة بالطريق الديمقراطي الى الحكومة و البرلمان المشكلين من قبل الحزب الذي يحوز ثقة الناخبين.

10- وظيفة اضفاء الشرعية على النظام السياسي: تعرف الشرعية على أنها مدى تقبل أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة.[3]

والشرعية السياسية هي البناء الدستوري المقبول، و هي المصدر الذي تستمد منه الحكومة سلطاتها النهائية[4]،تعمل الأحزاب السياسية على إضفاء الشرعية على النظام الحاكم، من

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد، **مرجع سابق**، ص119.

[2] طه صخري، **مرجع سابق**، ص21.

[3] **نفس المرجع**، ص22.

[4] حسين عبد الحميد أحمد، **مرجع سابق**، ص120

خلال مشاركتها في السلطة أو مراقبتها لسياسات الحكومة، كما أنها من أهم أدوات كسب التأييد الشعبي وتوطيد أركان السلطة أكثر من الجيش أو البيروقراطيات، و هو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية غالبا لإنشاء حزب سياسي.[1]

11- **وظيفة التكامل الوطني:** نعني بالتكامل الوطني بشكل عام، عملية إدماج العناصر الاجتماعية و الاقتصادية و الدينية و العرقية و الثقافية في الدولة الوطنية الواحدة، فهو يتضمن عنصرين، أولهما قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية، وثانيهما توفر مجموعة من الاتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموما، تشمل الولاء و الإخلاص، و الرغبة في إحلال الاعتبارات الوطنية فوق الاعتبارات المحلية الضيقة.[2]

يعمل الحزب على نمو أو زيادة الإحساس بالوحدة القومية، فقد اهتمت غالبية الأحزاب السياسية الحاكمة في كثير من الدول بتحقيق التكامل القومي من خلال إحكام السيطرة على كافة أنحاء إقليم الدولة، والحد من الولاءات الذاتية الضيقة، حيث يكون انتماء الأفراد إلى الأحزاب السياسية على أساس البرامج و الأفكار والمصالح، و ليس على الأسس العرقية، أو غيرها من العوامل التي تشيع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد. ويحاول الحزب كذلك التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، وإضعاف روح التنافس الشخصي من أجل تحقيق مصالح جماعية أو مشتركة.[3]

12_ضمان الرقابة الشعبية: يوفر الحزب السياسي و هو خارج السلطة توفر معارضة منظمة تراقب الحكومة و تحاسبها، و تنقذها عندما تنحرف، مما يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة، فتضع الحكومة في اعتبارها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها، و

[1] طه صخري، **مرجع السابق**، ص22.

[2] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1997، ص186.

[3] حسين عبد الحميد أحمد، **مرجع سابق**، ص ص120-121.

الذي قد يؤدي إلى إسقاطها. كذلك فإن وجود أحزاب يراقب بعضها بعضا، ويكشف عن أخطاء الآخر يؤدي الى تعرف الشعب على حقيقة الأمور العامة.[1]

كخلاصة للقول، فإنّه من أسس تقييم الحزب السياسي هو مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوط بالأحزاب، و المتعارف عليها في أدبيات النظم السياسية، وهي تتضمن أساسا وظيفة التعبير عن الإرادة الشعبية، التعبير عن رغبات الجماهير، تكوين واختيار القيادات والكوادر السياسية (النخبة السياسية)، تنظيم المعارضة والتوفيق الاجتماعي، المشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة، والمعروف أن هذه الوظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة التي ينشأ فيها و التي يعبر من خلالها عن جملة من المصالح في المجتمع، وهو في هذا الشأن يسعى الى تمثيل تلك المصالح في البيئة الخارجية، الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية في الحكم

يجمع الفقهاء على أن الأحزاب السياسية رمز للديمقراطية فلا وجود لهذه الأخيرة دون وجود الأحزاب السياسية إذ تلعب دورا أساسيا في التعبير عن مختلف الاتجاهات السياسية في الدولة ويرجع لها الفضل في التعبير عن الرأي العام وبهذا يصبح بإمكان الشعب المشاركة في الشؤون العامة والحياة السياسية .

ويتفق بعض الباحثين على أنّ للأحزاب السياسية وظيفة واحدة يتوق كل حزب إلى تحقيقها، وهي أن يتولى مقاليد الحكم في البلاد، أما الوظائف الأخرى التي تباشرها الأحزاب السياسية المعارضة فتعتبر بالنسبة لهذه الأحزاب الوسائل التي تمكنها من تحقيق تلك الوظيفة الأساسية،

[1] نفس المرجع، ص121.

نطلق تسمية "الحزب الحاكم" على الحزب الذي نال الأغلبية في مقاعد البرلمان أو المجالس النيابية وبالتالي يكون من حقه أن يتولى إدارة الدولة عن طريق ترشيح واحد من أعضائه ليكون في المنصب السياسي والإداري والتنفيذي الأول : كرئاسة الوزراء بحيث يكون لهذا الحزب ذي الأغلبية أن يختار عددا من الشخصيات وذلك ليشكل الوزارة أو الحكومة لتقوم بإدارة الدولة والمجتمع ويختلف نظام الحزب الحاكم وفقا للنظام السياسي المتبع في الدولة فهناك اختلاف جذري في الدول الديمقراطية النيابية عن دول الحزب الواحد . بحيث يوجد التعدد والحرية الحزبية لتتنامى فرص وصول حزب للسلطة والحكم في إطار عملية انتخابية تصعد به إلى مدارج الحكم، أما في ظل انعدام التعددية والحرية الحزبية فيكون هناك حزب واحد يحكم ويدير الدولة دون وجود منافس شرعي آخر[1].

وظائف الحزب الحاكم:

يقوم الحزب السياسي بعدة وظائف أساسية في الأنظمة الديمقراطية، تتسم بدرجة عالية من الشرعية والمشاركة السياسية ووجود معارضة منظمة قوية وحرة، ومن المعلوم أن وظائف الأحزاب تختلف باختلاف المكان والزمان، ومعنى ذلك أن الحزب الحاكم يقوم بعدة وظائف تختلف اختلافا كبيرا عما تقوم به الأحزاب الأخرى في صفوف المعارضة. حيث عرضنا في المطلب الثاني الوظائف العامة التي تقوم بها الأحزاب السياسية بصفة عامة، لكن سنركز في هذا العنصر على وظائف الحزب السياسي أثناء فترة توليه الحكم التي نذكر منها:

-ان من أولى وظائف الحزب الحاكم تجنيد واختيار الكوادر السياسية لتنصيبهم في مقاعد السلطة.

[1] موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "الحزب الحاكم"، متحصل عليه: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%

-يقوم بعملية تنظيمية للأفكار والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وترتيبها في شكل أولويات محددة، ثم يوزعها على المتخصصين للقيام بتنفيذها، كاقتراح الحزب الحاكم في البرلمان بتعديل دستور او اعادة صياغته أو تقديم اقتراحات بديلة، ويحرص الحزب على متابعة أعضائه حضور جلسات البرلمان والقيام بوظائفهم حتى يحافظ على ماوصل اليه.[1]

- يتولى الحزب الحاكم عملية حل الصراعات الموجودة داخل الحزب بين النواب والقادة حتى يحافظ على التنظيم الداخلي له، لكن قلما يقوم صراع بين نواب الحزب وبين قادة الحزب فالمعروف هو خضوع الجماعات البرلمانية لسلطة القادة الداخليين.[2]

-يقوم الحزب السياسي بدور المراقب للأحزاب المعارضة من خلال معرفة نقاط ضعفها بهدف الحفاظ على درجة الأغلبية التي يتمتع بها.[3]

العوامل المتحكمة في أداء وظائف الحزب الحاكم:

تختلف الظروف والعوامل المؤثرة في أداء الحزب الحاكم لوظائفه، من دولة لأخرى. ومن بين هذه العوامل نجد:

1- طبيعة النظام السياسي:

ونقصد به نمط النظام السياسي الموجود وشكله، فالحزب الحاكم الذي يعمل في ظل دولة ديمقراطية ليس كالحزب الذي يحكم في دولة ديكتاتورية، كذلك تتأثر وظائف الحزب الحاكم بالظروف السياسية التي تواكب فترة حكمه ومدى قدرته على مواجهة تلك الظروف[4]، أيضا يتأثر أداء الحزب الحاكم بمدى شرعيته ورضا المحكومين عنه، فهنالك فرق بين أداء

[1] صباح مصطفى المصري، **النظام الحزبي**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص225.

[2] سعاد شرقاوي، مرجع سابق، ص212.

[3] صباح مصطفى المصري، **مرجع سابق**، ص225.

[4] نفس المرجع، ص228.

عمل الحزب بين غالبية تدعمه لأنه تحت اطار قانوني يكفله، و فرق بين أدائه في ظل أجواء من السخط وعدم الرضى.

2 – قوة المعارضة:

للأحزاب المعارضة القدرة على التأثير في وظائف الحزب الحاكم، فمن مهامها أن تعارض السلطة وتحاول الإطاحة بنظام الحكم واستبداله، لهذا تقف المعارضة عقبة أمام أداء الحزب الحاكم لوظائفه. كذلك بالنسبة لعلاقة الأحزاب السياسية المعارضة له بعضها ببعض، وهل هي في حالة تششت أم في حالة ائتلاف.

3 – استقلال الدولة واستقرارها:

يعتبر عنصر استقلال الدولة واستقرارها عامل مهم ومؤثر في عملية التأثير في الأداء الحكومي للوظائف، فإذا كانت الدولة غير مستقلة أي دولة تابعة خارجيا سيضطر الحزب الحاكم الى اتباع سياسات خارجية تطرح بمعزل عن ارادته وسيضطر لتطبيقها والعمل بها، أما بالنسبة للاستقرار الداخلي أي مدى تماسك الطبقة المجتمعية الواحدة داخل الدولة وضرورة توافر درجة معقولة من الرضا العام لدى الناس، حول النظام الحاكم. فاذا انعدمت مقومات الاستقرار أصبح بقاء الحزب الحاكم في السلطة أمر مستبعد.[1]

تبقى الأحزاب الحاكمة تتعامل بحذر أمام العوامل المختلفة التي من شأنها أن تهدد بقاءها، وتحد من طاقاتها في تولي الحكم، ونجاح عمل الأحزاب الحاكمة سيبقى مرهون بمدى توافر المقومات القانونية والعملية اللازمة لسيرورة العملية السياسية على النهج الديمقراطي.

[1] نفس المرجع، ص229.

المبحث الثاني: ماهية الترسيخ الديمقراطي

المطلب الأول: الحدود المختلفة بين الديمقراطية و التحول الديمقراطي

تجدر الاشارة قبل الحديث عن التوجهات الديمقراطية في تركيا و مدى استيعاب استحقاقاتها و العمل على ترسيخها، الى البحث عن تأصيل مفهوم محدد للديمقراطية كمفهوم إجرائي يستمر طيلة البحث، حتى لا تختلط المفاهيم، ولأن ذلك سيساعد في وضوح الرؤية.

حيث يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية كما تمارس على أرض الواقع تختلف عن الديمقراطية المثالية التي يعرفها المبشرون بها على أنها حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، مادام أنها لم تتحقق في الماضي، وليست متحققة في وقتنا الحاضر، وربما لن تتحقق في المستقبل المنظور.[1]

ويكون على المحبذين لنظام الحكم الديمقراطي أن يعملوا من أجل التحول الديمقراطي باعتبار أنّ الديمقراطية هي عملية تاريخية متدرجة، تبدأ عندما يتمكن المجتمع المعني من السيطرة على مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف سلميا، تعبيرا عن اجتماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية لجميع المواطنين.[2]

لطالما اعتبرت الديمقراطية على أنها مجموعة من المؤسسات والممارسات السياسية، أو هيئة خاصة للحقوق أو نظام اجتماعي واقتصادي، أو منظومة تضمن تحقيق نتائج معينة.[3]

---

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص15.

[2] نفيسة زريق، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي–المشكلات و الأفاق–**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة)، الجزائر، 2009، ص14.

[3] روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**،(ترجمة نمير عباس مظفر)، ط2، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2005، ص18.

يركز أغلب الباحثين على الشق الإجرائي للديمقراطية، عبر استخلاص الأسس والمبادئ والمؤسسات التي يلاحظ وجودها في ممارسات الديمقراطية المستقرة، وتكون هذه الأسس والمبادئ بمثابة الشروط التي بموجبها يكتسب أي نظام حكم صفة الديمقراطية.[1]

ويجمع الكثير من الباحثين على إعطاء تعريف للديمقراطية المعاصرة، باعتبارها منهجا و طريقة عملية لاتخاذ القرارات العامة، و ليست عقيدة ترتبط بتراث أوربا الغربية، ما يقود إلى الاعتماد الجازم باقتران فكرة الديمقراطية بالنظام الرأسمالي البرجوازي.[2]

فحسب الأستاذ **روبرت دال** الديمقراطية هي: عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة.[3]

وتعرف أيضا بأنها: أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل تقوم على مجموعة من المبادئ، أساسها احترام إرادة الأكثرية و صيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية، تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة و تولي المناصب العامة.[4]

ويعرفها **جورج الطرابلسي** بأنها مجموعة ممارسات و أساليب عمل لإدارة الصراعات الاجتماعية ضمن مؤسسات شرعية، تضمن التداول السلمي على السلطة و تكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة.[5]

---

[1] نفيسة زريق، **مرجع سابق**، ص14.

[2] زهيرة مودع، **الترسيخ الديمقراطي ومعوقاته الداخلية و الخارجية في الأنظمة السياسية العربية–دراسة حالة الجزائر–** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، الجزائر، 2014، ص3.

[3] علي خليفة الكواري وآخرون، **مرجع سابق**، ص17.

[4] نفيسة زريق، **مرجع سابق**، ص15.

[5] زهيرة مودع، **مرجع سابق**، ص14.

وحسب الأستاذ **أسامة الغزالي حرب** يمكن اختصار الديمقراطية في كونها مجموعة من المؤسسات والآليات لتنظيم الحكم، بما يضمن أن يكون هذا الحكم بواسطة الشعب ومن أجله.

تجمع التعريفات السالف ذكرها على أن الديمقراطية هي منهج أو آلية و عملية لا تهدف إلى تحقيق حكم الشعب بالشعب مادام أن ذلك ليس بإمكان حتى في الدول التي استقرت بها نظما ديمقراطية، لكنها تمكن على الأقل من تحقيق حكم الكثرة، الذي يضمن مشاركة أفراد المجتمع في العملية السياسية فهي بذلك تمثل الديمقراطية المعاصرة، التي يراد لها أن تتحقق و أكثر من ذلك أن تترسخ، والديمقراطية نظاما سياسيا للحكم، يبنى على أربعة أركان أساسية هي حرية الرأي والتعبير، استقلال القضاء، والتداول على السلطة عبر انتخابات حرة و نزيهة، يرتبط إرساؤها وترسيخها بمدى توفر هذه الأركان التي تعد بمثابة آليات الترسيخ الديمقراطي.[1]

ويكون تحقيق أبسط أشكال النظام الديمقراطي، عندما ترتقي علاقة الحاكم بالمحكومين إلى الدرجة الثالثة على سلم عالم الاجتماع **هانس**، الذي يؤكد أن أي ممارسة للسلطة لا تخرج عن واحدة من ستة حالات حددها، واحدة منها عندما يتعلم الماسك بالسلطة استشارة المحكومين عبر الانتخابات، أو أي شكل آخر من أشكال الاستشارة الدورية.[2]

يرى صامويل هانجتنغتون في دراسته المتميزة "الموجة الثالثة" أنَ عملية تحول النظام تمر بثلاث مراحل هي : اعتلال النظام، التحول الديمقراطي، ثم الاستقرار الديمقراطي ، تتضمن مرحلة الاعتلال تفكك ربما وانحلال النظام القديم، بينما يتضمن التحول تغيير البنى والاساليب وإحلال اخرى جديدة محلها، أما مرحلة الاستقرار فهي حينما تصبح هذه

[1] مصطفى المرزوقي، "التداول على السلطة بيت القصيد في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي"، متحصل عليه: http://anhri.net/mena/achr/pr041006.shtml .

[2] صلاح بصيص، "تسقط الوطنية...عاشت المواطنية"، متحصل عليه: www. alnoor.se/article.asp?id=12410

البنى والأساليب الجديدة مترسخة ومستقرة ومتماهية مع الوعي الجمعي العام للمجتمع مكتسية بذللك سلطة معيارية ويعترف الباحث بأن هذه المراحل الثلاث متمايزة منطقيا، إلا أنها غير متمايزة على الدوام زمنيا، بحيث نجد أن هذه المراحل تتداخل فيما بينها.[1]

لكن ما يهمنا في هذا البحث هي مرحلة الترسيخ، حيث تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه ولا يمكن اعتبار ان الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي فلا يمكن بأي حال تجاهل تلك العلاقة الوثيقة بين عملية التحول الديمقراطي وهيكل وبنية النظام السياسي على أساس ان هذه العملية وما يترتب عليها من إجراء اصلاحات سياسية وديمقراطية لابد ان تمس هيكل النظام السياسي، ومن دون حدوث ذلك لا يمكن القول انه حدث تحول وانتقال من نظام سلطوي الى آخر ديمقراطي.

ويمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولا الى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة ونزيهة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته.[2]

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: "عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية ،تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج

[1] عبد الوهاب الطراف، "ترسيخ الانتقال الديمقراطي"، متحصل عليه:www.maghress.com/alittchad/87258

[2] زريق نفيسة، **مرجع سابق**، ص19.

الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.[1]

المطلب الثاني :مفهوم الترسيخ الديمقراطي ومحدداته

ان الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو نظام للقيم يشتمل على عناصر مثل: حقوق الانسان، ودولة القانون، واستقلال القضاء، وفصل السلطات وتشكل هذه القيم جوهر الديمقراطية حيث لو فقدت الديمقراطية أحد هذه العناصر فهي تفقد معناها فما ان وجدت هذه القيم توجّب تعزيزها وإرسائها حتى تحقق العمليات الديمقراطية أهدافها وغايتها من خلال آليات الترسيخ الديمقراطي.

تطرقت مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية لمفهوم الترسيخ الديمقراطي، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولتها القاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد يستمر لعدة عقود كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلا انها خطوة لابد منها .[2]

يقصد بمفهوم الترسيخ، تجذير وتعميق المبادئ والاجراءات الديمقراطية في البنية الاساسية للنظام ككل، اذ يصبح النظام الديمقراطي آمنا ومستقرا وينظر اليه بشكل عام كأفضل خيار أو سبيل لتنظيم الحياة السياسية.

[1] آليات و عوامل التحول الديمقراطي، دراسات و أبحاث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، متحصل عليه: http://30dz.justgoo.com/t1202-topic

[2] نفيسة زريق، **مرجع سابق**، ص21.

فالديمقراطية الراسخة حسب أحد الباحثين نظام يتفق مع أو يستجيب لكل المعايير الاجرائية للديمقراطية، وتكون فنية كل الهيئات السياسية القائمة معترفة بها وملتزمة باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية.[1]

ومن ثم يمكننا أن نعرف عملية الترسيخ الديمقراطي انها المرحلة التي تعقب عملية التحول الديمقراطي، فالترسيخ الديمقراطي هو الغاية المرجوة من تطبيق آليات الانتقال والتحول الديمقراطي تلك الغاية المتمثلة في وحدة الاقتناع العام لدى كافة المواطنين بأن التمسك بقيم الديمقراطية الحقيقة هي الضمان لتحقيق متطلباتهم، وعدم جواز الالتفاف على تلك القيم بأنه حجة أو تبريرات ومهما كانت الظروف والتحديات التي يواجهها.[2]

لقد أكّد كل من الأستاذين **Guenther** و **Nigley** أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات، مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات و مختلف العمليات المؤسسية الأخرى. و طبقا للأستاذ **Linz** فان الديمقراطيات الراسخة، هي التي يقتنع فيها كل الفاعلين السياسيين و الأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة و مختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.[3]

ويظهر بذلك ان المسألة الأولى المهمة لتعزيز التحول الديمقراطي، تتمثل أساسا في اتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها اللعبة السياسية أولا، واقتناعهم كخطوة ثانية أن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل ونبذ كل ما يمكن إعاقة أدائه. مما سيدفع بالتأكيد كخطوة ثالثة باتجاه خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة تضمن قدرا من الشرعية السياسية، و ترتقي بالأداء السياسي و تضمن احترام التنوع المجتمعي و تعمل على تمثيله.

---

[1] عبد الوهاب الطراف، **مرجع سابق**.

[2] بشير عمر أبو الحسن، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية" ، متحصل عليه: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302 .

[3] نفيسة زريق، **مرجع سابق**، ص22.

وهو ما ركزت عليه أهم المداخل الاستراتيجية لترسيخ الديمقراطية و تعزيزها منها:

- **مدخل الوعي بالديمقراطية:** باعتبارها ألية اجتهادية لتسيير البلاد.
- **مدخل ضرورة احترام التنوع المجتمعي:** كانطلاقة ناجحة للتأسيس العقلاني للديمقراطية.[1]

من خلال بناء المواطن الديمقراطي و تعميق ثقافة التعدد و الاختلاف. ويصبح الاقتناع والوعي بالديمقراطية كنظام سياسي أمثل لإدارة الصراعات بطرق سلمية، يحترم التعدد والاختلاف والتنوع المجتمعي، مقدمة أساسية للعمل على ترسيخ هذا النظام و تعزيزه، و البحث فيما بعد عن أهم المحددات التي تحكمه.

محددات الترسيخ الديمقراطي:

لقد تناولت مختلف قضايا التطور السياسي والديمقراطي كيفية العمل على تعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخها في الدول المعنية بذلك التحول، من خلال مجموعة من المحددات المتداخلة أهمها:

الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية أحد المحددات الهامة لشكل و طبيعة النظام السياسي في أي مجتمع، ذلك لأن التنوع المجتمعي أحد المداخل الاستراتيجية لترسيخ الديمقراطية التي لا يمكن أن تتحقق الا من خلال وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تدعم ذلك .

[1] نفس المرجع.

أكد الأستاذ **لاري دياموند** على أهمية و ضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية كعامل أساسي لمرحلة الترسيخ، باعتبارها تمثل البيئة السيكولوجية للنظام السياسي.[1]

ومادام أن النظام الديمقراطي حسب **ليبست**، هو ذلك النظام الذي يوفر فرصا دستورية منتظمة لتغيير الحكام من أفراد و أحزاب. و بما أن هذا التغيير قد يحمل معه الانشقاق و التنافس الذي تفرضه الديمقراطية ما قد يهدد تماسك المجتمع، فان تجنب كل ذلك يستدعي وجود مجموعة من الشروط واحدة من أهمها هي الثقافة السياسية، بما تعنيه من توفر نسق من القيم و المعتقدات، يجعل من وجود المؤسسات الفعالة و الانتخابات و الصحافة الحرة، مقبولة على نطاق واسع.[2]

بناء وتدعيم المؤسسات السياسية:

ان تعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية لا تعتمد فقط على شروط ثقافية اقتصادية واجتماعية، بل تحتاج أيضا الى خلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة، يمكن من خلالها تعزيز مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون.[3]

وهو ما أسماه الأستاذ صامويل هانجتنغتون بإضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي، وصياغة أطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية، واقامة نظام حزبي تعددي وإجراء انتخابات دورية تنافسية حقيقية، و عندما تكتسب هذه التنظيمات و

[1] نفس المرجع، ص23.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة: مكتبة الأدب، 2004، ص104.

[3] أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص41.

الإجراءات الطابع المؤسسي، فإنها تصبح أكثر استقرارا و محل تقدير و ذات قيمة. وقد وضع **صامويل هنتجتون** أربعة شروط أساسية حتى يكتسب التنظيم طابعا مؤسسيا هي:[1]

- التكيف: أي مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية و الخارجية، ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة، كإحداث تغييرات في الأشخاص و الوظائف.
- التعقيد: بمعنى أن تضم المؤسسة مجموعة من الوحدات المتخصصة، تقوم بمجموعة من الوظائف بما يكفل لها الاستمرار، و يقاس بمدى درجة تعدد و تنوع وحدات المؤسسة و وظائفها.
- الاستقلالية: يشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل، و تقاس بمدى استقلالية ميزانيتها و قدرتها على تجنيد الأعضاء.
- التماسك: ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة.

وتقف في مقدمة هذه المؤسسات الواجب تدعميها وتقويتها على الأسس والتقاليد الديمقراطية مؤسسات المجتمع المدني، لما يمثله هذا الاخير من ركيزة اساسية للتطور الديمقراطي، خاصة انه يضم قاعدة اجتماعية عريضة، ويجمع تنظيمات سياسية وجمعيات أو جماعات وأفراد، يوحد عملهم ونضالهم الايمان المشترك بمبادئ الديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي، والعمل على ترسيخ هذه المبادئ.[2]

كما تحتاج العملية أيضا الى تنشيط الحياة الحزبية في الدول التي انتقلت او في طريق انتقالها الى نظم أكثر ديمقراطية، باعتبار أن الاحزاب السياسية من العناصر الهامة لترسيخ هذه النظم والحد من احتمالات انتكاسها، وتمثل أحد الابعاد الرئيسية لعملية الديمقراطية

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم المناهج والاقترابات الأدوات**، الجزائر: ددن، 1997، ص ص122-123.

[2] برهان غليون، "الديمقراطية في العالم العربي"، متحصل عليه: http://burhan.burhanghalioun.net/?study=3990 .

لقدرتها على المساهمة في إرساء نظام سياسي ديمقراطي وترسيخه، وتحديد درجة ديمقراطيته.[1]

تبني سياسات فعالة لمعالجة الاختلال في توزيع الثروات:

نقصد بها انتهاج أساليب و خطط مدروسة تساهم في الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات، وتطلق عليه الأستاذة **Tatu Vanhanen** اسم استراتيجيات الهندسة الاجتماعية، وهي استراتيجيات تسهل عملية التحول الديمقراطي وتسهم في ترسيخ النظم والقيم الديمقراطية، لأنها تضمن تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية و تقليص حد التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية.

اقتناع النخب الحاكمة بالديمقراطية:

النخبة السياسية بحكم موقعها في المجتمع و ما تتوفر عليه من قدرات ذاتية و إمكانات موضوعية ، هي الأقدر على قيادة المجتمع و التأثير في مساره بالشكل الذي يجعل منها قاطرة تجر حركة التطور و التنمية في كافة المجالات ، والنجاح فيها مرهون بمصداقية تلك النخب و مدى إيمانها بالقيم الديمقراطية التي تفرزها ضرورة الإصلاح، حيث يشكل إيمان النخب الحاكمة بقضية الديمقراطية و ضرورة العمل على ترسيخها و تقبلها كشكل للحكم الأرقى و الأقل كلفة، دافعا قويا نحو تطور ديمقراطي أكثر رسوخا، ولقد شدد الأستاذ صامويل هنتجتون على هذه المسألة بقوله: "إنّ الديمقراطية ستنتشر بقدر ما يود لها من يشغلون مقاعد السلطة أن تنتشر، وإذا كان النمو الاقتصادي يجعل الديمقراطية أمرا ممكنا، فالقيادة السياسية حسبه تجعل منها أمرا واقعا".[2]

الكفاح من أجل ترسيخ الديمقراطية:

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص227.

[2] نفيسة زريق، **مرجع سابق**، ص25.

العمل على ترسيخ دعائم دولة مدنية تقوم على سيادة القانون وإعلاء قيم الديمقراطية تتطلب ضرورة استيعابها في أذهان المواطنين، تطلق الأستاذة **Tatu Vanhanen** على هذه العملية ب **استراتيجيات الفعل السياسي**، التي ترتبط بتأسيس الديمقراطية في الوعي السياسي والاجتماعي للمواطنين، بحيث تصبح مطلبا اجتماعيا جماهريا تعبر عنه حركة شعبية واسعة النطاق.[1]

فإرساء الديمقراطية و تعزيزها عملية طويلة المدى تختلف عن عملية تفكيك النظم السلطوية، و هي بناء إيجابي لنظام جديد يحتاج إلى موارد و أساليب و مناهج عمل، تستمر الى ما بعد قيام التعددية و إقرار الانتخاب العام و الحر، و يحتاج الدفع باتجاهها الى عمل واعٍ و منظم ومثابر لتغيير الواقع بالقوة الاحتجاجية و التنظيمية و النظرية معا.

وتتطلب بعد ذلك خلق و تعزيز مؤسسات سياسية، تقف في مقدمتها الأحزاب السياسية والبرلمان، تكريس حرية الصحافة و بناء نظام للانتخابات الحرة، الى جانب إحلال السلام والتوفيق محل الصراع، والتزام عام بالوصول الى السلطة السياسية و المشاركة فيها من خلال صناديق الانتخابات و ليس عن طريق السلاح.[2]

التصدي للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية:

يتطلب الانتقال نحو الديمقراطية و ترسيخ النظام الديمقراطي، عملية مواجهة للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية، ذلك أن الديمقراطية المستقرة توجد غالبا في الدول التي حققت معدلات عالية أو متوسطة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] نفس المرجع.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص315.

ولقد أكد في هذا الصدد الأستاذ صامويل هنتجتون أن التحولات الديمقراطية في العالم خلال الفترة من 1974 الى 1990 أظهرت أن المناطق التي شهدت مثل هذه التحولات، قد حققت معدلات تنمية فوق المتوسط. و خلص الى نتيجة مفادها أن الفقر يمثل عقبة أمام التطور الديمقراطي، وأن تعزيز الديمقراطية يعتمد على تحسين مستوى التنمية الاقتصادية التي تؤدي بدورها الى زيادة المشاركة السياسية.[1]

تعتبر إذن مرحلة الترسيخ الديمقراطي أهم مرحلة في مراحل عملية التحول الديمقراطي، تتطلب توفر مجموعة من المتغيرات المتداخلة السابق ذكرها، و التي يساعد وجودها في تعزيز الديمقراطية. وستحاول الدراسة في الفصل القادم ابراز مدى توفر هذه المتغيرات في التجربة الديمقراطية في تركيا منذ تولي حكومة حزب العادلة و التنمية مقاليد الحكم.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية الترسيخ الديمقراطي

ان تأسيس نظم سياسية ديمقراطية في بعض البلدان لا يعني بالضرورة تعزيز الديمقراطية أمر محتوم فيها. لذلك من المناسب التساؤل عن فرص بقاء الديمقراطيات المتأسسة حديثاً وما هي العوامل المؤثرة في ترسيخ الديمقراطية بها. ومن خلال دراسة عمليات الدمقرطة تبين لنا خمسة عوامل ذات تأثير قوي على التعزيز الديمقراطي وهي كالتالي:

1. الشرعية : الشرعية مفهوم صعب التحديد والقياس، خاصة في المجتمعات التسلطية، ولكن على الرغم من المشاكل المفاهيمية للشرعية، فمن الواضح أنه لا يمكن لأي مجتمع

[1] عمار علي حسن، "الديمقراطية و التنمية...تبادل منافع لاارتباط حتمي"، متحصل عليه: www.ahram.org.eg/Archive/2003/7/11/FILE9HTHM

ديمقراطي أن يستمر طويلاً بدونها، بمعنى أنه لا يستطيع تعزيز الديمقراطية ما لم يكن يتمتع بشكل من أشكال الشرعية، سواء كانت في شكل قبول سلبي أو قبول إيجابي.[1]

من الممكن فهم مفهوم الشرعية بصورة أفضل إذا تمت تجزئته إجرائياً إلى ثلاثة مكونات:

الشرعية الجغرافية : وتعني أن أولئك الذين يعيشون ضمن نطاق الدولة يقبلون حدودها الإقليمية أو لا يعارضونها علي الأقل إلا عبر الوسائل الدستورية. إذا لم يحس الأفراد والجماعات بشرعية الإطار الجغرافي للدولة تتعرض العمليات السياسية الديمقراطية للتهديد، وفي الحالات المتطرفة قد يأخذ التهديد شكل حركات انفصالية تحاول تشكيل دولة منفصلة أو الانضمام لدولة أخرى. عندما لا تتوفر للجماعات وسائل ديمقراطية لتحقيق الانفصال، فمن غير المحتمل أن يلتزموا بالعمليات الديمقراطية، ويصبح العنف أمراً حتمياً تقريباً.[2] بالتالي، يصبح من الصعب أن تتم التفاعلات السياسية ديمقراطياً، على الأقل في الأقاليم محل النزاع.

الشرعية الدستورية : وتشير إلى القبول العام للدستور، أي البنية الرسمية للقواعد التي تحدد تنظيم وتوزيع القوة السياسية والتنافس عليها، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الأنواع المختلفة والممكنة للقبول. ويمثل تأسيس القواعد الدستورية أحد أصعب جوانب عملية الدمقرطة بحسبان أن عملية التحول الديمقراطي تفتح المجال لمدى واسع من المصالح المتنوعة والمتعارضة. بعض المصالح قد تكون قوية وتخشى التغيير، والبعض الأخر قد يكون ضعيفاً ويطالب بالتغيير. قد تكون المصالح مصالح اقتصادية (ملاك الأراضي)، مصالح سياسية أو مؤسسية (الأحزاب السياسية أو المجالس التشريعية)، مصالح وظيفية (الإدارات البيروقراطية

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، "العوامل المؤثرة في ترسيخ الديمقراطية"، متحصل عليه:
http://www.hewaraat.com/forum/showpost.php?p=1759

[2] نفس المرجع.

أو القوات المسلحة، خاصة في أمريكا اللاتينية)، مصالح طبقية (العمال المنظمون، كما في البرازيل)، مصالح إثنية، مصالح إقليمية، أو مزيج من بعض هذه المصالح. وكل مجموعة تسعى لمعرفة كيفية تأثير الترتيبات الدستورية الجديدة على مصالحها وضمان حماية هذه المصالح. ونظراً لسعي الجماعات المختلفة إلى التأثير على شكل الدستور ومحتوياته، فإن المفاوضات والمساومات عادة ما تكون صعبة وشاقة. هكذا، فإن ترسيخ الديمقراطية يستلزم القبول بشرعية الدستور إلى جانب قبول شرعية الحدود السياسية للدولة.

الشرعية السياسية : وتشير إلى المدى الذي يعتبر المواطنون أن نظام الحكم القائم له الحق إجرائياً، في تولي السلطة. أي يمكن القول إن الحكومة تتمتع بشرعية سياسية، عندما تعكس نتائج الانتخابات التنافسية تفضيلات الناخبين وفقاً للقواعد والترتيبات الدستورية والمؤسسية.[1]

تختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم، بينما في النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام و النظام، ولذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم.[2]

2.الإجماع حول قواعد العملية السياسية : لكي تضمن النظم الديمقراطية بقاءها واستمراريتها يتعين أن يكون هناك اتفاق عام على قواعد العمليات السياسية والالتزام بها، أي الالتزام بالعملية الديمقراطية ذاتها، خاصة بين النخب السياسية. بحسبان أن التفاعلات السياسية الديمقراطية تتضمن تنافساً مفتوحاً على السلطة، ويؤكد كل من "ديامون ولينزومارتن" على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة الى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، هذا بالإضافة الى تنامي إدراك هذه القيادة

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق.

[2] رشاد عبد الغفار القصبي، مرجع سابق، ص108.

بأن استمرارها في الحكم يؤدي الى إضعاف البنية التي يوكل اليها دور هام في عملية الديمقراطية.[1] فإن العملية السياسية الديمقراطية تتسم بعدم التيقن. وفي الواقع، فإن التحول من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي يعني على وجه التحديد أن الجماعة التي كانت تسيطر على القوة والسلطة (القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية، الحزب الواحد في البلدان الشيوعية، البيض في جنوب أفريقيا) لم تعد قادرة على السيطرة على نتائج العمليات والتفاعلات السياسية، مما يزيد من درجة عدم تيقنها من النواتج النهائية للعملية الديمقراطية ،و يعني التعزيز الديمقراطي التزام جميع الأطراف بقواعد العمليات السياسية وما تتضمنه من عدم تيقن، وقبول النتائج الناجمة عن هذه العمليات، أي قبول العملية الديمقراطية ذاتها.[2]

3. القيود على محتوى السياسات العامة الجديدة : من غير المحتمل أن تقبل أية مجموعة قواعد العملية الانتخابية إذا كانت هزيمتها تضر بمصالحها ضرراً كبيراً. يعني ذلك، أنه إذا كان على الخاسرين القبول بنتائج العملية الانتخابية الديمقراطية، فإنه يتعين على الفائزين أن يقبلوا أن هناك قيوداً مهمة على ما يستطيعون فعله بقوتهم الجديدة. وفقاً لهذا العامل أو الشرط الثالث، يعتمد ترسيخ الديمقراطية على ممارسة الأطراف الفائزة الاعتدال ومراعاة بعض القيود عند وضع السياسات العامة المختلفة. بعبارة أخرى، تزداد احتمالات ترسخ واستقرار الديمقراطيات الوليدة إذا لم تقم النخب الحاكمة الجديدة بوضع سياسات عامة متطرفة ومثيرة للخلاف، خاصة إذا كانت هذه السياسات تهدد بشكل خطير مصالح رئيسة أخرى. في واقع الأمر، يتم الاتفاق على القيود المفروضة على تغييرات السياسة العامة قبل اكتمال عملية التحول الديمقراطي، أي أثناء المفاوضات والمساومات، وبالتالي فإنها جزء من العملية ذاته . ويبين هذا أنه إذا كان من المهم التمييز بين مرحلة التحول الديمقراطي ومرحلة ترسيخ الديمقراطية، فإنه من المهم أيضاً إدراك أن هناك تواصلاً واستمرارية بين

[1] زهيرة مودع، **مرجع سابق**، ص17.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق**.

المرحلتين. بمعنى أن ما يحدث خلال مرحلة الدمقرطة له مترتبات مهمة على ما يحدث بعدها.

تفرض ضرورة ترسيخ الديمقراطية وضمان استمرارية النظام الديمقراطي الجديد على النخب الجديدة الاعتدال عند وضع السياسات العامة المختلفة. ينطبق ذلك بصفة خاصة إذا كان هناك ميثاق بين النخب حول وضع قيود على السياسات العامة الجديدة في النظام الديمقراطي الجديد، والتي قد يتم تضمينها في الدستور الجديد. كذلك، فإن ذلك ينطبق إذا كان النظام الديمقراطي الجديد يسعى للحصول على إعانات واستثمارات من البلدان والمؤسسات والشركات الغربية الرئيسة. اذ نجد الدول المانحة تؤكد على الحاجة الى مزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية.[1] فقد لا يتم تقديم هذه الإعانات والاستثمارات إذا اعتبرت هذه الأطراف أن سياسات النظام الجديد متطرفة وتعرقل أداء وعمليات السوق الحرة، مما يعكس الأهمية المستمرة للعوامل الخارجية حتى بعد استكمال عملية الدمقرطة. من ناحية أخرى، وفي الوقت الذي يبدو أن القيود على السياسات العامة تمثل شرطاً إجرائياً مهماً لترسيخ الديمقراطية، فإنه ليس بالأمر الذي تحبذه كل النظم الديمقراطية الجديدة أو تستطيع ضمانه بسهولة دائماً، وذلك وفقاً لأوضاعها السياسية الداخلية، ووفقاً للضغوطات والاشتراطات والتوقعات الخارجية.[2]

4. الاقتصاد كعامل مؤثر في ترسيخ الديمقراطية : كان من النادر، قبل انطلاق الموجة الثالثة للديمقراطية، أن توجد نظم ديمقراطية راسخة في البلدان الفقيرة جداً. على العكس من ذلك، كان هناك ارتباط إيجابي قوي بين مستوى الثروة الاقتصادية وبين الديمقراطية، وتمثل الهند الاستثناء المهم الوحيد بين الديمقراطيات الليبرالية. بيد أن هذا لا يعني أن المجتمعات الأكثر ثراءً قادرة بصورة آلية، على ترسيخ الديمقراطية.

[1] زهيرة مودع، **مرجع سابق**، ص21.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق**.

حيث يشير ديفيد سميث الى أن النظام العالمي الجديد الذي جاء ليدعم الديمقراطية وحقوق الانسان واستقر في ظله مبدأ التدخل الإنساني جاء أيضا ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم، حيث تصاعدت موجة الفقر و الحرمان البشري.[1]

تبين الأدلة الإمبريقية أن معظم المجتمعات النامية التي يقل متوسط دخل مواطنيها عن 600 دولار في السنة لم تنجح في ترسيخ الديمقراطية الليبرالية قبل 1990، باستثناءات قليلة. مقارنة بذلك، فإن البلدان النامية التي تمكنت من ترسيخ الديمقراطية، مثل فنزويلا وكوستاريكا وغيرها، حققت متوسط دخل فردي يتجاوز 600 دولار في السنة.[2]

من أهم الأسباب التي تجعل الفقر الشديد عاملاً معرقلاً للترسيخ الديمقراطي، أن الصراع على الموارد النادرة والامتيازات الضخمة التي قد تضمنها السيطرة الكاملة على الدولة في البلدان الفقيرة يجعل الديمقراطية أمراً غير محتمل، بحسبان أن القابضين على مقاليد السلطة يترددون في الدخول في تسويات ولا يرغبون في التخلي عن السلطة، وبالتالي قد يقومون بتعليق العمليات والمؤسسات الديمقراطية الوليدة لضمان البقاء في السلطة. كذلك، فإن الفقر يكون مصحوباً عادة بمستويات عالية نسبياً من الأمية، ومستويات منخفضة من التعليم الرسمي وتخلف وسائل الاتصال، وجميعها لم تقترن، تاريخياً، مع الديمقراطيات المستقرة الراسخة. في الوقت الذي حدث فيه التحول الديمقراطي في عدد كبير من البلدان الفقيرة بعد 1990، مما قد يعني التقليل من أهمية الارتباط الإيجابي بين الثراء والديمقراطية، فإن الأمر لم يحسم بعد، لأنه إذا فشلت هذه البلدان في ترسيخ الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين يكتسب افتراض اقتران الديمقراطية بالثراء والتنمية الاقتصادية زخماً واهتماماً جديداً. أما إذا تمكنت البلدان الفقيرة من ترسيخ نظمها الديمقراطية فإن أهمية هذا الاقتران سوف تنحسر بسرعة.

---

[1] أحمد مجدي حجازي، "الفقراء في العالم بين سياسات الدعم و التنمية البشرية". مجلة الديمقراطية، متحصل عليه: http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=132 ص512.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق**.

5. أثر الصراعات الإثنية والثقافية والدينية على ترسيخ الديمقراطية : تبين الأدلة أن الاختلافات الإثنية والثقافية والدينية (خاصة إذا تداخلت مع عدم المساواة الاقتصادية بين الجماعات) تجعل من الصعب الشروع في عملية التحول الديمقراطي وفي ترسيخ الديمقراطية.[1] لا شك أن أحد الأسباب الرئيسية لانهيار الوعي الوطني الصادق هو عدم التعامل الجاد والديمقراطي مع مسألة الأقليات، اذ خضعت هذه المسألة للعديد من الإستقطابات السياسية المختلفة.[2]

بالطبع ليس من المستحيل التغلب على هذه الاختلافات في الديمقراطيات الراسخة، كما هو الحال في تركيا التي سنسقط عليها هذا المتغير، إلا أن ذلك يتطلب أن يتم تصميم الترتيبات الدستورية بدقة وبحرص والتوصل إلى مواثيق واتفاقات بين النخب السياسية حتى يمكن الحفاظ على استمرارية النظام الديمقراطي وربط مختلف الجماعات بالبنى المؤسسية للديمقراطية. أما في حالة عدم توفر هذه الأوضاع والشروط الموازنة، فإن هذه الانقسامات والاختلافات لا تجعل من السهل الحفاظ على الديمقراطية وترسيخها، فلقد كان من أهم أسباب انهيار الديمقراطية في أوربا في فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين الصراعات القومية والإثنية التي هيمنت على تلك الفترة .

[1] نفس المرجع.

[2] محمد محفوظ، "الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي-رؤية جديدة-"، مجلة الديمقراطية، متحصل عليه: http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=277 .

خلاصة الفصل الأول

لقد تطرقت الدراسة في هذا الفصل الى الاطار المفاهيمي لموضوع الأحزاب السياسية و الترسيخ الديمقراطي، ومن خلال التعاريف المختلفة للأحزاب السياسية تم التوصل الى أن الأحزاب عبارة عن أفراد تجمعها قواسم مشتركة تكون داخل الحزب متمثلة في المبادئ و الأفكار، هدفها الوصول الى السلطة أو التأثير فيها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة متعددة. لنصل الى أن الحزب الحاكم له دور أساسي تحقيق مطالب الأفراد الذين خولوه تولي أمورهم وتجسيد برامجه على أرض الواقع.

ومن خلال تطرق الدراسة لماهية الترسيخ الديمقراطي في المبحث الثاني، يمكن القول أن عملية الترسيخ الديمقراطي هي المرحلة التي تعقب عملية التحول الديمقراطي، فالترسيخ الديمقراطي هو الغاية المرجوة من تطبيق آليات الانتقال والتحول، وتتطلب هذه العملية توفر مجموعة من المتغيرات المتداخلة ، و التي يساعد وجودها في تعزيز الديمقراطية.

الفصل الثاني: جهود حزب العدالة والتنمية في ترسيخ الديمقراطية

المبحث الأول: ماهية حزب العدالة و التنمية

شهدت تركيا أربعة عشرة عملية انتخابية نيابية منذ عام 1950، و هو العام الذي انتقلت فيه البلاد الى التعددية الحزبية، وطوال هذه الانتخابات لم يتمكن من التفرد بالسلطة سوى أربعة أحزاب فقط، وقد تم ذلك ثماني مرات، ففي الفترة من 1950-1960 تولى الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس* مقاليد الحكم ثلاث مرات، وفي الفترة 1960-1980 تمكن حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل من الحصول على الحكومة بمفرده مرتين، وبعد عام 1980 كان المنفرد بالسلطة هو حزب الوطن الأم بزعامة تورغوط أوزال، والباعث للانتباه أن جميع هذه الأحزاب أحزاب يمينية، واليوم يقود حزب العدالة و التنمية ذو التوجه الإسلامي البرلمان والحكومة التركية منفردا.

المطلب الأول: تعريف حزب العدالة و التنمية ونشأته

قبل التطرق لتعريف حزب العدالة و التنمية يجدر تعريف النظام السياسي التركي لأنه هو الذي يحدد الصلاحيات فقد وضع دستور 1924 تشكيلات النظام الدستوري و السياسي في تركيا و جرى عليه تعديلات سنة 1937 ، ووضع دستور جديد 1961، و بعد الانقلاب العسكري في 1980، جاء دستور جديد آخر في 1982 وقد أخذ هذا الدستور بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة . و بموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة على النحو التالي :[1]

* عدنان مندريس:رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينيات، خرج من تحت معطف أتاتورك ليتحدى تشريعاته العلمانية وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي فان ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت...للمزيد أنظر: عبد المنعم ممدوح، **تركيا و البحث عن الذات**، ددن، ص35.

[1] محمد زاهد غول، **التجربة النهضوية التركية:كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا نحو التقدم**، لبنان: مركز نماء للبحوث و الدراسات،2013، ص31.

1- الجمعية الوطنية (البرلمان): و هي السلطة التشريعية، وعدد أعضائها 550 عضو ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي، و يحق للنائب أن يترشح أكثر من مرة ،تتمثل أهم صلاحياته في التشريع، تعديل القوانين، وابطالها والاشراف على عمل مجلس الوزراء..[1]

2- رئاسة الجمهورية: ينتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية و من بين أعضائها، و يشترط أن يكون عمره فوق الأربعين سنة، و حاصل على شهادة جامعية و ينبغي أن يقدم اقتراح ترشيحه خمس أعضاء البرلمان، واذا فاز و كان حزبيا فعليه أن يقطع صلته بالحزب و أن يوقف عضويته بالبرلمان و مع التغيير الذي طرأ على الدستور في 2007 والذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من طرف الشعب و يشترط حصوله على نسبة فوق 50% كما تم حصر المدة في خمس سنوات فاشلة للتجديد مرة واحدة.

3- رئاسة الوزراء: يعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية و من بين الفائزين في الانتخابات التشريعية.

4- المحكمة الدستورية: و هي أعلى محكمة في الحياة السياسية، فهي التي تحل الأحزاب و تقصيهم من الحكومات بعد تقديم الشكوى عليهم، و تعتبر أحكامها نهائية.

5- مجلس الأمن القومي: يتألف المجلس من رئيس الأركان و القادة الأربعة: الجيش و البحرية و الجوية و قائد الجندرما، الى جانب رئيس الوزراء و وزير الدفاع ووزير الداخلية و

[1] فريال بن عبد القادر، **النظام السياسي في تركيا من المؤسسة العسكرية الى حزب العدالة و التنمية-دراسة في التحديات و التغيرات-**،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3)، الجزائر، 2015، ص19.

الخارجية ، و ينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية و قراراته لها أولوية عند مجلس الوزراء لأنها قرارات أمنية و عسكرية .[1]

يعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا يصنف نفسه بأنه حزب محافظ، معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق و يسعى لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، كما يقول أنه حزب محافظ، و يصنفه البعض على إنه يمثل تيار –الإسلام المعتدل– ، وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد، يرأسه رجب طيب أردوغان. وصل الحزب الى سدة الحكم في 3 نوفمبر 2002، بعد أن تم تشكيله من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان، والذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 يونيو 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة.[2]

فبعد أسبوع من تأسيس حزب السعادة في 14 أغسطس 2001، قدم رجب طيب أردوغان الرئيس السابق لبلدية اسطنبول طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه **حزب العدالة و التنمية** ، والذي أضحى الحزب رقم 39 في تركيا. حيث اعتبر أردوغان أن حزبه ليس وريثا لأي حزب إسلامي، بقدر ما هو وريث حزب العدالة الليبرالي الذي كان زعيمه عدنان مندريس.[3]

يعد حزب العدالة والتنمية امتداد النشاط السياسي منذ سنوات بحكم انخراط مؤسسيه في "حزب الرفاه" قبل أن يتم حل هذا الحزب و فرض حضر القيام بأي نشاط سياسي على زعيمه –نجم الدين أربكان– و عدد من قياداته البارزة لمدة خمس سنوات، حيث قامت مجموعة متكونة من

---

[1] الصالح زعطوط، **دور القيادة السياسية في استقرار الأنظمة السياسية حكومة حزب العدالة و التنمية نموذجا**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، الجزائر، ص ص51-52.

[2] موقع ويكيبيديا الالكتروني، حزب العدالة و التنمية، متحصل عليه : http://ar.wikipedia.org/

[3] أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2011، ص388.

33 عضوا بتأسيس حزب الفضيلة، و خلال الفترة السابقة لعهد الرفاه كانت الشخصيات القيادية بالحزب تنشغل بقدر كبير من الوعي بما يحدث تحت السطح في داخل المجتمع التركي، و مراقبة حقائق الواقع العلماني للبلاد، و بعد إزاحة الحزب عن السلطة أصبح يقين في عدم إمكانية جدوى الاستمرار في تحدي المؤسسة الحاكمة و المؤسسة العسكرية بشكل خاص.

وبذلك أرادوا قيادات حزب الفضيلة تجنب تجربة "الرفاه" تحت أي ظرف و بدؤوا بتكوين داخل الحزب رأي وجوب التغيير بهدف البقاء على الخريطة السياسية و العودة الى مقاعد الحكم من جديد، ولكي يتمكن الحزب من الاستمرار عليه تقديم نفسه بشكل جديد يتضمن طروحات جديدة، واعتبروا أن مجرد الوصول للسلطة كان نجاحا كبيرا، ولكن التجربة فيها أوضحت الكثير من الأخطاء، حيث لم يستند قسم من السياسات الى رؤية واقعية للأمور بقدر انطلاقه من اعتبارات أيديولوجية.[1]

ولعل تأسيس حزب العدالة و التنمية من قبل شريحة من السياسيين من مختلف الاحزاب السياسية التركية، وعدد من السياسيين الجدد، أعطى الحزب ثقة كبيرة لدى الأتراك.

فمنهم من جاء من خلال حزب الفضيلة الإسلامي كرجب طيب أردوغان و عبد الله غول وبولنت أرينك، و منهم من جاء من خلال حـزب الوطن الأم المحافـظ مثل جميل جيجـك وعبد القادر اكسو، ومنهم من جاء من خلال الحزب الديمقراطي التركي، مثل حسين سيليك، وبعض أحزاب اليسار الأخرى.[2]

مما يتضح بأن تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل هذه المجموعة الواسعة من السياسيين على مختلف ألوانهم ومشاربهم الفكرية والسياسية والدينية، إنما يدل على حالة الفراغ

[1] نفس المرجع، ص388.

[2] Hakan Yavuz.Secularism and Muslim Democracy in Turkey.in:
http://www.cambridge.org/us/academic/subjects/politics-international-relations/politics-general-

السياسي القائمة في حينه، وعدم ثقة السياسيين الأتراك بالأحزاب التي كانت قائمة سابقا، ولإدراكهم بأن البلاد كانت تتجه نحو الهاوية، ولأن الأوضاع الاقتصادية كانت تسوء يوما بعد يوم، و هذا ما دفع بهذه النخبة الى تشكيل حزب العدالة و التنمية، دون النظر الى الأيديولوجيات أو المبادئ السابقة لكل منهما، حيث اتفقوا على عامل موحد، وهو الخروج من الوضع المتردي في البلاد إلى مجتمع أكثر رفاهية اقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحقيق الديمقراطية و غيرها، دون الإخلال بمبادئ العلمانية، أو الاصطدام مع المؤسسة العسكرية التركية.[1] و هو يؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقد بعض جوانبه.[2]

ويسعى الحزب الى تعزيز الدور التركي الإقليمي باعتبارها تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي و البشري و الاقتصادي و العسكري، و يسعى أيضا الى تنشيط التحول الديمقراطي و تحسين الاقتصاد و التفاعل مع قضية دول الجوار والوصول إلى النظرية الصفرية أي لاوجود لمشاكل مع دول الجوار.

فبرنامج الحزب لا يتعارض مع النظام السياسي المتوارث منذ تأسيس الدولة التركية بعد الحرب العالمية الأولى القائم على مبدأ العلمانية و هذا ما يفسر قدرة الحزب على تجاوز أي شكوك توجه إليه من أنصار العلمانية لاسيما أنه لا يتبنى أية توجهات تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وتأتي السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الحزب في إشاعة جو الثقة و التفاؤل داخل المجتمع التركي و القطاعات الاقتصادية إذ يسعى إلى تخفيض معدلات التضخيم، و زيادة التنمية، و رفع قيمة الليرة التركية.[3]

---

[1] يسري الغول، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، ، جامعة الأزهر غزة)، فلسطين، 2011، ص ص96-97.

[2] عبد المنعم ممدوح، **تركيا و البحث عن الذات**، ددن، ص20.

[3] الصالح زعطوط، **مرجع سابق**، ص56.

ومن مبادئ الحزب الانفتاح أمام المعرفة و الخبرة و التطورات التكنولوجية، وفتح قنوات الاتصال مع جميع الفئات الاجتماعية و المثقفين في البلاد، و تبني مفهوم القيادة بالمشاركة و التفكير الجماعي، ويعتبر حرية الفرد حقا ثابتا لجميع البشر من خلال الدعوة إلى النزاهة والاستقلال الكامل للسلطة القضائية، حيث يقبل مبدأ العمل على أسس العدالة و الكفاءة و الجدارة و الثقة فيما يتعلق بالتعيينات في المجال العام.[1]

المطلب الثاني: وصول الحزب إلى السلطة

في ظل أجواء التوتر السياسي و تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قررت حكومة بولند أجويد الائتلافية(1999-2002) إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام 2002، إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة عبد الله غول بسبب الحظر المفروض على أردوغان منذ عام 1998 و تمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (34.29 %) من أصوات الناخبين محتلا بذلك 363 مقعدا من أصل 550 و بذلك حاز على ثلثي الأصوات و أصبح بإمكانه تشكيل الحكومة بمفرده في المجلس الوطني بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة (19.4%) من أصوات الناخبين وإشغاله (178) مقعدا في الجلس الوطني وبذلك استطاع حزب العدالة و التنمية تشكيل الحكومة واضعا بذلك حدا لظاهرة الائتلافات الحكومية في تركيا.[2]

وإن البحث في الأسباب التي أدت الى صعود حزب العدالة و التنمية الى الخريطة السياسية التركية في أقل من عام و نصف من تأسيسه يرجع الى عاملين أساسيين مباشرين إضافة إلى عوامل عميقة المدى وراء هذا الصعود. أولهما: إن الشعب التركي لم يعد على استعداد لإعطاء النخبة العلمانية التقليدية فرصة أخرى بعد ثلاثة أرباع القرن من العنف

[1] خالد الحروب، **التيار و العلمنة الاسلامية: التجربة التركية و تجارب الحركات الاسلامية العربية**، فلسطين: معهد ابراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، 2007، ص13.

[2] سعد عبد العزيز مسلط، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية**، مركز الدراسات الإقليمية، ص9.

والانقسام الداخلي و التوتر و التأزم الاقتصادي المستمر، وثانيهما إن الناخب التركي أمل أن يحقق صعود الحزب الى الحكم إعادة التوازن لأشكال الهوية و الثقافة التركية و أقام تلك الهوة العنيقة بين الدولة و المجتمع.[1]

أبرز شخصيات الحزب:

❖ **رجب طيب أردوغان**

ولد رجب طيب أردوغان في 26 شباط عام 1954 م في اسطنبول التركية، حيث تلقى تعليمه الابتدائي ثم التحق بمدرسة(الامام الخطيب)للأئمة والخطباء الدينية، انتقل بعد ذلك للمرحلة الجامعية والتحق بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة مرمرة باسطنبول، عمل أثناء مرحلة الطفولة في بعض الأعمال والمهن البسيطة لمساعدة والده ومن أجل توفير جزء من مصاريف تعليمه، ومارس رياضة كرة القدم.

والى جانب اهتمام "أردوغان" البالغ بالرياضة وتمرسه في كرة القدم فقد كان تخرجه في مدرسة (الأئمة والخطباء) عاملا داعما لمسلكه السياسي.[2]

وهو خطيب ذو أسلوب خاص يخلق جاذبية لدى المستمع اليه، وسياسي شجاع ومتميز، يتخذ القرارات بذكاء سياسي وذو شعبية عالية، تجاوز مواقف ومعارك سياسية وتغلب عليها بمهارة وذكاء وفي كثير من الأحيان انقلب الأمر لصالحه.

أردوغان شخصية متدينة ويؤكد دائماً أن الإيمان والأخلاق الإسلامية والاقتداء بأخلاق وسنة الرسول(ص)هو السبب الرئيسي وراء النجاح.

---

[1] ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية–التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003–2011)**، (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2011، ص 41.

[2] حسين بسلي وعمر أوزباي، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، (ترجمة طارق عبد الجليل)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص20.

الحياة السياسية لأردوغان:

قال أردوغان عن حزبه بعد الوصول إلى الحكم:

(البعض يسموننا حزبا إسلاميا، والبعض الآخر إسلاميا معتدلا ..ولكننا لا هذا ولا ذلك، نحن حزب محافظ ديمقراطي ولسنا حزبا دينيا، وعلى الجميع أن يعرف هذا.)

انخرط أردوغان في الحياة السياسية من خلال(حزب السلامة الوطني)برئاسة نجم الدين أربكان، وتولى منصب رئيس الحزب في مدينة اسطنبول عام 1976 ، ومنصب رئيس(حزب الرفاه)في اسطنبول عام . 1985 تم ترشيحه عن(حزب الرفاه)في الانتخابات البلدية لرئاسة بلدية اسطنبول وهي أكبر بلدية عامة بتركيا وبالفعل فاز في الانتخابات وأصبح رئيس بلدية اسطنبول في عام. 1994 وقد حقق العديد من الإنجازات خلال فترة رئاسته لها، حيث قام بتطويرها وإضافة لمسة جمالية عليها وهو الأمر الذي زاد من ارتباط أفراد الشعب به.[1]

خضع لإجراءات قضائية من قبل محكمة أمن الدولة في عام 1998 انتهت بسجنه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية ومنعه من العمل في وظائف حكومية ومنها الترشيح للانتخابات العامة.

بعد خروج رجب طيب أردوغان من السجن الذي حُبس فيه 4 أشهر، قرّر مع أصدقائه تأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 آب (أغسطس) 2001 نتيجة إصرار الرأي العام والتطورات الديمقراطية في البلاد، واختير رئيسًا للحزب من اللجنة التأسيسية. في السنة الأولى من تأسيس الحزب تحول إلى حركة سياسية نالت تأييدًا شعبيًّا واسعًا.

[1] عبد الله مردان، "**الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية**"، (ترجمة عبد الاله مصطفى توتونجي)، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، التقرير رقم56، 2011، ص7.

وبناء على ثقة الشعب وتعلقه بهذا الحزب الجديد تمكّن من الفوز في الانتخابات التشريعية عام 2002، بنيل ثلثي مقاعد البرلمان، وهذا جعله مؤهلًا لتشكيل الحكومة بمفرده.[1]

لم يستطع أردوغان من ترأس حكومته بسبب تبعات سجنه وقام بتلك المهمة عبد الله غول، تمكن في مارس عام 2003 من تولي رئاسة الحكومة بعد إسقاط الحكم عنه.[2]

وحقّق رجب طيب أردوغان، بصفته رئيسًا لحزب العدالة والتنمية، فوزًا كبيرًا في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 22 تموز (يوليو) 2007 بنيل حزبه 46،6 % من مجموع الأصوات، وقام بتشكيل الحكومة الستين للجمهورية التركية، ونال ثقة الرأي العام التركي.

وجدّد رجب طيب أردوغان انتصاره بزيادة أصوات حزبه إلى 49،8% في انتخابات 12 حزيران (يونيو) 2011 وتمكن من تشكيل الحكومة الحادية والستين.

وفي يوم الأحد الموافق لـ10 آب (أغسطس) 2014 انتخب الشعب التركي رجب طيب أردوغان رئيسًا للجمهورية التركية؛ فصار الرئيس الثاني عشر في تاريخ تركيا[3].

- **أحمد داوود أوغلو**

رئيس الوزراء في تركيا، ورئيس حزب العدالة والتنمية خلفاً لأردوغان هو أستاذ للعلوم السياسية التركية ..

حياته التعليمية والمهنية:

[1] موقع رئاسة الجمهورية التركية، السيرة الذاتية لرجب طيب أردوغان، متحصل عليه:
/https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography

[2] سمير سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، ط1، الأردن: الجنادرية للنشر و التوزيع، 2012، ص ص33-34.

[3] موقع رئاسة الجمهورية التركية، مرجع سابق.

درس داود أوغلو المرحلة الثانوية بإسطنبول، وفي عام 1983- 1984 نجح بامتحان القبول الجامعي ودخل جامعة" البوسفور"- قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، ليتخرج منها بشهادتين هما العلاقات الدولية والاقتصاد. وفيما بعد حصل داود أوغلو على درجة الماجستير والدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من نفس الجامعة.

بدء" داود أوغلو" عمله كمدرس بالجامعة" الاسلامية" في ماليزيا عام 1990. ثم أسس كلية العلوم السياسية في نفس الجامعة ليترأسها حتى عام 1993. وانتقل بعدها للعمل بجامعة مرمرة – قسم العلاقات الدولية بين أعوام 1995 – 1999. وخلال تلك الفترة كتب" داود أوغلو" أكثر من 200 مقالة في صحيفة يني شفق التركية.

وفي أعوام 1998 – 2002 درّس في أكاديمية القوات المسلحة وكلية الحرب التابعتين لهيئة الأركان التركية. وفي أعوام 1999- 2004 اختير داود أوغلو لعضوية الادارة في جامعة "بي كنت" وانتخب عضوا في مجلس سيناتور الجامعة ورئيسا لقسم العلاقات الدولية فيها، ودرس في الفترة ذاتها بجامعة مرمرة[1].

لعب داود أوغلو دورا رئيسا في الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، فبتاريخ 15 كانون الثاني/ يناير 2003 عين داود أوغلو وزيرا للدولة، بموافقة رئيس الجمهورية آنذاك أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء عبدالله غل. وفي 1 أيار/ مايو عام 2009 عين وزيرا للخارجية من قبل رجب طيب أردوغان، ثم انتخب نائبا بالبرلمان التركي في دورته الـ 24.

[1] موقع أخبار تركيا ،السيرة الذاتية لرئيس وزراء تركيا" أحمد داود أوغلو"، ، متحصل عليه: http://akhbarturkiya.com/?p=30292.

منح لقب سفير بقرار مشترك من الرئيس **أحمد نجدت سيزر** ورئيس الوزراء **عبد الله غل** وذلك في 17 يناير 2003 لديه العديد من الكتب والمؤلفات في موضوع السياسة الخارجية من أبرزها: **العمق الاستراتيجي، الأزمة العالمية..**[1]

كان وزيرا للخارجية بين عامي 2009 –2014 ، ومنذ عام 2014 شغل منصب رئيس الحكومة التركية .

المطلب الثالث: المشروع السياسي للحزب

في 18 آذار 2003 قدم أردوغان برنامج حكومته الذي يمثل مشروع و أهداف حزبه إلى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، مؤكدا إلتزام الحزب بالمبادئ الأتاتوركية، وانه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ، وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية.[2] اعتمد حزب العدالة والتنمية منصة الدعم القوي لادماج تركيا في الاقتصاد العالمي، والعضوية في الاتحاد الأوروبي، والمواءمة الشاملة مع الغرب.[3]

قد صيغ برنامج الحزب بناء على نتائج استطلاعات رأي واسعة أجريت للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم و توقعاتهم من الحزب، وتقوم فكرة البرنامج على أنّ مشكلات تركيا ليست مستعصية، لأن تركيا غنية بالموارد الطبيعية فوق الأرض وتحتها، وشعبها يتميز بالشباب و النشاط، ولديها تراث حكيم عميق الجذور و شديد الغنى، وموقع جيو–استراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دورا مؤثرا في بيئتها الإقليمية، وفرصا سياحية مستمدة من

[1] أحمد داوود أوغلو، موقع ويكيبيديا، متحصل عليه: https://ar.wikipedia.org/wiki/أحمد_داوود_أوغلو

[2] سعد عبد العزيز مسلط، **مرجع سابق**، ص11.

[3] Thomas Patrick Carroll, Turkey's Justice and Development Party: A Model for Democratic Islam, July 2004, in: https://www.meforum.org/meib/articles/0407_t1.htm

التاريخ و الجغرافيا، وشخصية وطنية قائمة على التدين والتضامن، وسجل من الإنجازات. وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير عبّرت عنه نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في العام 2002.[1]

وحدد برنامج الحزب أهدافه الداخلية بما يلي:

1- تحقيق السيادة من دون أي قيد أو شرط للشعب التركي في الجمهورية القانونية(الدولة الدستورية) التي تمثل القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.
2- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
3- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي.
4- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.
5- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.
6- تحقيق العدالة بين الأتراك و التوزيع العادل للدخل القومي.[2]

ويعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الأهداف على النحو الآتي:

1- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، و الحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.
2- استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية و الطبيعية المهملة، وجعلها دولة منتجة باستمرار و تنمو بالإنتاج.
3- خفض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه.
4- اتّباع سياسات تهدف الى تحقيق الكفاءة و الفاعلية في الإدارة العامة، وإشراك المواطنين و المنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

[1] الموقع الرسمي لحزب العدالة و التنمية http://eng.akparti.org.tr/English/partyprogramme.html

[2] عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص ص26-27.

5-تحقيق الشفافية الكاملة و المحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

6-اتّباع سياسات عملية معاصرة رشيدة، لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية، والثقافة و الفنون، والتعليم و الصحة، والزراعة، والثروة الحيوانية.[1]

ومما جاء من مبادئ للحزب في لائحته الداخلية، أنه يحترم حقوق المواطنين كافة، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض أنواع التفرقة و النزعات القومية أو الدينية كافة، ويعمل على تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الكامل، وحماية الحريات والحقوق الأساسية لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، وإتاحة الفرصة كاملة لحرية الفرد والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتسق مع القانون، وضرورة منح المؤسسات المدنية الحقوق و الحريات و الصلاحيات اللازمة لها. كما يؤمن بضرورة إقامة القواعد اللازمة لخدمة اقتصاد السوق، وحماية البنية الأساسية للاقتصاد، وإزالة انعدام التوازن في توزيع الدخل القومي.[2]

قد رفض البرنامج سياسة الإقصاء و المشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية و دولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا.[3]

وقد أوضح عبدالله جول في تصريح له " لقد قلنا أكثر من مرة أنّنا لسنا حزبا دينيا ونحن لا نرى في الأحزاب السياسية وسيلة للتبليغ أو لنشر الفكر ولكنه وسيلة لخدمة الشعب.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص27.

[2] عبد الحليم غزالي، **مرجع سابق**، ص ص27-28.

[3] ريز عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص12.

[4] آية ابراهيم عطا الله، "العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا(2002-2013)"، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه : democraticas.de/?p=16273.

وبالتالي نجد أن مبادئ وأهداف الحزب تعبر عن رؤية جديدة تختلف عن أفكار الأحزاب الاسلامية السابقة وعن الايديولوجية العلمانية المتطرفة وتؤكد العلاقة بين المجتمع والدولة وكذلك احترام الآخر وذلك يعكس مدى تأثره بالقيم الموروثة من الامبراطورية العثمانية.

المبحث الثاني: المؤشرات الممارساتية للترسيخ الديمقراطي

اعتبر عام 2002 نقلة نوعية في تاريخ الجمهورية التركية، و ذلك بصعود حزب العدالة و التنمية إلى السلطة و هيمنته على مؤسسات الدولة الدستورية. لهذا حدد في برنامجه السياسي منذ الوهلة الأولى أولوية تصحيح مسار التجربة الديمقراطية، خاصة في مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي. و قد ساهم هذا الدور في إرساء جملة من الإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي شملت معايير الشفافية و المصداقية، و حتى الإصلاحات المتعلقة بتقليص حدة العداء للدين والأقليات العرقية بالإضافة الى تقليص الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

الاتحاد الأوربي كدافع أساسي للسياسات الاصلاحية

بالرغم من عدائية التيارات الإسلامية التقليدية في تركيا لكل مظاهر التوجه الغربي و الانتماء إليه، التي كانت تنادي بها الأحزاب الإسلامية في تلك الفترة(حزب الفضيلة الذي قام على أنقاض حزب الرفاه) بقيادة زعيمها **نجم الدين أربكان**، الرامية إلى رفض الاندماج الحضاري بكل معانيه في المنظومة الغربية، و مناهضة عملية التغريب التي راح ضحيتها المجتمع التركي الممزق، و معارضته الشديدة لعضوية تركيا في الاتحاد الأوربي، و دعوته إلى تبني مشروع الاستقلال الحضاري الذي يرى أن مستقبل تركيا يكمن تحديدا في توجهها نحو دول العالم الشرقي القديم.

فهذه المرجعية و الخلفية الفكرية المنبثقة أساسا من قيمه و معتقداته الأصيلة ذات الهوية الحضارية الإسلامية، التي لا يمكن لها أن تنسجم مع القيم المسيحية التي تجمع أعضاء النادي الأوربي.[1]

إلّا أنه بوصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في تركيا في نوفمبر 2002 باعتباره وريثا للأحزاب الإسلامية التقليدية المنحلة (السعادة، الفضيلة، الرفاه)، وامتداد لها من خلال ما تحمله من مشاريعه و برامجه الحزبية المستوحاة من الإسلام السياسي المعتدل، فلقد تغيرت بشكل جذري ملامح و مواقف التيار الإسلامي في تركيا من مسألة العضوية والاندماج الأوربي، حيث عمل زعيم الحزب رجب طيب أردوغان على صياغة سياسة خارجية جديدة تتركز أساسا في محاولة ادماج تركيا مع محيطها الغربي، من خلال التأكيد على مسألة أهمية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.[2]

وجعلها في محورية اهتماماته و أولويات أهداف الحزب المرحلية. اذ تبين أن أكثر من الزعماء السياسيين محافظة على التدين هو أيضا الأكثر حماسة في تأييده لأوروبا، وردّ أصحاب التوجه الغربي الأتراك بالتصويت له رغم نفورهم من تدينه.[3] و بالتالي فإنّ حزب العدالة و التنمية يستند إلى كتلة انتخابية تؤيد مساره الاقتصادي و ليس الإيديولوجي بالضرورة.[4]

---

[1] ابراهيم بيومي غانم، "جدليات الاستيعاب و الاستبعاد في العلاقات التركية الأوربية"، في: **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص ص169-170.

[2] Laurance Dhondt ,**Turquie le modèle Turc**, **l'illusion d'un modèle?**. Afrique_Asie, fĕvrier 2012,pp4_9.

[3] ستيفن كينزر، **العودة الى الصفر: ايران، تركيا ومستقبل أمريكا**، (ترجمة انطوان باسيل)، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012، ص177.

[4] عقيل محفوظ، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية–التغير**، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص96.

حيث نجح في ظرف وجيز خلال تواجده في السلطة من إزالة العديد من العراقيل التي واجهت تركيا في مسارها الاندماجي مع أوربا. وبالتالي، نجح في تقليص الفجوة التي كانت تعيق بلاده في تقدمها نحو البوابة الأوروبية، من خلال جملة الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي شنّها الحزب داخليا، لمواءمة الشروط و المعايير التي اقتضتها معاهدة كوبنهاجن لاكتساب العضوية، و خارجيا من خلال تبني مبدأ الدبلوماسية المتناغمة، للتكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة واستجابة للآمال و الطموحات التركية.[1]

لقد تمكن الحزب من طرح خطاب سياسي في غاية الاعتدال، و نآى بنفسه عن مفردات التشدد و التطرف، و حاول أن يقدم رؤية لهوية تركيا في العالم، وليس للعلاقة بين الدين و الدولة، فهذه العلاقة في تركيا محسومة قبل وصول الحزب إلى الحكم.[2] بل أكثر من ذلك، فقد غالى في مسألة العضوية الأوربية حتى تجاوز الأحزاب العلمانية نفسها التي رفعت شعار – الأوْربَة– لكنها لم تسعى إلى تجسيدها بصورة حقيقية.[3]

ويمكن القول، إنّ ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي، قد شكّل حافزا كبيرا لحكومة العدالة و التنمية للقيام بالإصلاحات على المستويات كافة. [4] فقد كان مطلوبا من تركيا، من أجل الانضمام إلى الاتحاد، تطبيق معايير كوبنهاجن*:

---

[1] أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في السياسة الدولية**، (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، ط2، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص114.

[2] رياض بن عربية، **الاستراتيجية التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى(1991–2012) دراسة في متغير الهوية في تحديد التوجه التركي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3) الجزائر، 2014، ص156.

[3] عقيل سعيد محفوظ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية و السياسة العامة**، ط1، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص56.

[4] ابراهيم البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص177.

*من أبرز معايير كوبنهاجن هي المعايير السياسية والتي تؤكد على وجوب الدول المرشحة للانضمام الى الاتحاد الأوربي ضمان استقرار مؤسساتها و الحفاظ على الديمقراطية أن تتعهد بضمان دولة القانون وحقوق الانسان والأقليات والمعايير الاقتصادية التي توجب الدول المرشحة للانضمام باقتصاد سوق مستقر ..للمزيد أنظر: عون الداوودي، "تركيا أمام خيارين"، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية متحا على الموقع: www.krg.com

المعيار السياسي:

1-إرساء أسس الديمقراطية النيابية.

2-بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبداد.

3-احترام حقوق الانسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.

4-احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

المعيار الاقتصادي:

1-وجود اقتصاد فعّال يعتمد على نظام السوق.

2-إصلاح النظام المصرفي و المالي ليتكيّف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.

3-إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.

4-بناء أسواق محلية قادرة على أن تتحمّل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوربية.

5-مكافحة الفساد و الرشوة في جهاز الدولة.[1]

قد أسهمت معايير كوبنهاجن اللازم تحقيقها بغية الوصول إلى هدف العضوية للاتحاد الأوربي إسهاما جادّا في الارتقاء بمعايير التحول الديمقراطي في تركيا، ويمكن أن ينظر في الأساس إلى معايير كوبنهاجن باعتبارها حتميات في عملية التحول الديمقراطي في تركيا، و هي المعايير التي يمكن جمعها تحت ثلاثة عناوين مهمة هي: الارتقاء بمعايير حقوق الإنسان، الديمقراطية المدنية، واقتصاد السوق الحرة .[2]

وفي ظل التعديلات الدستورية الشاملة التي جرت في عامي 2004 و 2010 في إطار عملية التوافق مع الاتحاد الأوربي، تم تعديل نحو ثلث دستور 1982، و قطع مسافة مهمة في مجالات الديمقراطية، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان و تطويرها. ولقد عززت هذه

[1] ابراهيم البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص177.

[2] **الثورة الصامتة–حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا2002–2012**، ط2، تركيا: اصدارات مستشارية النظام العام والأمن، 2012، ص30.

التعديلات التي جرت حزم توافق مع الاتحاد الأوربي من الديمقراطية و دولة القانون، كما أنها من ناحية أخرى وفّرت لتركيا مناخا أكثر حرية. و يعد دعم كافة قطاعات المجتمع لهذه التغيرات مؤشرا على أنّها كانت خطوات تستهدف تلبية الاحتياجات الاجتماعية في الآن ذاته و ليت نابعة من رغبة الاتحاد الأوربي وحده.[1]

ومن خلال هذه الدوافع التي قادتها معايير كوبنهاجن سيتم التطرق للإصلاحات التي قامت بها حكومة حزب العدالة و التنمية على كافة المستويات لكن سيتم التركيز في هذه الدراسة على الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية و كذلك الاصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية ثم كيف تعاملت حكومة العدالة والتنمية مع مسألة حقوق الانسان ومشكلة الأقليات التي من أبرزها المسألة الكردية بالخصوص لأنها تعتبر تحد هام أمام المسار الديمقراطي لحزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية

مارس حزب العدالة والتنمية بعد توليه السلطة مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية التي دفعت عجلة الاقتصاد التركي الى الأفضل، لذا يتطرق هذا المبحث الى أهم انجازات حزب العدالة والتنمية، في الميدان الاقتصادي والاجتماعي التي تجسد عملية الترسيخ الديمقراطي.

- ✓ **الاصلاحات الاقتصادية:** شكلت قضية الاقتصاد التركي التحدي الأكبر والأساسي لحزب العدالة و التنمية، منذ توليه السلطة عام 2002، خاصة في ظل الانهيار التجاري والمالي لهذا حاول قدر المستطاع القيام بإصلاحات جذرية تمس جميع قطاعات الاقتصاد.[2]

[1] نفس المرجع.

[2] إياد قطب، **النظامان الاقتصادي و السياسي التركي في ظل حزب العدالة و التنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا**،(بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية)، 2009، ص6.

هناك شبه توافق غربي–تركي على أنَ السبب في الأزمة التركية هو داخلي و سياسي محض، لذلك يقتضي العلاج الاعتماد على الجانب السياسي بالموازاة مع الإصلاح الاقتصادي. هذه الرؤية تقتضي الايمان باقتصاد السوق، وإعادة تعريف الدولة و تقييد دورها في التدخل في النشاطات الاقتصادية وبأقل الأسعار . لهذا كان لابد من إعادة هيكلة مؤسسات الدولة الاقتصادية، و السياسية لتتوافق مع اقتصاد خاص منفتح و ليبرالي. و ذلك من خلال سن لوائح تشريعية و إدارية سريعة، تشجع هذه العملية و تسهلها. كما أكد حزب العدالة و التنمية التزامه ببرنامج صندوق النقد الدولي مع التحفظ على شروط في الجانب الاجتماعي.[1]

استطاع الحزب في فترة حكمه عبر السياسة التي تم انتهاجها النهوض بالاقتصاد التركي بما يشبه المعجزة، ما انعكس ايجابيا على نظرة الجمهور التركي للحزب خاصة بعد عقود طويلة من فضائح الفساد و الرشاوى و البؤس المالي و الاقتصادي الذي عاش فيه الأتراك في ظل الحكومات العلمانية و القومية المتتالية على الحكم.[2]

اليوم أصبحت تركيا موضع حسد دول المنطقة، فهي تتمتع بمعدلات نمو اقتصادية تقترب من مثيلاتها في الصين كما تنافس الشركات التركية بنجاح في الاتحاد الأوربي و الشرق الأوسط و افريقيا وآسيا الوسطى.[3]

يرجع هذا الى تبني الحزب لمجموعة من الاصلاحات استطاعت من خلالها تركيا تجاوز الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد. غيرت الحكومة مجموعة من الافتراضات و المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، فتم–على سبيل المثال– ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف

[1] ريز لطيف صادق، **مرجع سابق**، ص68.
[2] إياد قطب، **مرجع سابق**، ص6.
[3] سمير سبيتان، **مرجع سابق**، ص54.

المرن، و الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة و عملت على حل الكثير من مشكلاته.[1]

هدفت حكومة حزب العدالة و التنمية منذ 2002 الى دعم التوازنات الضخمة في الاقتصاد بين عامي 2002 و 2012، بهدف التقليل من نظام رأس المال الاحتكاري الذي تطور في ظل نظام الوصاية على الاقتصاد لهذا حددت فترة 2002-2013 فترة التغيرات الجذرية. أما بين عامي 2013-3023 فكان الهدف هو استقرار التحول في البنية الاقتصادية، و هذا يتطلب ثلاث تحولات:

-السعي لزيادة الاستثمارات والأبحاث وتطوير التكنولوجيات المتقدمة، في المجالات الدولية بالعلامات التجارية و براءات الاختراع

-دعم الطبقات الوسطى الشبابية، باعتبارها تمثل أكثر قطاع لديه طاقات تحفيزية، و هذا ضمانا للاستقرار الدائم من خلال زيادة قوة الانتاج الاقتصادي و توزيع الواردات بشكل عادل و منتشر.

-تطبيق سياسات تزيد من قوة الشراء لدى طبقات المجتمع ذات المداخيل المنخفضة.[2]

مر الاقتصاد التركي بمرحلة تحول كبيرة طيلة العشر سنوات التي جاءت بعد أزمة 2002 الداخلية، و أيضا بعد أزمة 2008 العالمية، و كان من نتائج هذا التحول زيادة الناتج القومي بين عامي2002 و 2008 من 300 مليار دولار الى 750 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ في متوسطة 6.8، كما ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من

[1] معمر خولي، **الاصلاح الداخلي في تركيا**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية2011، ص13.

[2] فريال بن عبد القادر، **مرجع سابق**، ص68.

3300 دولار عام 2002 الى 10000 دولار عام 2008، فضلا عن ما تحقق من انخفاض مستمر في معدلات التضخم والزيادة المستمرة في حجم الاستثمارات، كما ارتفع حجم الصادرات من 33 مليار دولار.[1]في الوقت الذي عززت فيه الإصلاحات الهيكلية من أساسيات الاقتصاد الكلي للدولة، حقق الاقتصاد التركي نموا من خلال معدل إجمالي محلي حقيقي سنوي بلغ(5,2%) على مدار تسع سنوات بين عامي 2002 و2011.

والجدول رقم(1) يبين **:تطور الناتج الإجمالي المحلي التركي منذ عام 2000 وحتى عام 2014.**

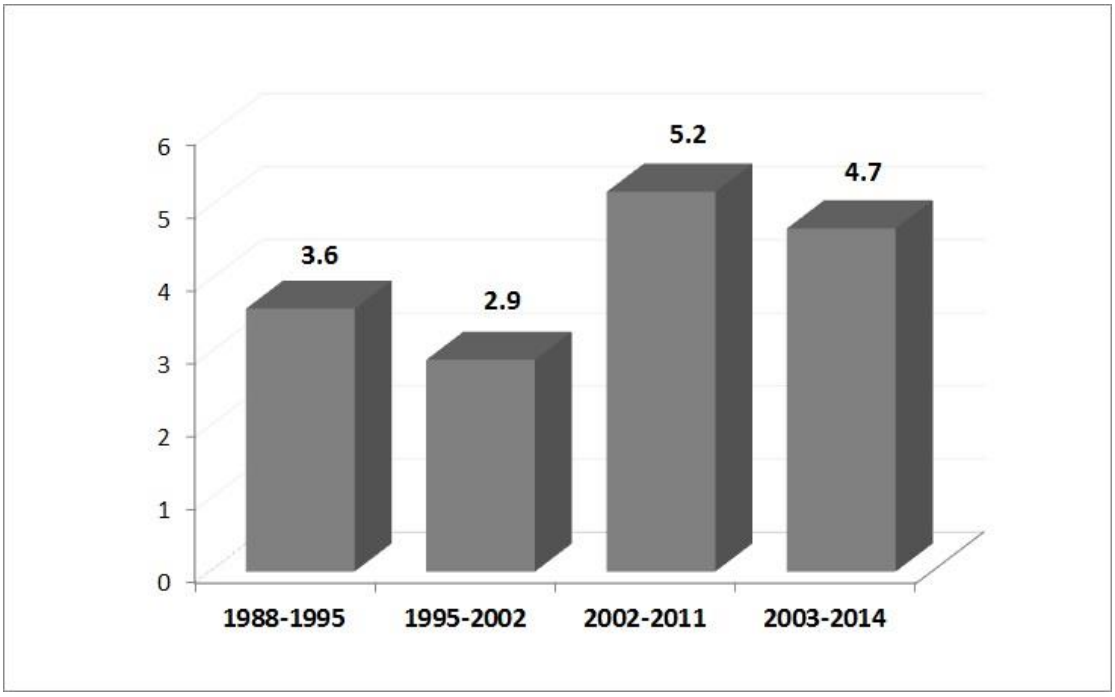

المصدر: معهد الإحصاء التركي (Turk Stat)[2]

[1] ابراهيم أوزتوك، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي2002–2008**،(ترجمة مصطفى الستيتي)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص46.

[2]Turkish Statistical Institute(TurkStat).in: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx

لذلك احتلت تركيا في عهد حزب العدالة و التنمية المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر اقتصاديات العالم، و السادسة على مستوى أوربا ، كما احتلت مكانة مهمة بين دول مجموعة العشرين التي تمثل أقوى الاقتصاديات، و تحولت تركيا الى أحد مراكز الاستثمارات الرائدة و ذلك بفضل إزالة العوائق البيروقراطية و القيام بتعديلات على النظام الضريبي و دعم تحويل الأرباح و برامج الخصخصة الناجحة.[1]

حيث حقق الاقتصاد التركي نموا بنسبة(9,2%) في عام 2010، و(8,5%) عام 2011، وهو ما جعله يبرز كأسرع الاقتصاديات نموا في أوربا، وواحد من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم.[2]

نظرًا للنمو الثابت الذي شهده الاقتصاد التركي، ارتفعت مستويات المعيشة بشكلٍ ملحوظ. وقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مستوى 4,565 دولارًا أمريكيًا في عام 2003 إلى 10,404 دولارًا أمريكيًا في عام 2014.

[1] الثورة الصامتة، **مرجع سابق**، ص95.

[2] عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**، (بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي–الخرطوم)، السودان، 2013، ص14.

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي –الأسعار الحالية (بالدولار الأمريكي)

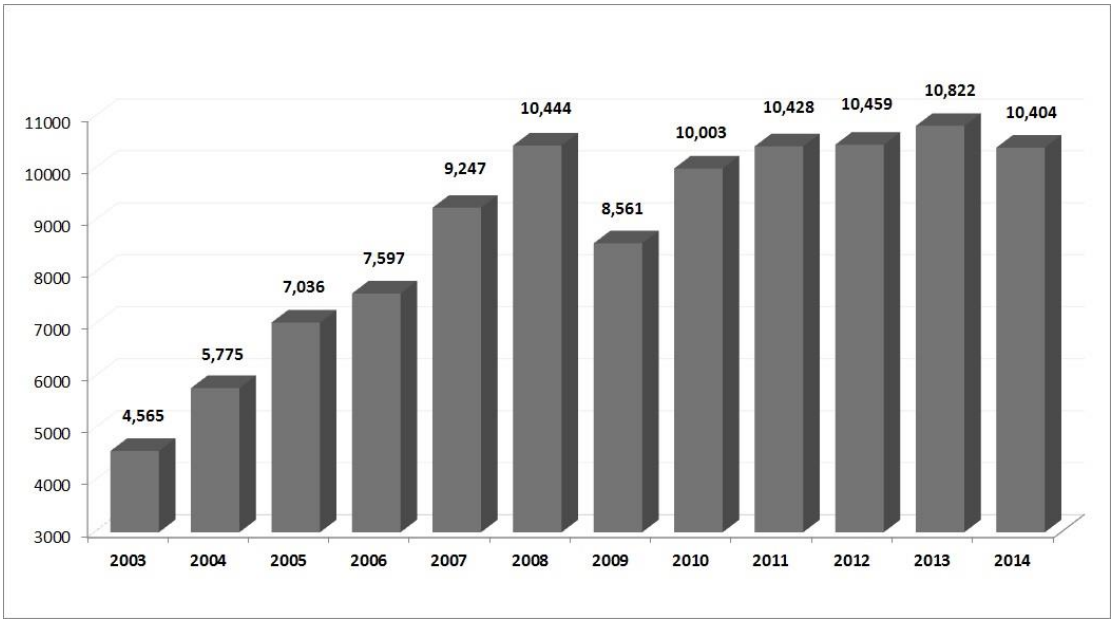

المصدر: معهد الإحصاء التركي (Turk Stat)

يوضح الجدول التالي تطور الاقتصاد التركي من 2002 الى 2013:[1]

المؤشر الاقتصادي	2002	2013
الدخل القومي الكلي	230 مليار دولار	786مليار دولار
الدخل القومي للفرد	25000 دولار	10504 دولار
التضخم	%20	%2.56
معدل فائدة الاقتراض لليلة الواحدة	%44	%5
قروض صندوق النقد الدولي	23.5 مليار دولار	900 مليون دولار
احتياطات العملة الأجنبية للبنك المركزي	26.7 مليار دولار	100.3 مليار دولار

[1] **الثورة الصامتة، المرجع السابق**،ص95

أرقام التصدير	36 مليار دولار	156 مليار دولار

ولتحقيق الإصلاح الاقتصادي، اتجهت الحكومة نحو محاربة الفساد، و خاصة بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة. وخفضت الحكومة نفقاته الى أبعد مدى، فخفضت عدد الوزارات، و باعت الآلاف من السيارات الحكومية وشكلت لجانا برلمانية لتعقب الفاسدين الذين سرقوا بنوك الحكومية الخاصة، و أصدرت قانونا يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك و مديريها، واسترداد قيمة ما نهب من هذه الأموال و تحويلها الى خزينة الدولة.[1]

أسقط الحزب من شروطه، في المجال الاقتصادي اللون السياسي، و الانتماء الحزبي و دعا الى تشكيل جمعية اقتصادية واسعة تضم كل راغب في الاستثمار و الشراكة و المرابحة. و قد كانت نقطة الارتكاز القوية في هذا الباب هي الثقة الكاملة المتبادلة بين الشعب و الحكومة، و الشفافية التامة في العمل الميداني و في ادارة دفة الحكم وإبرام الصفقات.. الخ، و كذلك استقرار المنظومة التشريعية و القانونية و البدء بالاستثمار المحلي(الوطني) كضمان لتدفق رؤوس الأموال الخارجية.[2]

الى جانب الاهتمام الخاص بالطلبة و جعل قطاع الخدمات أولوية الأولويات بتحسين التمدرس، ووسائل النقل و الاتصال، والاهتمام بالصحة و المستشفيات و طمأنة أصحاب رؤوس الأموال و صغار التجار و الصناع و أصحاب الشركات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما سهل ميلاد جيل جديد من التجار و الحرفيين و رجال المال و الأعمال، و حوّل اسطنبول الى عاصمة للملتقيات الاقتصادية التي جعلت تركيا من بين أهم الدول الجاذبة

[1] معمر خولي، **مرجع سابق**، ص14.

[2] أبو جرة سلطاني، **الرجل المشروع الطيب رجب أردوغان**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012، ص59.

للاستثمارات الخارجية، و سهل على المنتجين تنويع منتوجاتهم وتسويق الفائض منها الى الخارج عبر نظام صادرات جديد.[1]

يظل النظام المالي حجر الزاوية لأداء الاقتصاد الكلي في الاقتصاد التركي، وبفضل السياسة المالية الحكيمة، استطاعت تركيا أن تخفض حصص ديونها، مما جعل اقتصادها أحد أفضل الأنظمة الاقتصادية الأوروبية فيما يتعلق بخفض الدين الحكومي. وتوافقت نسبة حصة الدين الحكومي العام مع معايير ماستريخت للاتحاد الأوروبي –والتي تبلغ 60% – منذ عام 2004.

حصة الدين الحكومي العام المحددة من قِبل الاتحاد الأوروبي (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)[2]

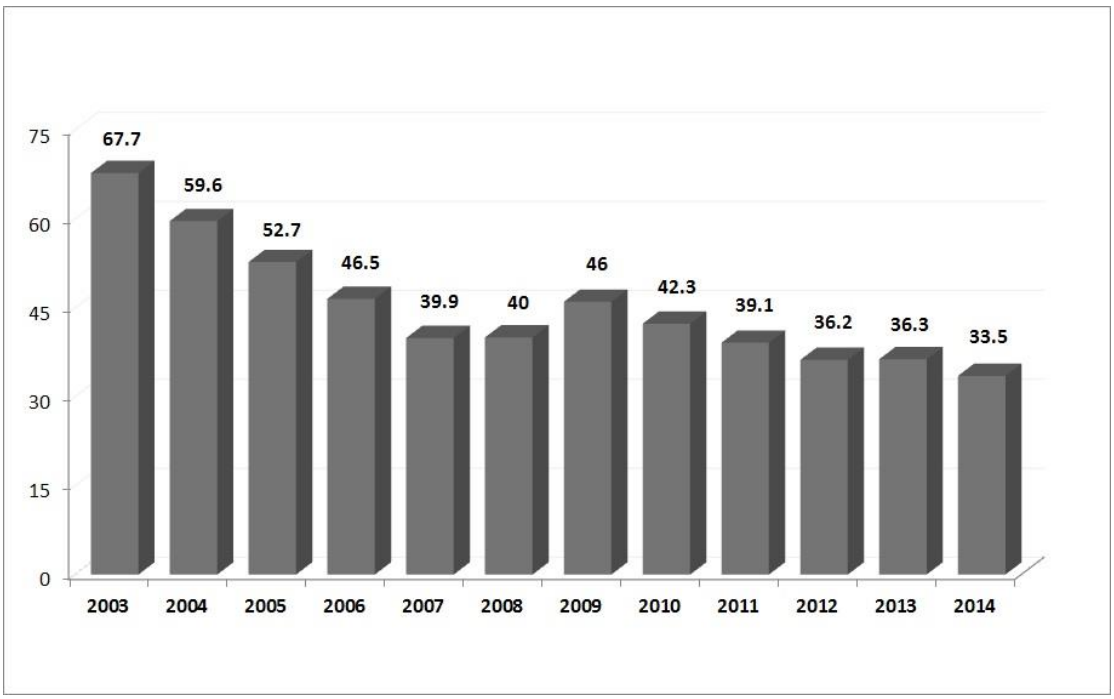

[1] نفس المرجع، ص60.

[2] **Turkish Statistical Institute(TurkStat).in**: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx

كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي في عام 2002 ،تصل الى 23.5 مليار دولار، انخفض هذا الرقم الى 6.8 مليار دولار في العام 2009، وتم سداده بشكل نهائي في نيسان عام 2013.

ومما لاشك فيه أن سداد الديون لصندوق النقد الدولي يعد منجزا اقتصاديا لأي دولة، تدفعها ظروفها الاقتصادية الى الاقتراض منه، وتتمكن خلال مدة زمنية قصيرة من تخفيض ديونها و سدادها بشكل نهائي، من صندوق يعد إحدى مؤسسات العولمة الاقتصادية حيث ترتكز مدخلاته على الاقتراض و إعادة جدولة الديون للدول، في حين تكرس مخرجاته على عولمة ظاهرتي الفقر و التخلف، وسياستي التقشف المالي و الخصخصة.[1]

إن المعيق الأكبر لأي تنمية اقتصادية هو الفساد والمخالفات، و النفعية، و المحسوبية، وانعدام المساواة أما القانون، وعد تكافؤ الفرص، و التفرقة العنصرية، والتعصب الحزبي و الاستبداد.[2]

ولذا، فان حزب العدالة و التنمية، ولاستكمال نجاح النهضة الاجتماعية العادلة، وإفشال معوقات النجاح الاقتصادي، وضع خطة لمكافحة الفساد في تركيا وفق الخطوات التالية:

1- اعداد برنامج شامل لمكافحة الفساد و البدء في تنزيله فورا، ويتناول هذا البرنامج اعتماد الشفافية في الادارة العامة، واعادة وصياغة القوانين المتعلقة بالعروض.

2- تأسيس وحدة للتنسيق بين جميع المؤسسات و الهيئات التي ستقوم بمهام ملاحقة الفساد و ضبطه و التحقيق فيه، تضطلع في دورها بتنسيق السياسات التي ستتبع لمواجهة الفساد، و التدابير التي ستتخذ في هذا الصدد، و كذلك المتابعة المستمرة لاستراتيجية مكافحة الفساد.

[1] الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة و التنمية: من الانهيار الى الانتعاش، مركز الروابط و البحوث والدراسات الاستراتيجية، متحصل عليه: rawabet center.com/archives/1009

[2] محمد زاهد غول، **مرجع سابق**، ص ص181-182.

3- السماح لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفساد بالمشاركة في كشف الفساد، والاستفادة من جهودها في هذا المجال بشكل مباشر و سريع.

4- تشكيل وزارة المالية لنظام يقوم بالتحري في صحة تقارير الذمة المالية الخاصة بموظفي القطاع الخاص.

كذلك العمل على انضمام تركيا الى تحالف الدول المناهضة للفساد (GRECO) الذي تشكل في إطار المجلس الأوربي، والتوقيع و التصديق فورا على اتفاقيتي القانون الجنائي و القانون المدني بخصوص الفساد.[1]

- ✓ **الاصلاحات الاجتماعية:** لقد بذلت حكومة حزب العدالة و التنمية منذ توليها السلطة عام 2002 مجهودات حثيثة في مجال الضمان الاجتماعي بحيث تم انشاء صندوق الضمان الاجتماعي، الذي يندرج تحته جميع مؤسسات الضمان الاجتماعي، صندوق المعاشات، هيئة التأمين الصحي، مؤسسات التأمينات الاجتماعية للحرفيين و التجار و العمال المستقلين.[2]

وتم بالفعل تطبيق نظام التأمين الصحي و هو النظام المعمول به في الدول المتقدمة، والذي شمل حوالي 98% من المواطنين. كما تم توفير الخدمة المجانية لكل من يقل سنه عن 18 سنة بغض النظر عن وضعية والديه إن كان مؤمنا عليهم أم لا. كما تم توسيع مشروعات الإسكان الجماعي الذي شملت حوالي مليون وحدة سكنية ، بالإضافة الى مشروع دعم البنية التحتية للقرى كأضخم مشروع لعام 2005، و مشروع دعم البنية التحتية للبلديات، بحيث

[1] نفس المرجع، ص182.

[2] الثورة الصامتة، **مرجع سابق**، ص102.

شملت الأولى توفير و تزويد القرى و المناطق المحيطة بهم بالمياه الصالحة للشرب، و تم إنشاء و تعبيد الطرقات.[1]

ولأهمية المرأة و دورها في المجتمع، فقد قام الحزب باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع المرأة للمشاركة في الحياة العامة والاهتمام بعضوية المرأة في حزب العدالة و التنمية و تشجيعها للانخراط في العمل الحزبي و لعب دور فعال في السياسة، كما تم دعم الجمعيات و الأوقاف و منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالمرأة، وتشجيع التعاون معها عند القيام بسن التشريعات القانونية المتعلقة بالمرأة، كذلك إنشاء برامج لحماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف أو اللواتي لا يتمتعن بالدعم المادي.[2]

المطلب الثاني: حقوق الانسان ومشكلة الأقليات

✓ الجهود المبذولة في مجال حماية حقوق الانسان

مع بداية القرن الحادي و العشرين عرفت تركيا اضطرابات خطيرة أثرت على هويتها الدولية، نظرا لتزايد المطالب و الادعاءات للمحكة الأوربية بشأن وضعية حقوق الانسان في ظل التعذيب، وانتهاك حقوق الانسان و سوء معاملة المساجين. لهذا حاول حزب العدالة و التنمية بعد وصوله للسلطة إضفاء تعديلات مهمة على القوانين و اللوائح تهدف لتنفيذ متطلبات قرارات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، باعتبارها المفتش القضائي للاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان.

ومن أهم هذه القوانين مشروع قرار يستند على أنه لا يجوز إبعاد الطالبات الجامعيات على أساس يتعلق بالزي، كما ينص على ضرورة منح حرية الملبس في مؤسسات التعليم العالي،

[1] نفس المرجع.

[2] محمد زاهد غول، **مرجع سابق**، ص127.

بالإضافة إلى تحريم تعذيب المساجين في السجون و في أقسام الشرطة، ومعاقبة كل من لا يلتزم بذلك.[1]

في هذا الإطار أيضا تم بنجاح تطبيق عدة أحكام قانونية في يناير 2009 المتعلقة بالتعذيب و إساءة المعاملة على حرية الرأي[2]، واستبعدت الجرائم مجهولة الجاني وانتهاكات الحق في الحياة.

أصبحت المعاهدات المتعلقة بالحقوق الأساسية ذات وضعية سيادية في نظام القانون الداخلي بعد التصديق على الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية و السياسية للأمم المتحدة والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، هذا جاء في تعديل 2004 الذي طرأ على المادة 90 من دستور 1982، بحيث أصبحت أحكام الاتفاقيات مرجعا أساسيا عند النظر في النزاعات. صدر أيضا حق رفع الدعوى الفردية أمام المحكمة الدستورية، بناءً على التعديلات الدستورية لعام 2010، كإجراء احترازي من شأنه أن يقلص الدعاوى التي سترفع من تركيا أمام المحاكم الأوربية لحقوق الإنسان.[3]

وفي إطار توسيع الحريات و الحقوق تم أيضا إلغاء القيود على التفتيش القضائي، واتسعت الحقوق النقابية للموظفين، كما تم تعزيز حقوق الأطفال، كما تم إنشاء هيئة حقوق الانسان التركية في 2012 بهدف دعم أنشطة حماية حقوق الانسان و منع الانتهاكات و التعذيب.[4]

في مؤتمر صحافي أصدرت جمعية حقوق الانسان التركية IHD تقريرها السنوي الذي احتوى على الانتهاكات التي رصدتها هذه الجمعية خلال عام 2009. و أرفق التقرير

---

[1] فريال بن عبد القادر. **مرجع سابق**، ص72.

[2] NILAY BAYCAR,**Turkish Democracy Under the Justice and development party jdp 2002_2014**(draft version,monterial: congres Mondial de politique sience,July 9_24 2014,p07.)

[3] الثورة الصامتة، **مرجع سابق**، ص43.

[4] نفس المرجع.

بإحصاءات للانتهاكات التي حصلت في تركيا من 1999 الى 2009. و تم رصد حصيلة هذه الانتهاكات الحاصلة خلال فترة حكم العدالة و التنمية فقط، من 2002 و لغاية 2009. ويشير التقرير بشكل واضح الى انخفاض في جرائم القتل التي قيدت ضد مجهول، وعدد الضحايا الذين قتلوا على أيدي ميليشيات كردية تعمل مرتزقة لدى الجيش التركي، و جرائم التعذيب أثناء الاعتقال والتحقيق، وعدد من قتلوا خلال اشتباكات بين الجيش التركي و مقاتلين أكراد.[1]

لقد سعت العلمانية الى فرض قوانينها بقوة مبادئ العلمانية التي يرعاها الجيش، فسرقت حقوق الانسان باسم الحفاظ على العلمانية، ولما جاء حزب العدالة و التنمية عمل على تقليص نفوذ القائمين على العلمانية وفق ما تقتضيه حقوق الانسان، و وفاءا وتقديرا لقدوته البروفيسور نجم الدين أربكان قد استطاع اردوغان اصدار قانونا خاصا لإنقاذ شيخه من السجن عرف هذا القانون بقانون أربكان الذي يقضي بتنفيذ عقوبة السجن التي لا تتجاوز الثلاث سنوات على المسنين في بيوتهم، أي تحويل الحكم بالسجن الى الاقامة الجبرية.[2]

- ✓ **سياسات حزب العدالة و التنمية إزاء المسألة الكردية**

الأكراد هم شعب هندوإيراني يتركزون في المناطق الجبلية وتخومها القريبة في جنوب غرب آسيا المعرفة بجبال كردستان، وتتوزع جغرافيتهم البشرية في تركيا والعراق وايران وسوريا وإلى حد ما في لبنان وأرمينيا وآسيا الوسطى. والأكراد هم واحدة من الجماعات الإثنية الرئيسة في تركيا.[3]

حيث تحتل المرتبة الثانية فيها بعد القومية التركية، ويتركزون في الأقسام الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول، ويشكلون أكثرية السكان في كل من المحافظات

[1] أكراد تركيا "نقطة ضعف" في تجربة حزب العدالة والتنمية، متحصل عليه: www.alarabiya.net/arcles/2010/07/09/113429.html

[2] رواء جاسم لطيف السعدي، **الاسلام السياسي حزب العدالة و التنمية في تركيا و دوره في التغيير السياسي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2010، ص 90.

[3] عقيل سعيد محفوظ، **مرجع سابق**، ص78.

التالية: "وان" و"حكاري" و"سيرة" و"ديار بكر" و"ماردين" و"الازغ" و"ارضروم" و"درسيم" و"بايزيد" و"بدليس" و"سعر[1]."

تضم تركيا نصف أكراد العالم، و أكثر من نصف مساحة تركيا يقطنها الأكراد.[2] وتقدر نسبة الأكراد في تركيا ما يقارب 20% من السكان، أي أنهم يزيدون على 12 مليونًا أو 13 مليونًا.[3]

ويتوزع الأكراد مذهبيًا بين سنّة(70%، ومعظمهم شافعيون) وبين علويين(30%) مع وجود أقلية تقدر بما يقارب 10–20 ألفًا من اليزيديين (أو الأزيديين). ويتحدثون جميعًا اللغة القرمانية (أي الكردية المعروفة). وتنشط في صفوفهم الطرق التقليدية ، وفي مقدمتها النقشبندية والقادرية، فيما يسود مجتمعهم التنظيم العشائري. ويطلق تاريخيًا على المناطق التي يقطنونها اسم" كردستان"، لذا يعتبر أكراد تركيا بأنها " كردستان الشمالية" فيما أراضي العراق الشمالية "كردستان الجنوبية" وأراضي إيران "كردستان الشرقية[4]."

كلمة الأكراد تحمل في طياتها حساسيات كثيرة في تركيا، إذ إن الرأي الحاكم و السائد في البلد هو أن القاسم المشترك بين المواطنين هو الجنسية التركية. فكلنا أتراك، وهذا يكفي. ومن ثمّ درجت الأحزاب السياسية و المؤسسات الرسمية في معالجتها و تناولها للقضية الكردية بل و حرصت على استخدام تعبير–مشكلة المنطقة الشرقية–، نظرا لحساسية التعبير الذي أشرنا إليه.[5]

المشكلة التي تحاول حكومة حزب العدالة والتنمية التصدي لها تعود لزمن بعيد، تحت الحكم العثماني، تعايشت جماعات ولغات وأديان مختلفة الملة، حيث تمتعت كل مجموعة

---

[1] معمر فيصل خولي، المسألة الكردية في تركيا :من الإنكار الى الاعتراف، متحصل عليه: rawabetcenter.com/archives/106

[2] سمير العيطة وآخرون، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي2012، ص 180.

[3] عقيل سعيد محفوظ، **مرجع سابق**، ص 79.

[4] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998، ص71.

[5] ممدوح عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص 71.

بدرجة معينة من الحكم الذاتي، وكان لكل ملة من الملل قواعدها القانونية الخاصة بها في العديد من المناطق. ومع ذلك، اتخذت الإمبراطورية العثمانية عددًا من التدابير لتعزيز السلطة المركزية، عندما نشبت بعض التوترات بين الأكراد والدولة، ببساطة، كانت مجرد مسألة إدارية بين المركز الإمبراطوري والقوى المحلية في مواجهة مسألة الهوية[1].

تأسس حزب العدالة و التنمية عام 2001 و فاز بأكثرية المقاعد النيابية في ثلاث دورات انتخابية عام 2002 بنسبة 34% و 2008 بنسبة 47% و 2011 بنسبة 50% و تربع على عرش السلطة برئاستها الثلاث. و حظي الحزب بنسبة عالية من المقترعين في مناطق جنوب شرقي تركيا ذات الأكثرية الكردية عبر سيطرته على البلديات فيها التي بدت أكثر تنظيما و تقديما للخدمات الأمر الذي أظهر تجاوبا شعبيا بين الأكراد مع أطروحاته ،وأقدم على اتخاذ العديد من الاجراءات الخاصة بالقضية الكردية، فقد ركز الحزب على حقيقة مفادها أن القضية الكردية لا تنحصر في البعد السياسي وحسب، بل تتعداه إلى قضايا اقتصادية و اجتماعية و ثقافية. و رحّب الحزب في برنامجه السياسي بخلق نشاطات ثقافية بلغات أخرى غير اللغة التركية، واعتبر ذلك كسب هاما في تعزيز الوحدة في تركيا. وقد كان من النتائج المباشرة لهذه السياسة ظهور قناة تلفزيونية جديدة باسم (TRT-6)، تبث برامجها باللغة الكردية في 2004، و ذلك في تطور يعدّ الأول من نوعه في تاريخ تركيا.[2]

تميزت سياسة حزب العدالة و التنمية بالانفتاح التدريجي على مطالب الأكراد في تركيا خوفا من رد فعل الشارع التركي المعبأ ضد الأكراد.[3]

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم لم يتغير التعاطي الأمني العسكري مع المسألة الكردية؛ وتحديداً في الدورة البرلمانية 2002م-2007 وذلك للأسباب الآتية:

---

[1] يلماز أنصار أوغلو، **مسألة تركيا الكردية و عملية السلام**، مجلة رؤيا تركية، ستا للدراسات و الأبحاث، العدد3، خريف2012، ص8.

[2] غازي فيصل غدير، **مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد46، 2013، ص ص14-15.

[3] أحمد سليم البرصان، **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا(كيف استطاع الاسلام السياسي الوصول للحكم)**، ط1، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2013، ص136.

أولًا: فضلت حكومة العدالة والتنمية تجنب صدام مبكر مع المؤسسة العسكرية وبعض الأحزاب المعارضة، ولا سيما حزب الحركة القومية المعروف بتطرفه وتصلبه تجاه المسألة الكردية.

ثانيًا: لم تك حكومة العدالة والتنمية تمتلك أغلبية برلمانية كافية لتشكيل الحكومة بمفردها[1].

ثالثًا: الخلاف المستمر مع رئاسة الجمهورية ممثلة برئيس الجمهورية السابق أحمد نجدت سيزار، المعروف بأفكاره " الكمالية" خلال المدة الممتدة من 2002م إلى 2007م، حيث أضحت الرئاسة، بالنسبة إلى العلمانيين، سورًا منيعًا في وجه حكومة العدالة والتنمية[2].

رابعًا: تداعيات العدوان ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان/ إبريل عام 2003م، وانتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية، وظهور كيان كردي في شمالي العراق (كردستان العراق)، وتمركز مقاتلي حزب العمال الكردستاني* فيه، وهي تطورات سلبية رأت حكومة العدالة والتنمية أنّها تهدد أمنها القومي.

وعلى الرغم من تلك الأسباب لم تمنع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من عرض موقف حكومته لحل المسألة الكردية ففي عام 2005م، ففي ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية صرّح من هناك قائلًا: "بكل صراحة أن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ مدة طويلة ليس بالقمع ولكن بالمزيد من الديمقراطية".[3] كما أعلن أيضًا أن "المسألة الكردية هي مشكلته"، وقال إن "تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى"

---

[1] معمر فيصل خولي، المرجع السابق.

[2] جان ماركو، **زمن ما بعد الاسلام السياسي في تركيا**، ط2، مركز المسار للدراسات و البحوث، يناير 2011، ص 19.

* حزب العمال الكردستاني هو حزب سياسي كردي يساري مسلح ذو توجهات قومية كردية ، وهدفه انشاء دولة كردستان المستقلة ، نشأ الحزب في السبعينيات وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة بزعامة عبد الله اوجلان. للمزيد أنظر: من هو حزب العمال الكردستاني المتسبب بأكبر خسارة للجيش التركي منذ 27 سنة ؟، متحصل عليه: https://www.facebook.com/notes/قناة-العربية-al-Arabiya/من-هو-حزب-العمال-الكردستاني-المتسبب-بأكبر-خسارة-للجيش-التركي-منذ-27-سنة-/3064

[3] جوهانا نيكاتين، **الهوية و السرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا**، مجلة رؤية تركية، ستا للدراسات و الأبحاث، العدد3، خريف2013، ص29.

وبالتالي أكد على أنّه عازم على إعادة حل القضية بالمزيد من حقوق المواطنة، والمزيد من الرفاهية. فقد كان خطابه بمثابة اعتراف رسمي من الدولة التركية بالمسألة الكردية.[1]

ومع ذلك قوبلت تصريحاته بالشك والريبة من المعارضة التركية والأكراد، فالأولى اتهمته بالرضوخ لمطالب "الإرهابيين"، أما الثانية فرأت في تصريحاته مجرد كلام وخطب دون أي فعل على الأرض.[2] ولهذه الأسباب، فشلت الحكومة في اتخاذ أية خطوات لتعزيز خطاب رئيس الوزراء التركي في ديار بكر.

أطلقت حكومة العدالة والتنمية في عام 2009م، مبادرة لمعالجة المسألة الكردية. وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام. في البداية عرفت المبادرة باسم" الانفتاح الكردي"، ثم ما لبثت أن عرفت بمسميات عدة؛ كالانفتاح الديمقراطي، ومشروع الوحدة الوطنية، والمبادرة الديمقراطية، فضلًا عن مسّميات أخرى.[3]

جاءت هذه المبادرة، لإثبات صدق نوايا حزب العدالة تجاه الأكراد، حيث تمّ عقد جلسة للبرلمان التركي في 12\11\2009 لمناقشة إعلان الحكومة عن خطة شاملة تنهي الصراع المسلح و اجراء تغييرات جوهرية لقبول مطالب الأكراد الثقافية و السياسية في تركيا و تعيين نائب رئيس الحكومة بولنت ارينتش مسؤولا عن الملف الكردي وتوليه أمر الحوار مع الأكراد.[4]وقد قامت حكومة أردوغان بالاتصال ب عبد الله اوجلان و اشاعت من خلاله و دون أن تعلن ذلك رسميا أنّها تواصل حوارا سياسيا من التوصل الى خارطة طريق للمسألة الكردية كما أنشأت مجموعات اتصال و مناقشات سياسية و استطلاعية و توجهت بإقامة ندوات و استطلاعات رأي و حوارات أكاديمية عن الموضوع. و تم إجراء استفتاء على حزمة الاصلاحات ،نجح حزب العدالة و التنمية في إقناع شريحة مهمة من الأكراد بأنّ الإصلاحات

[1] يلماز أنصار أوغلو، **مرجع سابق**، ص ص12-13.

[2] جوهانا نيكاتين، **مرجع سابق**، ص 30.

[3] أحمد سليم البرصان، **مرجع سابق**، ص 136.

[4] غازي فيصل غدير، **مرجع سابق**، ص 15.

الدستورية المقترحة تصب في صالحهم، ولذا كان للأكراد حضورا واضحا من بين المقترعين لصالح هذه التعديلات.[1]

ولهذه المبادرة غايتين من وجهة نظر الحكومة التركية، أولهما: التحويل الجذري للنظام السياسي التركي الذي تشكّل بعد الانقلاب العسكري عام1980م، من خلال توسيع فهم المواطنة، الأمر الذي من شأنه إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، والانخراط في لا مركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية للتكامل مع العاصمة السياسية[2]. ثانيهما: هو وضع حد للصراع المسلح من خلال نزع سلاح وتسريح حزب العمال الكردستاني.

أما عن العوامل التي ساهمت في صياغة تلك المبادرة، يمكن إجمالها بخمسة عوامل رئيسة، وهي: الأول، أنها تكمل إحدى مبادئ الحكومة التركية" تصفير المشكلات مع الجيران" وتمنحها مصداقية داخليًا وخارجيًا. وأنها تعد استجابة لانعدام الأمن داخليًا. بسبب إنشاء حكومة إقليم كردستان في العراق عام 2004م.

ثانيًا، حزب المجتمع الديمقراطي (الذي تم اغلاقه في كانون الثاني/ديسمبر عام 2009م من قبل المحكمة الدستورية في تركيا) كان قد حصل على نسبة تصويت غير مسبوقة في جنوبي شرق الدولة في الانتخابات البلدية التي أجريت في آذار/ مارس عام2009م، لذا حاولت الحكومة استمالة الهيئة الانتخابية الكردية للحصول على أصواتهم وكسب المقاعد التي خسرتها من خلال هذه المبادرة الجديدة.

ثالثًا، بعد فشل محاولات القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق، واقتراب " انسحاب" قوات الاحتلال الأمريكي من العراق، اضطرت حكومة العدالة والتنمية إلى ايجاد حل جديد للوضع في جنوبي شرق الدولة الذي أصبح صعبًا، ولا سيما مع التغيرات التي طرأت على ميزان القوى عبر الحدود مع العراق. رابعًا، ما يسمى بقضية

[1] نفس المرجع، ص 16.

[2] يلماز أنصار أوغلو، **مرجع سابق**، ص 14.

أرغينكيون، التي حققت في أنشطة "الدولة العميقة" داخل تركيا وتحييد دور المؤسسة العسكرية، أصبحت آفاق حل المسألة الكردية من خلال وسائل غير عسكرية أكثر سهولة.

خامسًا، شجع الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية على حل المسألة الكردية بطرق سلمية، بالنظر إلى الحاجة الماسة لخفض النفقات العسكرية المبالغ فيها، وكان دور تركيا كمركز للطاقة ومفترق خطوط أنابيب جزءًا من المعادلة. فعندما تحل حكومة العدالة والتنمية المسألة الكردية، فإنها ستكون قادرة على تأمين المناطق المحيطة بها لتحقيق مشاريع نقل الطاقة الجديدة بما في ذلك خط" نابوكو[1]."

ويمكن النظر الى هذه المبادرة الجديدة على أنها جزء من عملية التقارب التي بدأت في عام 2005م، فقد دخلت الحكومة التركية في نهاية عام 2012م، في عملية تفاوضية مع الأكراد، ولكن بأسلوب جديد، وهو التفاوض المباشر مع عبدالله أوجلان، ومن دون وساطات أجنبية، كما أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كلّف جهاز المخابرات العامة إجراء المفاوضات لإظهار أنها تجري نيابة عن الدولة، وليست نيابة عن حكومته، وهو ما يمنحها شرعية أكبر، وفي الوقت نفسه يجنب حزبه انتقادات المعارضة.[2]

وأظهرت هذه المفاوضات مؤشرات ايجابية منها، هو أنه للمرة الأولى تعترف الحكومة التركية صراحة بأن عبدالله أوجلان المفاوض في محادثات السلام يعد شخصية مركزية لملايين الأكراد في تركيا، في مثل هذا الصراع المتعلق بالهوية الكردية، يلعب الاعتراف العلني دورًا مهمًا. فبالنسبة لكثير من الأكراد، بغض النظر عن قبول أو رفض الكفاح المسلح، فإن عبدالله أوجلان يرمز للهوية الكردية والمقاومة، وبالإضافة إلى الأهمية الرمزية، فإن أي نهج واقعي لديناميات السلطة والصراع، لابد أن يتضمن التعامل معه من أجل إنهاء العنف.[3]

---

[1] جوهانا نيكاتين، **مرجع سابق**، ص ص30-31.

[2] معمر فيصل خولي، المرجع السابق.

[3] نفس المرجع.

*اقرار قانون بتركيا لدفع السلام مع المتمردين الأكراد، للاطلاع أكثر أنظر: المسألة الكردية في تركيا:من الانكار الى الاعتراف http://rawabetcenter.com/archives/106

وفي تطور إيجابي لافت أقر البرلمان التركي في 11 تموز/يوليو2014م مشروع قانون قدمته الحكومة يعطي دفعا لعملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، ويهدف القانون إلى ضمان حماية قانونية لأبرز المسؤولين المشاركين في المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية على غرار العديد من الدول الأخرى.

ويساهم القانون أيضا في إعادة دمج المقاتلين المتمردين، الذين يسلمون سلاحهم، ويعطي الحكومة سلطة تعيين أشخاص وهيئات تقود المفاوضات المتصلة بـ "المسألة الكردية"*، ومما لا شك فيه يعد هذا القانون خطوة إيجابية في مسار عملية الحل السلمي للمسألة الكردية، كما أنه سيساهم في كسب رجب طيب أردوغان أصوات الأكراد في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في 10 آب/ أغسطس 2014م. وعلى الرغم ذلك لم ولن يخل مسار التفاوض من الصعوبات والتحديات.

تركيز حكومة أردوغان على المقاربة التنموية إزاء المسألة الكردية مبني على قناعة بأنّ العامل التنموي و الاقتصادي هو الكفيل بتضييق الفجوة الحاصلة بين مناطق تركيا على صعيد التنمية البشرية و إزالة التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي القائم على أساس عرقي وبالتالي طرحت الحكومة برنامجها في إطار خطتها لرفع مستوى التنمية في المناطق الكردية، و تحدث أردوغان عن استثمارات ب 12 مليار خلال السنوات الخمسة القادمة في 73 مشروع جزئي في تسع مدن أو مقاطعات حيث صرّح أردوغان في رغبته عن تحويل مدينة دياربكر إلى مراكز استقطاب للشركات الصغيرة و المتوسطة و الكبرى، كما وعد بخلق 3.8 مليون منصب عمل بالإضافة لتشييد البنى التحتية كالمستشفيات و المؤسسات التعليمية ووسائل الاتصال و غيرها و التي تعد جزء من متطلبات العيش و الاستقرار لدى الأكراد فالمقاربة التنموية كفيلة باحتواء مصادر العنف و عدم الاستقرار.[1]

والخلاصة من هذا، أن موقف حزب العدالة و التنمية يتميز بالمرونة و تفهم حقوق الأكراد الثقافية و اللغوية و المشاركة السياسية و تنمية المناطق الكردية، بايجاد حل سياسي

[1] تقي الدين طيوش، محمد الصالح جمال، **تأثير المسألة الكردية على الأمن القومي التركي من1983-2013**،(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08ماي 1945-قالمة-) الجزائر،2015، ص 79.

للقضية الكردية فهو يسعى الى إعطاء مزيدا من الحرية للأكراد من خلال، تعليم اللغة، التلفزة و الاذاعات وتشجيع الثقافة الكردية.

المطلب الثالث: سياسات الحزب تجاه المؤسسة العسكرية

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزل عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة العدالة و التنمية في تنفيذها. ولبيان أهمية تلك الإصلاحات لا بدّ لنا في البداية من توضيح دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية في مرحلة ما قبل وصول حكومة حزب العدالة و التنمية الى الحكم في 19 نوفمبر 2002، لمعرفة مدى التغير الذي حصل.

خلافًا للتطوّر الاجتماعي في الغرب حيث تنشئ الأمّة دولتها و جيشها، وحّدت الأتاتوركية بين الدولة و الأمّة في وحدةٍ لا تنفصم، و كان الجيش هو صانع الدولة صانعة الأمّة.[1]

وعمل الجيش التركي منذ فترة مبكرة، على حماية دوره في حماية النظام و صيانته، من خلال مجموعة من الآليات الدستورية و القانونية التي تشرّع تدخّله في السياسة، وتتيح له في حالات استلام المدنيين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل. و بعد أن كان نظام الحزب الواحد حتى عام 1945، هو وسيلة حماية دوره و تأثيره في الحياة السياسية، لجأ الجيش في العام 1960، بعدما تعرّض نفوذه لبعض الاهتزاز في عهد رئيس الوزراء الأسبق **عدنان مندريس** في خمسينيات القرن الماضي، إلى وسيلة الانقلابات العسكرية المباشرة. غير أنّه حصّن دوره السياسي من خلال إقامة مؤسسة جديدة نصّ عليها دستور 1961 الذي أعقب انقلاب 1960، وهي مجلس الأمن القومي[2] ، ويتألف هذا المجلس من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس الأركان العامّة و قيادة الجيش من أفرع: القوّات البرّية و الجوّية والبحريّة، والقائد العام للجندرمة (الدرك). ويرأس المجلس رئيس الجمهورية[3] ، وتنبثق عن المجلس أمانة عامّة تضمّ 700موظّف، وتتكوّن من الأمين العام برتبة جنرال يعيّنه رئيس

[1] صلاح سالم، **تحولات الهوية و العلاقات العربية التركية**، الجيزة: هجر للطباعة و النشر والتوزيع و الإعلان، 1999، ص24.

[2] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص ص84-85.

[3] معمر خولي، **مرجع سابق**، ص24.

الأركان العامّة، ثمّ مساعد الأمين العام ومساعدين له، ثمّ المستشارين الرئيسيين ثمّ المستشارين الاعتياديين ثمّ مديري الدوائر، وأخيرًا الخبراء في مختلف الاختصاصات. ويجتمع المجلس مرّة كل شهر، وللمجلس من الناحية الواقعيّة صلاحيات تنفيذيّة ورقابيّة على جميع الهيئات الدستورية، وله الحقّ في جمع المعلومات من جميع الدوائر الرسميّة، وتنفيذ المصالح العليا للدولة . وتمتدّ اختصاصاته لتصل إلى رئاسة هيئة الأركان العامّة إذ تخضع خططها العسكرية وتنفيذها على أرض الواقع، لمجلس الأمن القومي وليس لوزارة الدّفاع، وقد طغى دور هذا المجلس على دور مجلس الوزراء، حيث احتفظ لنفسه بسلطة الاعتراض دون إبداء الأسباب. وعلى الرغم من أنّ هذا المجلس هو من الناحية الرسمية هيئة استشارية، لم يحدث أن اتّخذت الحكومة قرارًا يتناقض مع قرار المجلس.[1]

ولإحكام قبضة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التركية، صاغ العسكريون في الدستور المادّة 53 التي تنصّ على –حق القوّات المسلّحة في التدخّل لاستلام السلطة في حال وجدت أنّ الجمهورية و الديمقراطية معرّضتان للخطر.[2]

وبذريعة الحفاظ على الجمهورية و الديمقراطية، أقدم الجيش بعد العام 1960 على تنفيذ ثلاثة انقلابات على التوالي سنوات: 1997,1980,1971 .[3]

وقد عزّزت تلك الانقلابات النّفوذ العسكري داخل مجلس الأمن القومي[4]، لتدلّل على أنّ المؤسسة العسكرية ليست تابعة للنظام السياسي التركي و انّما متحكمة فيه.[5]

ومع وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم، ورغبته في الإصلاح و الانضمام الى الاتحاد الأوربي، أصبح لابدّ من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية.[6]

---

[1] نفس المرجع، ص25.

[2] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص85.

[3] معمر خولي، **مرجع سابق**، ص25.

[4] طارق عبد الجليل، "الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية"، في: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، **مرجع سابق**، ص79.

[5] معمر خولي، **مرجع سابق**، ص25.

[6] فريال بن عبد القادر، **مرجع سابق**، ص74.

استصدرت الحكومة الجديدة في بداية عام 2003 حزمة قانونية تتوافق مع معايير كوبنهاجن، تهدف الى إعادة هيكلة المؤسسات، تمثلت في سبعة قوانين صادق عليها البرلمان في 30-07-2003، و تعد نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي، من أهمها نزع الصفة التنفيذية عن مجلس الأمن القومي في المراقبة و المتابعة، و جعل قراراته ذات صفة استشارية حيث كان مجلس الأمن القومي يقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء أي علاقة أو تأثير و من ثمّ سبحت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة و سلمت هذه الصلاحية لرئيس الوزراء و الى رئيس الجمهورية، و بالتالي فقدت لجنة الأمن القومي صلاحياتها و هيمنتها السابقة و أصبحت لجنة استشارية.

كما شملت التعديلات أيضا قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش و أيضا تم إلغاء شرط أن يكون الأمين العام لمجلس الأمن القومي عسكريا.

يمكن إجمال جملة التعديلات التي مسّت لجنة الأمن القومي في:

-عدّلت المادة 04 من قانون مجلس الأمن القومي و التي كانت تكلف المجلس و أمانته العامة بمهام المتابعة و التقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية.

-عدّلت المادة 05 من قانون المجلس الأمن القومي ليصبح اجتماع المجلس مرّة كل شهريين بدلا من كل شهر.

-عدّلت المادة 13 من قانون المجلس الأمن القومي لتفقد أمانته العامة دورها الرقابي و مبادرتها فيي إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط و المشروعات للوزارات و الهيئات و المؤسسات لتصبح مهمة أمانته قاصرة على -تنفيذ مايكلفها به المجلس من مهام- .[1]

-عدّلت المادة 30 من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية و كوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات و مراقبته شملت التعديلات الدستورية أيضا المادة 145، و التي

[1] معمر خولي، **مرجع سابق**، ص26.

تسمح بمحاكمة العسكريين و مقاضاتهم إذا ما ارتكبوا جرما أمام المحاكم المدنية بدلا من العسكرية.[1]

كانت أيضا أول خطوة في مجال التحول الديمقراطي هي قيام الحكومة بإلغاء تطبيق حالة الطوارئ بتاريخ 30 نوفمبر 2002 أي بعد 16 يوم من تشكيلها، تم إلغاء أيضا محاكم أمن الدولة والمحاكم ذات السلطات الخاصة و التي دخلت النظام القضائي التركي بموجب التعديلات الدستورية لعام 1973، والتي جعلت تركيا تصنف من قبل المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان باعتبارها مخالفة لحقوق القضاء العادل المنصوص عليها في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان لهذا كانت الخطوة في 2004 بإلغاء هذه المحاكم تماما، وتأسيس في مكانها محاكم العقوبات المشددة ذات السلطات الخاصة، وبسبب قصور هذا المحاكم خلال الفترة التي امتدت لعشرة أعوام، تم إلغاء المحاكم ذات السلطات الخاصة بموجب التجديد الذي أجري على الحزمة القضائية الثالثة التي تمت الموافقة عليه بالقانون رقه 2352 بتاريخ 2\7\2012.

وطبقا لهذا التعديل أصبحت الدعاوى التي ترفع بسبب هذا النوع من الجرائم تنظر أمام المحاكم التي أطلق عليها– محكمة المنطقة للعقوبات المشددة – .[2]

وفي إطار عملية مكافحة الإرهاب، لم تكن لدى تركيا استراتيجية شاملة بالرغم من اطلاقها في 2009 مشروع الوحدة الوطنية و الأخوة للقضاء على الإرهاب و تحقيق السلم الاجتماعي، لهذا خطت تركيا خطوة مهمة حيث تمّ تأسيس مستشارية النظام العام و الأمن بالقانون رقم 5952 بتاريخ 17\02\2010، التي تعمل على إجراء التحليل باستخدام المناهج العلمية والمعطيات في مجال مكافحة الإرهاب، وإيجاد الحلول و الاستراتيجيات لتحقيق التناسق بين جميع المؤسسات المعنية بالأمر.

كما تمّ إلغاء بروتوكول أماسيا في 04\02\2010 الموقع بين وزارة الداخلية ورئاسة الأركان العامة بتاريخ 1998، و الذي يتيح استخدام المسؤولين العسكريين سلطة التدخل في الأحداث الاجتماعية التي يرونها ضرورية.[1]

[1] زيد أسامة أحمد الرحماني، **مرجع سابق**، ص93.

[2] الثورة الصامتة، **مرجع سابق**، ص ص37-38.

إنّ خضوع الجيش للسيطرة المدنية والتزامه بالنظام الدستوري الديمقراطي ضروري لترسيخ الديمقراطية، فنرى أن تراجع النفوذ السياسي للجيش قد دفع العلاقات المدنية العسكرية التركية لكي تصبح نموذج ديمقراطي فنلاحظ أنه تم تجريد القوات المسلحة التركية من الأدوات الرسمية وغير الرسمية، وبالتالي أصبحت السلطة السياسية العليا في يد المدنيين فحاليا استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية بسط السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية حيث أصبحت جميع القرارات الحكومية خاصة تنفيذ سياسات الدفاع والأمن القومي من جانب مسؤولين غير تابعين للقوات المسلحة، ونلاحظ أنه في الفترات الأخيرة امتثل الجيش لقرارات الحكومة المدنية إلّا أنّ خضوع الجيش للسلطة السياسية المدنية لا يجعل العلاقات المدنية العسكرية ديمقراطية لذا من أجل جعلها ديمقراطية لابد من توفير الصلاحيات المناسبة عطاء لكل مؤسسة حيث تبقى قرارات الحكومة تعمل وفق دستور يوفق ما بين الدور المدني والدور العسكري.

[1] نفس المرجع، ص48.

المبحث الثالث : تحديات حكومة حزب العدالة والتنمية

رغم مسيرة حزب العدالة والتنمية الاصلاحية ونجاحاته المتتالية في الانتخابات وبروز تركيا كقوة اقليمية في المنطقة وزيادة الاهتمام الدولي بها، الا ان هناك تحديات تواجه حزب العدالة والتنمية و تعرقل طريقه نحو التقدم، وتلزمه على توخي الحذر في سياساته الداخلية والخارجية ومحاولة التصدي للمشكلات التي تقف عقبة أمامه.

المطلب الأول : التحديات الداخلية

✓ محاربة الارهاب

يعتبر حزب العمال الكردستاني من قوى اليسار الكردي في تركيا التي تنادي بالانفصال وتقود التمرد المسلح.[1] وبعد أن بدأت عملية السلام الداخلي بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني "بي كي كي" بشكل رسمي بتاريخ 28 كانون الأول/ ديسمبر 2012 بآمال عالية وقوية لم تستمر طويلًا، حيث تعرضت بعد الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت بتاريخ 7 حزيران/ يونيو إلى انتكاسة وعادت من جديد إلى وضعها السابق بل وبشكل أشد مما كانت عليه قبل إبرام اتفاقيات السلام.[2]

الصراع بين حزب العمال الكردستاني وتركيا كان داخل وخارج الأراضي التركية، بشكله السياسي والعسكري.[3]

---

[1] عوني عبد الرحمن السبعاوي، **تركيا..صراع الهوية**، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، ص65.

[2] موقع ترك برس، "تركيا وحزب العمال الكردستاني والقانون الدولي"، متحصل عليه: http://www.turkpress.co/node/12375 .

[3] موقع العربية، "الصراع الكردي التركي بين السلمي وتجدد دورة العنف"، ، متحصل عليه:
/http://www.alarabiya.net/ar/arabicstudies/2013/01/23html .

يصف البعض من المطلعين على الشأن التركي بأن الصدام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني هو "مشكلة عرقية" بينما يصف البعض الآخر هذا الصدام بأنه "اقتتال مطالب ديمقراطية"، ويشير المُطلع على التوصيفات المختلفة للمشكلة الكردية الحقوقي **عبد الله تونج** الباحث في معهد أنقرة الاستراتيجي، في دراسة أكاديمية له بعنوان "الحكومة التركية وتحدي حزب العمال الكردستاني" نُشرت على الصفحة الرسمية للمعهد بتاريخ 11 آب/ أغسطس 2015، بأنه "ومع اختلاف التوصيفات للمشكلة الكردية إلا أن لُب وأساس المشكلة واحد وهو "مشكلة الانفصال" أو "الاستقلال الكردي في تركيا" التي عادت طبول حربها تدق من جديد في تركيا وأصبح التحدي القديم الجديد القائم بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني قائمًا ويحتاج إلى عمل جاد ونشط، وأساس التحدي أمام الحكومة التركية الأن هو تحد أمني قومي استراتيجي قائم على هدف أساسي وهو، تصفية حزب العمال الكردستاني بشكل كامل وبشتى الوسائل.[1]

وحسب وصف تونج؛ حسب القانون الدولي "منذ بدأ حزب العمال الكردستاني بأعماله الإرهابية عام 1984 إلى يومنا الحالي وتركيا تحارب بمستوى "حربي منخفض الحجم" ضد جماعات انفصالية بينما حزب العمال الكردستاني يصف الحرب الجارية بينه وبين الحكومة التركية على أنها مستمرة في إطار تحرير "الجغرافيا الكردية" الواقعة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا وتأسيس دولة "كردستان المستقلة" على أساس المبادئ العامة للقانون الدولي وأسسه المتعلقة بالعرف والعادة واللذان يقران بالحقوق الإنسانية الطبيعية للأقليات الكبرى التي تحاول الاستقلال الذاتي".[2]

[1] موقع ترك برس، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

إذا تمكن حزب العمال الكردستاني من تعميق المشكلة واستطاع نقل المشكلة إلى الساحة الدولية على أنها مشكلة استقلال أقلية إنسانية فإنه يمكن أن تقوم بعض العناصر المعادية لتركيا بتبني القضية ونقلها إلى المحافل الدولية وتسعى لتطبيق حقوق الإنسان الدولية النابعة من أسس المبادئ العامة والعرف والعادة الخاصين بالقانون الدولي، وإذا تم ذلك فإن حزب العمال الكردستاني سيتمكن من الحصول على هوية "القضية الحقوقية الدولية" وبالتالي سيتمكن من الوصول إلى هدفه الانفصالي من خلال القانون الدولي".

ان حصل ذلك ستعجز تركيا عن رد القضية لأنه سيكون هناك الكثير من الداعمين لها والمترقبين لسقوط حكومة العدالة والتنمية .

✓ **المؤسسة العسكرية**

يعتبر قيادات حزب العدالة والتنمية أن الجيش يشكل أكبر عقبة في طريقه رغم فوز **أردوغان** في المعركة ضد المؤسسة العسكرية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال ذات فعالية كبيرة في عملية صنع القرار، كون الجيش لا يزال رافضا واقع التحول أو التغيير الذي جرى في تركيا، ودخل في صراع مع الحكومة، وقد اشتد الصراع وأخذ بعدا آخرا بعدما تمكنت حكومة العدالة والتنمية من وضع قادة الجيش في قفص الاتهام بسبب التخطيط للانقلاب، وأدخلت بعض الضباط إلى السجن، من خلال تحقيقها اختراقا للمؤسسة العسكرية، ونجاحها فيما سمي " حرب الوثائق " التي كشفت عنها وتدين بعض الضباط بالتآمر عليها، وبذلك استغل الجيش أوراقا قوية في مختلف مفاصل الدولة، والذي أثر على قرارات الحكومة وقيدها ولم تستطع التصعيد معه، وبسبب الاستخفاف بقدرته قد يؤدي إلى نتائج عكسية على الحكومة، كما أن فقدان الثقة

به يصعب وضعها، ويقلل من قدرتها على التحرك الداخلي بسهولة، خاصة أن الجيش سيسعى إلى تعطيل قرارات وخطط الحكومة بقرارات دستورية، وذريعته جاهزة في هذا المجال.[1]

ويدرك قادة حزب العدالة والتنمية قوة المؤسسة العسكرية وطبيعة علاقاتها القوية بالأحزاب القومية والعلمانية، فقد قدمت الحكومة التركية تنازلات أمام ضغط القوى المعارضة لها، وخصوصا الجانب المتعلق بالقضية الكردية، حيث غيرت من برنامجها الذي كان بفضل التعامل السياسي مع أكراد تركيا من خلال التعامل معهم من منظور تنمية مناطقهم المهملة و إدماجهم في المجتمع التركي، حتى إن اقتضى ذلك الاعتراف ببعض من الحقوق الثقافية والسياسية، لكنها اضطرت تحت ضغط الأحزاب القومية إلى التضييق على الأحزاب التي تنظر إلى المسألة الكردية من منظور حقوق الإنسان، واضطرت تحت ضغط جنرالات المؤسسة العسكرية إلى التعامل بالقوة والمواجهة الدامية مع مقاتلي وأنصار حزب العمال الكردستاني، وشن الجيش معارك عديدة ضدهم في جنوب تركيا.

ومن أهم الأخطاء التي وقع فيها حزب العدالة والتنمية وقلب قضية الأكراد التي كانت في البداية طريقا له لتحقيق الأغلبية في الانتخابات التشريعية والمحلية، هو عند تراجعه بالاعتراف بالقضية الكردية في تركيا وأعلن في 2011 أنه لا توجد قضية كردية بل قضية إرهاب وما هو موجود يتعلق بمشكلة مواطنين أتراك من أصل كردي وبذلك أعاد **أردوغان** توصيف المشكلة إلى ما كان عليه الأمر في الحكومات السابقة فرغم كل التسهيلات التي قدمها للأكراد والتي لم يعرفوها في العهود السابقة إلا أنه في النهاية أن أردوغان كان في عملية يسعى إلى المطاولة من أجل ربح الوقت وضم شريحة الأكراد إلى مؤيديه فأردوغان لا يستطيع

[1] عمر كوش، "صراع العسكر مع الحزب الحاكم في تركيا"، 28-03-2010، متحصل عليه: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/3/28

أن يمس مبدأين أساسيين في السياسة التركية وهما العلمانية وقضية الأكراد، وذلك لتجنيب إعطاء الفرصة للجيش للانقلاب عليه وهو ما تم تداركه فيما بعد من طرف الأكراد.[1]

وهو ما أدى إلى طرح الأكراد فكرة الحكم الذاتي كنوع من الواقعية السياسية لدى الأكراد، ولكن **أردوغان** يراها فخا ولعبة خطرة، وقد بدأ الأكراد بحملة واسعة كتغيير الأماكن وكتابة ملصقات المنتجات التجارية والصناعية وأسماء المواد الغذائية والخضر والفواكه وغيرها باللغة الكردية، كردة فعل على الحكومة و دعا **عبد الله أوجلان** الزعيم الكردي للاستعداد لإعلان حكم ذاتي في الإقليم الكردي ديار بكر، في نهاية 2011، ليكون مرحلة تاريخية، وقد هددوا حزب العدالة والتنمية بتقديم ضمانات في دستور جديد ديمقراطي متعدد القوميات، أو تكون هناك مقاومة شعبية.[2]

رغم أهمية علمانية الدولة التركية وعدم أسلمتها، تعتبر القضية الكردية في تركيا من أهم معيقات الدخول في الاتحاد الأوروبي، والتي يطالب فيها الكرد بمزيد من الحريات، حيث تعتبر من القضايا الداخلية التي يواجهها الحزب، حيث خلقت توترا، في المؤسسة الحاكمة المتأزمة بين الجيش العلماني والإسلاميين الإصلاحيين الذي كان يعول عليهم الكرد.

إن سلسلة الاستقالات التي عرفها الحزب جراء كشف قضية الفساد التي انفجرت في تركيا وحجم الخلافات السياسية بين حزب العدالة والتنمية وبين –جماعة الخدمة–* التي تعتبر من

---

[1] gareth Stansfield, the changing parameter's of Kurdish star between Brussels and Bagdad. International studies association. http:// www.isanet.or/pdf.p4.5

[2] عقيل محفوظ، **مرجع سابق**، ص ص97-99 .

* هي جماعة إسلامية تنسب للحركة الصوفية، قام كولن بتشكيل نواتها الأولى أوائل عام 1970 بمدينة أزمير، قبل أن تتوسع لتصبح حركة لها أتباعها داخل تركيا وخارجها. وتعتمد في مرجعيتها على الفكر والقائد معا، وأهم ما يطبعها أنها اجتماعية وقومية، تركز على مسلمي تركيا وتنزوي عن باقي الهويات الإسلامية، ولديها انفتاح على الغرب خاصة.

وتهتم حركه كولن بالدرجة الأولى بالتعليم وإنشاء المدارس بمختلف مستوياتها داخل وخارج تركيا، إضافة لإنشاء مؤسسات اقتصادية وإعلامية وطبية وثقافية وإغاثية، وتعتبر هذا وسيلة لإعداد كوادر يتولون عدة مهمات في الدولة مستقبلا، حتى تبقى الحكومات دائما تبقى تحت وصايتها. ...للمزيد أنظر: http://www.turkey-post.net/p-10675/ .

أقوى الحركات الإسلامية الصوفية نفوذا التابعة لـ **فتح الله غولن** المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجهت اتهاما رسميا بالفساد إلى أشخاص مقربين من **أردوغان** وتم توقيفهم على ذمة التحقيق، وسرعان ما تطورت الأمور، وتم اعتقال ثمانية أشخاص ذات علاقة وطيدة بقيادات الحزب، وما زاد في وتيرة الأجواء السياسية في البلاد أن حملة الاعتقالات على خلفية الفساد المالي، شملت ثلاثة من أبناء الوزراء، وعمدة من الحزب الحاكم، ورجال أعمال لهم علاقة بمسؤولي الحزب، فوجهت إليهم تهم تتمثل في التورط في الفساد، وتزوير وتبييض أموال في إطار ثلاث قضايا مرتبطة بصفقات عقارية عمومية، وتحويل أموال وذهب بين تركيا وإيران الخاضعة للحظر الدولي، والتزوير في قضايا مرتبطة بقضايا الفساد المالي، حيث وجهت لأبناء المسؤولين تهم تتعلق باستغلال النفوذ.

وهذا ما أدى إلى سخط الشارع على الحكومة، وتراجع شعبيته بسبب تصرفات بعض قيادات الحزب، وهذا ما لم يشهده حزب العدالة سابقا، باعتباره معروفا عن قياداته ابتعادهم عن أي شبهات تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وهو ما أدى إلى مطالبة **اردوغان** للوزراء الداخلية– الاقتصاد والبيئة– إلى تقديم استقالتهم، بعد اعتقال أبنائهم، على ذمة قضايا فساد، حتى يتسنى للقضاء التركي التحقيق في التهم من دون التأثر بمناصب آباءهم أو مكانتهم السياسية في الحكومة.

وعلى صعيد آخر كانت المسألة العلوية التي لم تجد لها الحكومة حلا قد شكلت لها تحديا كبيرا، ومع أن الحكومة أعدت خطة سميت بـ – الانفتاح العلوي–غير أن الجهود لم تعرف تقدما جديا، حيث لم تعترف الحكومة بأي مطلب من مطالب العلويين، بل ازدادت سلوكيات التحريض عليهم، وتهديدهم في العديد من المناطق التركية عبر التأشير على منازلهم بعلامات فارقة وتوجيه رسائل تهديد.[1] هذا ولأن الطائفة العلوية حالة فريدة في تركيا تبلغ نسبة المسلمين

[1] الصالح زعطوط، **مرجع سابق**، ص115.

فيها 97%، فهي موجوده منذ بدايات القدوم التركي إلى الأناضول. ويتوزع العلويون في تركيا على ثلاث مجموعات إثنية على الأقل: تركية وكردية وعربية. وبسبب عدم وجود إحصاءات على أساس مذهبي فإن عدد العلويين يشكل عاملا ضاغطا جدا. فهم أنفسهم يقدرون عددهم بما يقارب 25 مليونا فيما تقدر أوساط شبه رسمية أنهم يقاربون الستة أو السبعة مليون. لكن التقديرات "المحايدة" والخارجية ومنها الاتحاد الأوروبي و"تقارير" أميركية ترجح أن يتراوح عدد العلويون بين 16و 20 مليونا.[1]

✓ **اشتداد حدة المواجهة مع قوى المعارضة التركية:**

من أهم التحديات التي تواجه حكومة العدالة والتنمية هو التحالف بين مختلف الأطياف والأحزاب السياسية التركية ضد حكومة أردوغان والذي يعتبر تهديدا حقيقيا لها، حيث اتفقت هذه الأحزاب على رأسها حزب الشعب، على إسقاط الحكومة بأي وسيلة واستغلال الفرص، والإمكانات لتحقيق هدفها، وتشويه صورتها لتخسر الانتخابات.[2] ، فالعلاقة بين حزب العدالة وباقي الأحزاب ولاسيما حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي وحزب الحركة القومية وحتى أنصار حركة فتح الله غولن، تأخذ طابع الصدام والمواجهة والاشتباك السياسي الأمني، وهو ما يزيد من الحملة ضد الحزب في الداخل والخارج، حيث تزايدت موجة الانتقادات ضده على خلفية القضايا المتعلقة بالحريات الصحفية والإعلامية.[3]

[1] معمر فيصل خولي، "المسألة العلوية في تركيا"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 25أبريل2015، متحصل عليه: http://rawabetcenter.com/archives/6449

[2] الصالح زعطوط، **مرجع سابق**، ص115.

[3] خورشيد دلي، "العدالة التركي وتحديات ما بعد المؤتمر"، موقع الجزيرة.نت، متحصل عليه: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/15

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

خريطة الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: www.turkey.sea7htravel.com

لقد واجهت الحكومة الكثير من الضغوطات الخارجية، التي أثرت على سياستها في المستوى الإقليمي خاصة بعد أن أثار المجلس الأوروبي قضايا كثيرة تؤثر على الموقف السياسي خاصة في فرصة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي، فقد انتقد النواب الأوروبيون بطء وتيرة الإصلاح في تركيا، وأشاروا الى مخاوف بشأن أوضاع الأقليات الدينية والفساد والعنف ضد المرأة، ومحاولة تقويم جهود الحكومة الإصلاحية في المفوضية الأوروبية.

وقد وجه الاتحاد الأوروبي تحذيرات للحكومة حول التجاوزات والتراجع في الحريات، مثل محاكمة الصحفي الأرمني التركي، الذي حكم عليه بالسجن ستة أشهر، مع وقف التنفيذ بسبب تصريحات حول قيام الدولة العثمانية التركية بإبادة جماعية للأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى.

وقد حذر مفوض شؤون توسعة الاتحاد الأوروبي، الحكومة من أنها بحاجة إلى الإسراع في تنفيذ وعودها وجهودها الإصلاحية، وفق معايير الاتحاد الأوروبي، وهذا ما جعل الحكومة تقع في إشكالية، خاصة أن سياسة الحزب التي كانت مبنية على الحريات الديموقراطية، وقد انتهكت هذا المبدأ، وهو ما لا يتماشى مع المعايير الأوروبية وقد تكون حجر عثر أمام انضمامها للاتحاد الأوروبي، وقد تطول المدة التي كانت الحكومة رسمتها في برنامجها كتاريخ للانضمام للاتحاد.

وضعت العديد من الملفات الساخنة في المنطقة العربية والدولية، مؤخرا، العلاقات الروسية التركية على المحك، بعد تباين موقف كل واحدة صوب أية أزمة جارية تربط الدولتين بعلاقات مصالح داخلها، فبدأت حينها موجة التهديدات بقطع العلاقات الاقتصادية، والتي تعود إلى القرن السادس عشر الميلادي.[1] يعتبر التدخّل الروسي في سورية والضربات الجوية التي وجّهتها موسكو لحلفاء أنقرة في المعارضة السورية والخروقات الجوية المتكررة للأجواء التركية من الطيران الروسي، عوامل أدت إلى تردٍ واضح في العلاقات بين الطرفين بشكل كبير، إلى درجة أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لوّح بالورقة الاقتصادية في وجه نظيره الروسي فلاديمير بوتين، إذ إن أنقرة تُعتبر من أهم الشركاء الاقتصاديين لموسكو، وترافق ذلك مع عودة تركية إلى مقعدها السابق كحليف استراتيجي لحلف شمال الأطلسي.[2]

وما فجر توتر العلاقات بينهما، هو إسقاط تركيا لمقاتلة روسية عند الحدود التركية الروسية، حيث أعادت الأذهان مجددا إلى أبرز قضايا الخلاف بين الدولتين منذ عقود عدة.

اشتعال هذه الأزمة "الحادة" بين روسيا وتركيا، لم تكن الأخيرة تتوقع تفاقمها، إذ كانت تتوقع تركيا بإسقاط الطائرة الروسية، قبول القيادة الروسية بقوتها وتخفيف ضربها لقوات

[1] بثينة اشتيوي، "7 ملفات تضع العلاقات الروسية التركية على المحك"، موقع ساسا بوست، 28 توفمبر2015، متحصل عليه: http://www.sasapost.com/tension-between-russia-and-turkey-files/ .

[2] اسراء محمود، "تحديات تركيا الداخلية والخارجية بعد الانتخابات"، متحصل عليه: http://www.turkey-post.net/p-87616/

المعارضة السورية المُتواجدة بالقرب من حدودها، ولكن على العكس من ذلك، قد صعدت روسيا من وتيرة الأزمة وفرضت مقاطعة سياسية واقتصادية على تركيا.

أزمة لم تكن تتوقعها قيادة حزب العدالة والتنمية ، كما لم تكن تتوقع نتائجها التي طالت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا التي كانت تأمل من خلالها تحقيق شراكة سياسية استراتيجية معها، وكما أن تحرك حزب الاتحاد الديمقراطي نحو تحقيق أهدافه بشكل حر كان أحد العواقب الوخيمة التي تكبدتها تركيا عقب نشوب الأزمة مع روسيا، ونتيجة لهذه الأزمة ازداد التوتر بين تركيا وإيران، وازدادت عُزلة تركيا الدولية وأصبحت أمام تحد روسي واضح في المنطقة ككل وليس فقط في سوريا. هذه الأزمة ستدفع تركيا إلى تنويع حلفائها السياسيين والاقتصاديين بشكل متنوع ومكثف، حتى تقي نفسها من عواقب هذه الأزمة.[1]

لابد لتركيا أن تكون على بينة من أهمية الحفاظ على تطوير علاقاتها الايجابية بروسيا والدفع بها باتجاه خلق صيغة تحقق من خلالها التوافق بين متطلبات التزاماتها الدولية من جهة، وأن تكون روسيا جارا ذا علاقات حسنة معها من جهة أخرى.[2]

أما مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن الحساسية لازالت قائمة بسبب رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية الدخول للأراضي التركية في حملتها على العراق 2003، فرغم أن سياسة القوة الناعمة التي انتهجها الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) واختياره تركيا لتكون أول المحطات التي يزورها في العالم الإسلامي، إلا أنه سعى من خلال أعضاء الكونغرس الأمريكي لإصدار اعتراف أمريكي رسمي بمجازر الإبادة الجماعية التي ارتكبت بحق الأرمن، وبذلك أدى إلى تقييد الانفتاح الأمريكي على تركيا، وضغطت الخارجية الأمريكية على تركيا حول الملف

[1] موقع ترك برس-عين على تركيا-، "السياسة الخارجية التركية خلال عام 2015"، 31 ديسمبر 2015، متحصل عليه: http://www.turkpress.co/node/16991 .

[2] معمر فيصل خولي، **العلاقات التركية الروسية-من إرث الماضي الى آفاق المستقبل-**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص105.

العراقي وحول حزب العمال الكردستاني، وقد تسببت الخلافات التركية الإسرائيلية بعد حادثة سفينة الحرية التي كانت متوجهة لفك الحصار عن غزة في صعوبات محلية عميقة بالنسبة للإدارة الأمريكية، كذلك التقارب التركي الإيراني، والاتفاق الذي وقعته إيران مع تركيا والبرازيل حول مفاعل تخصيب اليورانيوم، وما تبعه من رفض تركيا لقرار مجلس الأمن الدولي في فرض عقوبات أخرى على إيران في 2010، وهو ما جعل تركيا في موقع معاد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، ما أدى بالخارجية الأمريكية أن تتعامل مع تركيا بخطوات أكثر حذر.[1]

وبعد أن شهدت العلاقات التركية الأميركية تحسّنا كبيرا إثر توقيع الاتفاقية المشتركة الخاصة بتدريب وتسليح المعارضة السورية*، ومن ثم فتح القواعد العسكرية الجوية التركية في كل من أضنة (إنجرليك) وديار بكر ومالاطيا في وجه طائرات التحالف، إلا أن "المنطقة الآمنة" التي أرادت تركيا إقامتها في سورية وعارضتها واشنطن، والعلاقة مع حزب "العمال الكردستاني"، كانتا السببين الأساسيين للمشاكل بين الطرفين.[2]

أما على مستوى العلاقات الإسرائيلية مع تركيا، فقد زاد الضغط الإسرائيلي عليها مقارنة بالفترات السابقة خاصة بعد تزايد التعاطف مع القضية الفلسطينية في 2008 وتوجد حادثة أخرى هي عندما ثار رئيس الوزراء التركي على الرئيس الإسرائيلي في المنتدى الاقتصادي في2009، حول الحرب على غزة، وقد تسبب ذلك برفض إسرائيل بقيام أردوغان بزيارة رسمية لقطاع غزة في 2009، وهو ما أدى إلى إلغاء تركيا لمشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في

[1] الصالح زعطوط، **مرجع سابق**، ص ص116-117.

* "اتفاقية تدريب وتجهيز المعارضة السورية المعتدلة": هي اتفاقية موقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية ممثلةً بشخص سفيرها في أنقرة (جون باس) وبين تركيا ممثلةً بشخص مساعد وزير خارجيتها (فريدون سينيرلي أُوغلو). تهدف الى العمل المشترك على تقوية المعارضة السورية من خلال التدريب العسكري والتسليح المنظّم.

[2] اسراء محمود، مرجع سابق.

التدريبات السنوية التي كانت مرتقبا إجراءها في أكتوبر 2009 والتي تقيمها تركيا مع إيطاليا وأمريكا وقوات حلف الناتو، ما أدى بأمريكا إلى إلغاء التدريبات كلها نتيجة للموقف التركي.[1]

أما على الصعيد الإقليمي فالأجواء متوترة بين سوريا وتركيا، اثر القصف المدفعي من قوات النظام السوري باتجاه الأراضي التركية، الذي أوجب على حكومة حزب العدالة و التنمية اتخاذ قرار رسمي بالرد، وبخطورة التوسع في الصراع، فرغم الجهود الدولية التي تسعى إلى إيقاف حدة التوتر بين البلدين، وكل هذا الصراع راجع إلى إسقاط القوات السورية للطائرة التركية التي اتهمتها بالجوسسة، كذلك على خلفية دعم أنقرة للاحتجاجات ضد النظام السوري، فقد حرصت سوريا على تصعيد حدة التوتر مع تركيا بسبب هدفين وهما: إخراج تركيا على الساحتين الداخلية والخارجية، وتضييق مساحة المناورة وهامش الحركة المتاحة أمامها بسبب دعمها الواضح للمعارضة السورية، كذلك إظهار تركيا في صورة العاجزة عن اتخاذ إجراءات فورية لحماية مصالحها وأمنها، خاصة بعد قصف مخيمات السوريين على الحدود في تركيا ما أسفر عن مقتل الكثيرين، فتركيا لا تستطيع الرد على سوريا بعمل عسكري منفردة وهذا ما يزيد استفزاز سوريا للأتراك، فضلا على أن أي عمل عسكري تركي ضد سوريا يؤدي إلى تصعيد التوتر في العلاقات مع إيران الحليف الرئيسي لسوريا، لاسيما أن إيران وجهت انتقادات إلى تركيا في السياسة التي تنتهجها ضد سوريا، واتهامها بخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وتحذيرها من أن تسوء العلاقة بين البلدين.[2]

بعد مدة من تحقيق المبادئ السياسة التي رسمها **أحمد داوود أوغلو** خاصة تلك المتمثلة في النظرية الصفرية أي لا وجود لمشاكل مع دول الجوار، بدأت تتغير الأحداث على المستوى الإقليمي والدولي أمام تركيا، لتجعل تلك التحديات تعود من جديد بصيغة جديدة وقد تبدو أكثر تعقيدا من التي سبقتها. ان "القيادة التركية أبدت كل ما بوسعها من أجل مقاومة ذلك، لكن تبقى

[1] الصالح زعطوط، **مرجع سابق**، ص118.

[2] عباس ناجي، "تركيا في مواجهة خيارات صعبة"، متحصل عليه: www.aljazeera.net/opinions/p:97

المبادئ الخاصة بالسياسة الخارجية مثل "تصفير المشاكل" و"التفكير الاستراتيجي واتباع مناهج لينة" و"الدبلوماسية الاستباقية" و"تنويع العلاقات" وغيرها من المبادئ، تحتاج إلى تغيير فمبدأ "تصفير المشاكل" أصبح لا يمكن التحدث عنه في ظل وجود العديد من المشاكل والتحديات الإقليمية والدولية التي تُحيط بتركيا من جميع الجهات، وكذلك المبادئ الأخرى بحاجة إلى إعادة تقييم وتغيير جذري.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال التعريف بالحزب من حيث النشأة والأهداف تبين أن حزب العدالة والتنمية يشكل الجناح الاسلامي المعتدل، اذ ركز في برنامجه على حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي، واتبع الحزب المسار الديمقراطي في تطبيق سياساته، وشكل ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي حافزا كبيرا لحكومة العدالة والتنمية للقيام بالإصلاحات على المستويات كافة. في المجال الاقتصادي اعتمد الحزب على استراتيجية اقتصاد السوق وخفض من نسبة التضخم للنهوض بالاقتصاد التركي، وتمكن الحزب خلال مدة زمنية قصيرة من تخفيض ديون تركيا ثم سدادها بشكل نهائي. وفي مجال حقوق الانسان تم تطبيق عدة أحكام قانونية وتعديلات دستورية، وتم انشاء هيئة لحقوق الانسان لمنع التعذيب وانتهاك الحريات، وقدمت عدة مبادرات لحل مشكلة الأقليات، كما قلصت من دور العسكري بالقيام بتعديلات تخص المؤسسة العسكرية للحد من تدخلها في الحياة السياسية.

وبالرغم من المجهودات المبذولة تبقى حكومة حزب العدالة والتنمية تواجه تحديات على المستويين الداخلي والخارجي تسعى جاهدة لمواجهتها.

الخاتـمة

الخاتمة

في ختام هذا الدراسة ومن خلال ما تقدم يمكننا القول أن فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 قد شكل حدثا استثنائيا وتحولا كبيرا في المشهد السياسي أحدث نقلة نوعية في تركيا شملت مختلف المجالات وانعكست ايجابيا على واقع المواطن التركي الاقتصادي والاجتماعي وواقع الدولة الخارجي، وبالرغم من أن الحزب يتبنى المرجعية الاسلامية المحافظة، الا أنه لم يتنكر لعلمانية الدولة بحيث كانت أساسا لتوجهاته المستقبلية والتي أعطاها صبغة رأسمالية معتدلة. تمكنت الحكومة من اتباع المسلك الديمقراطي من خلال المجهودات الفعلية التي بذلتها باتباع حزمة من الاجراءات المطبقة على أرض الواقع.

فعلى صعيد السياسة الداخلية حدد برنامج حزب العدالة والتنمية السياسي ضرورة اصلاح المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة الى تقييد تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، وعلى اثر هذا:

- حقق الاقتصاد التركي المرتبة ال16 عالميا، والسادسة على مستوى أوروبا، كما احتل مكانة مهمة بين دول مجموعة العشرين التي تمثل أقوى الاقتصاديات، وتحولت تركيا الى أحد مراكز الاستثمارات الرائدة بفضل إزالة العوائق البيروقراطية، والقيام بتعديلات على النظام الضريبي والتخلص من الديون بصفة نهائية. وهنا تم التأكد من صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة إيجابية بين تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن وضمان تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية من خلال تحسن المستوى المعيشي للفرد وتمكينه من المشاركة في الحياة السياسية.

- على صعيد قضايا حقوق الانسان وبالرغم من عجز مقاربة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الملف الكردي، الا أن الحكومة اعتبرت القضية الكردية مسألة اجتماعية

لهذا سعت لإعطاء الأكراد المزيد من الحقوق الثقافية، والسماح لهم بالتكلم بلغتهم والتعبير عن حرياتهم من خلال وسائل الاعلام.

- وفي مجال صلاحيات المؤسسة العسكرية، تم اقرار جملة من التعديلات الدستورية التي مست دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي من خلال تحويل لجنة الأمن القومي الى هيئة استشارية، يستطيع قيادتها شخصية مدنية، ونزع الصفة التنفيذية عن مجلس الأمن القومي في المراقبة والمتابعة. بالإضافة الى الغاء محاكم أمن الدولة وامكانية محاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية، كما تم الغاء حالة الطوارئ.
- واجهت تركيا العديد من التحديات خلال فترة حكمها، فلا يزال حزب العمال الكردستاني يشكل خطرا أمنيا على المنطقة مادام أن الأطراف لم تصل لحل وسطي يفصل في النزاع. ومازالت العلاقات الخارجية مع تركيا تتميز بالاضطراب، لكن تبقى جهود حزب العدالة والتنمية متواصلة لإيجاد الحلول والتصدي للمشكلات التي تعترض طريقه ،وباعتبار أن تركيا عضو فاعل وقوي في حلف الناتو ومجموعة العشرين التي تربطه علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوربي سوف تسعى الى تعزيز وجودها كقوة اقليمية في المنطقة حاملة للنموذج الديمقراطي الرائد.

هذا وقد وصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات نذكرها:

- ان حزب العدالة و التنمية أحدث تغييرا واضحا في الحياة السياسية التركية.
- نجاح حزب العدالة والتنمية مثل نموذجا مهما للانسجام بين الاسلامية والديمقراطية.
- اتباع الحزب لمرونة سياسية في طرح أفكاره لتجنب الاصطدام المباشر مع القيم العلمانية.
- أخذت تركيا تقترب من الديمقراطية من خلال الوقوف في وجه المؤسسة العسكرية التي كان لها السلطة على كل مقاليد الحكم. ومن خلال انصاف الأكراد في عدد من

الأمور أهمها حق البث الاعلامي والحديث عن القبول بالهوية المزدوجة للمرة الأولى في تاريخ الدولة التركية.

- استطاعت تركيا ترسيخ الديمقراطية من خلال التطبيق الفعلي لبرامجها والقيام بإصلاحات حقيقية على مختلف المستويات.
- ان الاصلاحات التي قام بها الحزب كانت بمثابة إعداد تركيا للدخول في الاتحاد الأوروبي ونتيجة طبيعية لعملية التحديث، وتلبية معايير انضمامها خطوة مهمة وأساسية للمجتمع التركي.
- شكّل سعي تركيا للدخول إلى الاتحاد الأوروبي نقطة إيجابية في عملية الإصلاح الداخلي. والانتقال نحو المسعى الديمقراطي.
- ان تخطي الحزب للعقبات ومواجهته للتحديات دليل على النهج السليم الذي ينتهجه الحزب، ودليل آخر على أنه يرسخ القيم الديمقراطية.
- يكمن الدور الرئيسي للحزب الحاكم في ترسيخ الديمقراطية، من خلال تطبيقه الفعلي لمختلف البرامج التي جاء بها، والقيام بعدة الاصلاحات من شأنها احداث التغيير الايجابي على مختلف المستويات، وبالتالي تقود لتعزيز الديمقراطية.

ان ما سبق من استنتاجات يحيل الى التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة اقتداء الأحزاب الاسلامية في الوطن العربي بحزب العدالة والتنمية وأخذ تجربته بعين الاعتبار.
- ✓ ضرورة استفادة قادة الأحزاب الاسلامية في الوطن العربي من المرونة التي يتمتع بها قيادات حزب العدالة والتنمية ومحاولة الاستفادة من تجاربهم الخاصة في مواجهة التصديات التي تعترض أي قائد سياسي.

- ✓ ينبغي على الدول العربية أن تدعو الى ديمقراطية محافظة تحترم إرادة الشعب العربي، وتدفعه للتوافق مع أنظمته الحاكمة.
- ✓ ضرورة انفتاح العرب على تركيا بشكل مباشر خاصة وأن تركيا أصبح لها دور أساسي ومهم في التعامل مع القضايا العربية المعقدة كالقضية الفلسطينية والقضايا التي تتعلق بالأزمة السورية.
- ✓ الحرص على تشجيع وتأييد النماذج الناجحة في سلطة الحكم وضرورة البحث في أسباب نجاحها وتتبع مساراتها خاصة عندما يكون هدفها تمكين الشعب من المشاركة واعطائه مزيدا من الحرية ما يؤدي الى الارتقاء بدرجات الفكر واحترام الحقوق المدنية والسياسية، ومن ثم تجسيد عملية الترسيخ الديمقراطي.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم(1): تطور الناتج الإجمالي المحلي التركي منذ عام 2000 وحتى عام 2014.

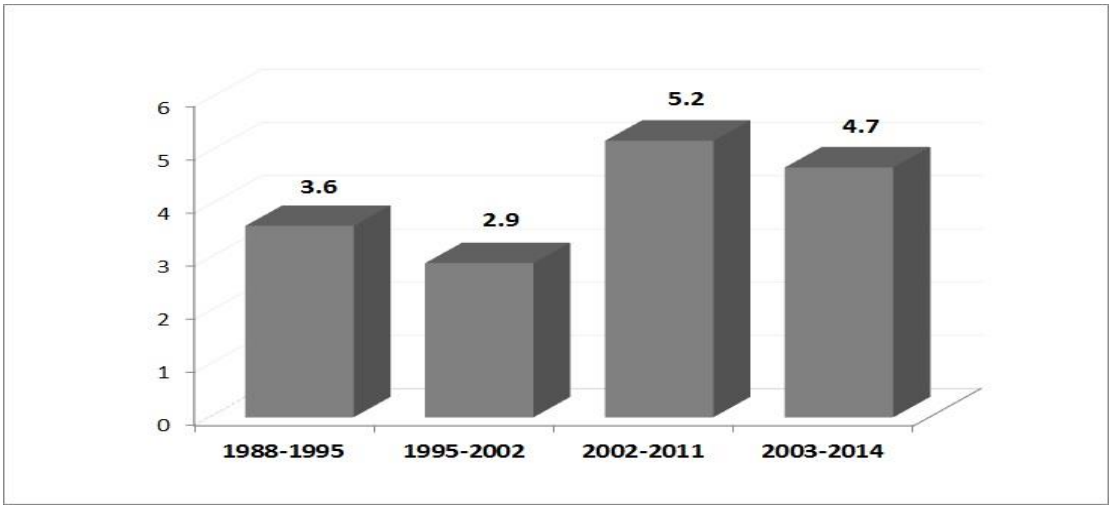

المصدر: معهد الإحصاء التركي (Turk Stat)

الملحق رقم (2): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي –الأسعار الحالية (بالدولار الأمريكي)

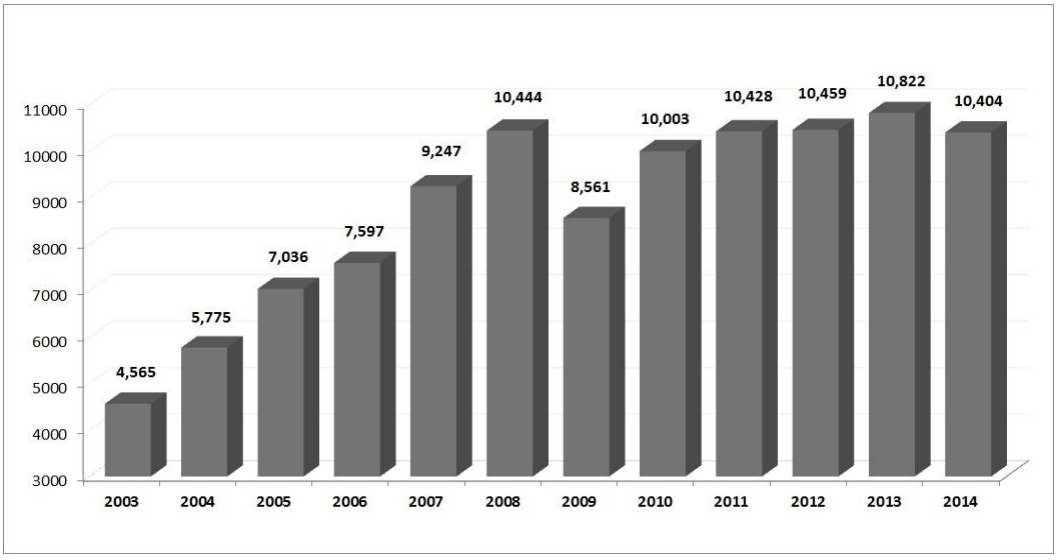

المصدر: معهد الإحصاء التركي (Turk Stat)

الملحق رقم (3): يوضح الجدول التالي تطور الاقتصاد التركي من 2002 الى 2013:[1]

المؤشر الاقتصادي	2002	2013
الدخل القومي الكلي	230 مليار دولار	786مليار دولار
الدخل القومي للفرد	25000 دولار	10504 دولار
التضخم	%20	%2.56
معدل فائدة الاقتراض لليلة الواحدة	%44	%5
قروض صندوق النقد الدولي	23.5 مليار دولار	900 مليون دولار
احتياطات العملة الأجنبية للبنك المركزي	26.7 مليار دولار	100.3 مليار دولار
أرقام التصدير	36 مليار دولار	156 مليار دولار

الملحق رقم (4): حصة الدين الحكومي العام المحددة من قِبل الاتحاد الأوروبي (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)[2]

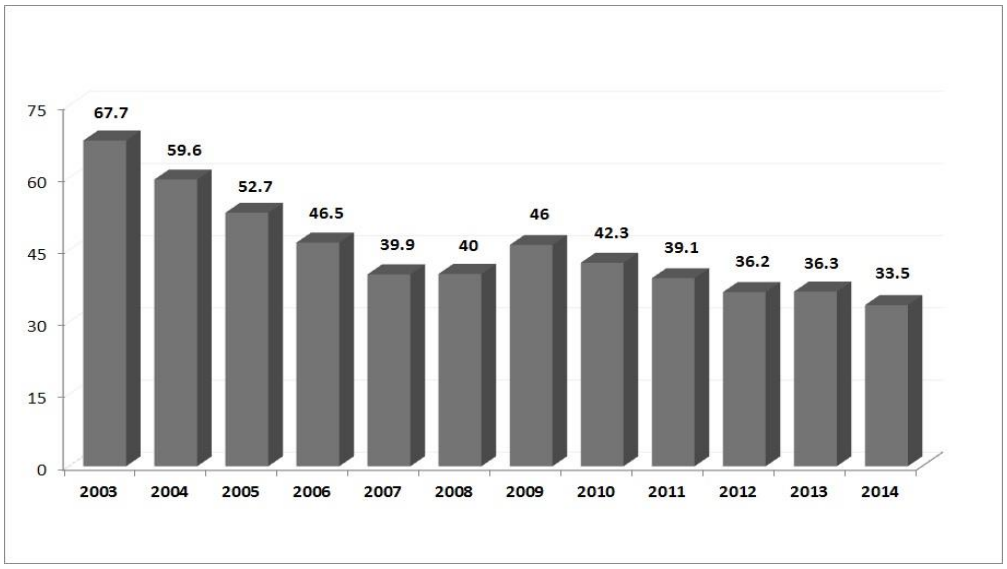

[1] الثورة الصامتة، المرجع السابق،ص95

[2] **Turkish Statistical Institute(TurkStat).in**: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx

المراجـــع

قائمة المراجع

أ. الكتب:

1. (ـ،ـ)،**الثورة الصامتة-حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا2002-2012**، (ترجمة طارق عبد الجليل وأحمد سامي العايدي)، تركيا: اصدرات مستشارية النظام العام والأمن، ط2، 2013.
2. أحمد الخطيب، نعمان، **الأحزاب السياسية و دورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، منشورات جامعة مؤته عمادة البحث العلمي والدراسات العليا.
3. أحمد رشوان، حسين عبدالحميد، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة و الضغط**، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب،2008.
4. أوزتوك، ابراهيم، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي2002-2008**،(ترجمة مصطفى الستيتي)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
5. أوغلو، أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في السياسة الدولية**، (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2011، ص114.
6. برو، فيلب، **علم الاجتماع السياسي**،(ترجمة محمد حرب صاصيلا)،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،1998.
7. بسلي، حسين وأوزباي، عمر، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، (ترجمة طارق عبد الجليل)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
8. بيومي غانم، ابراهيم، "جدليات الاستيعاب و الاستبعاد في العلاقات التركية الأوربية"، في: محمد عبد العاطي وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.
9. حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1997.

10. الحروب، خالد، **التيار و العلمنة الاسلامية: التجربة التركية و تجارب الحركات الاسلامية العربية**، فلسطين: معهد ابراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، 2007.

11. خولي، معمر، **الاصلاح الداخلي في تركيا**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية2011.

12. دال، روبرت، **الديمقراطية ونقادها**،(ترجمة نمير عباس مظفر)، ط2، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2005.

13. رشاد القصبي ،عبد الغفار، **الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة: مكتبة الأدب، 2004.

14. سالم، صلاح، **تحولات الهوية و العلاقات العربية التركية**، الجيزة: هجر للطباعة و النشر والتوزيع و الإعلان، 1999.

15. سبيتان، سمير، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، الأردن: الجنادرية للنشر و التوزيع، ط1، 2012.

16. سلطاني، أبو جرة، **الرجل المشروع الطيب رجب أردوغان**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012.

17. سليم خولي، معمر فيصل، **العلاقات التركية الروسية–من إرث الماضي الى آفاق المستقبل**–، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.

18. شرقاوي، سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**،القاهرة:ددن،2008.

19. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج والاقترابات الأدوات**، الجزائر: ددن، 1997.

20. الطماوي، سليمان، **السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة و في الفكر السياسي الاسلامي**،ط5، لبنان: دار الفكر العربي، 1996.

21. عبد العزيز مسلط، سعد، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية**، مركز الدراسات الإقليمية.

22. العيطة، سمير وآخرون، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي2012.

23. غول، محمد زاهد، **التجربة النهضوية التركية-كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا الى التقدم؟**، لبنان: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2013.

24. الكواري، علي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002،ط2.

25. كينزر، ستيفن، **العودة الى الصفر: ايران، تركيا ومستقبل أمريكا**، (ترجمة انطوان باسيل)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط1، 2012.

26. ماركو، جان، **زمن ما بعد الاسلام السياسي في تركيا**، ط2، مركز المسار للدراسات و البحوث، يناير 2011.

27. محفوظ، عقيل سعيد، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية و السياسة العامة**، ط1، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

28. محفوظ، عقيل، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغير**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

29. مصطفى عامر، حمدي عطية، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي الإسلامي**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.

30. ممدوح، عبد المنعم، **تركيا و البحث عن الذات**، ددن.

31. النعيمي، أحمد نوري، **النظام السياسي في تركيا**، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2011.

32. نور الدين، محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998.

33. ياسين، ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر(التطور والتنظيم)**،الجزائر: دار بلقيس،2010.

ب. المذكرات:

1. بن عبد القادر، فريال، **النظام السياسي في تركيا من المؤسسة العسكرية الى حزب العدالة و التنمية–دراسة في التحديات و التغيرات–**،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر3)، الجزائر، 2015.
2. زريق، نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي– المشكلات و الأفاق–**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة)،الجزائر، 2009.
3. زعطوط، الصالح، **دور القيادة السياسية في استقرار الأنظمة السياسية حكومة حزب العدالة و التنمية نموذجا**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة)،الجزائر.
4. صخري، طه، **المقومات القانونية للنظام الحزبي الجزائري**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، الجزائر، 2014.
5. طيوش، تقي الدين، جمال، محمد الصالح، **تأثير المسألة الكردية على الأمن القومي التركي من1983–2013**،(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08ماي 1945–قالمة–) الجزائر، 2015.
6. غارو، حسيبة، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة–دراسة حالة الجزائرمن1997–2007–**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو–)، الجزائر، 2012.
7. الغول، يسري، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، ، جامعة الأزهر غزة)، فلسطين، 2011.

8. فاعور ملكاوي، عصام، **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**، (بحث مقدم في الملتقى العلمي"الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي–الخرطوم)، السودان، 2013.

9. قطب، إياد، **النظامان الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا**،(بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية)، 2009.

10. لطيف صادق، ريز، **العلاقات الأمريكية–التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003–2011)**،(بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2011.

11. مودع، زهيرة، **الترسيخ الديمقراطي ومعوقاته الداخلية و الخارجية في الأنظمة السياسية العربية–دراسة حالة الجزائر–** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، الجزائر، 2014.

12. جاسم لطيف السعدي، رواء، **الاسلام السياسي حزب العدالة و التنمية في تركيا و دوره في التغيير السياسي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط)، 2010.

13. بن عربية، رياض، **الاستراتيجية التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى(1991–2012) دراسة في متغير الهوية في تحديد التوجه التركي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3) الجزائر، 2014.

ج. روابط الكترونية:

1. ابراهيم عطا الله، آية، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا(2002-2013)، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه من الموقع: democraticas.de/?p=16273
2. أحمد منير، شيماء، "رؤية مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة"، متحصل عليه: www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=97158&eid=2026
3. اشتيوي، بثينة، 7 ملفات تضع العلاقات الروسية التركية على المحك، موقع ساسا بوست،28نوفمبر 2015،متحصل عليه: http://www.sasapost.com/tension-between-russia-and-turkey-files/
4. الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة و التنمية: من الانهيار الى الانتعاش، مركز الروابط والبحوث والدراسات الاستراتيجية، متحصل عليه: rawabet center.com/archives/1009
5. أكراد تركيا.."نقطة ضعف" في تجربة حزب العدالة والتنمية، متحصل عليه: www.alarabiya.net/arcles/2010/07/09/113429.html
6. بصيص، صلاح، "تسقط الوطنية...عاشت المواطنية"، متحصل عليه: www.alnoor.se/article.asp?id=12410
7. دلي، خورشيد، "العدالة التركي وتحديات ما بعد المؤتمر"، موقع الجزيرة.نت، متحصل عليه: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/15
8. الطراف، عبد الوهاب، "ترسيخ الانتقال الديمقراطي"، متحصل عليه: www.maghress.com/alittchad/87258
9. علي حسن، عمار، "الديمقراطية و التنمية...تبادل منافع لاارتباط حتمي"، متحصل عليه: www.ahram.org.eg/Archive/2003/7/11/FILE9HTHM
10. عمر أبو الحسن، بشير، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية" ، متحصل عليه: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302

11. غليون،برهان،"الديمقراطية في العالم العربي"، متحصل عليه: http://burhan.burhanghalioun.net/?study=3990

12. فيصل خولي، معمر، المسألة الكردية في تركيا:من الإنكار الى الاعتراف، متحصل عليه: rawabetcenter.com/archives/106

13. كوش، عمر، "صراع العسكر مع الحزب الحاكم في تركيا"، موقع الجزيرة. نت، متحصل عليه: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/3/28

14. محمود، اسراء، "تحديات تركيا الداخلية والخارجية بعد الانتخابات"، متحصل عليه: /http://www.turkey-post.net/p-87616

15. المرزوقي، مصطفى، "التداول على السلطة بيت القصيد في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي"، متحصل عليه: http://anhri.net/mena/achr/pr041006.shtml .

16. موقع أخبار تركيا، السيرة الذاتية لرئيس وزراء تركيا" أحمد داود أوغلو"، متحصل عليه: http://akhbarturkiya.com/?p=30292 .

17. الموقع الرسمي لحزب العدالة و التنمية http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html

18. موقع رصد المعرفة، مفهوم الحزب السياسي ووظائفه، 21ماي2011، متحصل عليه: /https://www.facebook.com/RNN.marefa

19. موقع رئاسة الجمهورية التركية، السيرة الذاتية لرجب طيب أردوغان، متحصل عليه: /https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography

20. ناجي، عباس، تركيا في مواجهة خيارات صعبة. متحصل عليه: www.aljazeera.net/opinions/p:97

د. مجلات و دوريات:

1. أوغلو، يلماز أنصار، **مسألة تركيا الكردية و عملية السلام**، مجلة رؤيا تركية، ستا للدراسات و الأبحاث، العدد3، خريف2012.

2. حجازي، أحمد مجدي، "الفقراء في العالم بين سياسات الدعم و التنمية البشرية". مجلة الديمقراطية، متحصل عليه:
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=132

3. فيصل غدير، غازي، **مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد46، 2013.

4. محفوظ، محمد، "الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي–رؤية جديدة–"، مجلة الديمقراطية، متحصل عليه:
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=277

5. نيكاتين، جوهانا، **الهوية و السرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا**، مجلة رؤية تركية، ستا للدراسات و الأبحاث، العدد3، خريف2013.

هـ. المراجع الأجنبية:

1. Laurance,Dhondt ,**Turquie le modèle Turc, l'illusion d'un modèle** ?. Afrique_Asie, février 2012.
2. Duverger ,Maurice, **les partis politiques**, libraire AMON COLIN,1981.
3. Nilay, Baycar, **Turkish Democracy Under the Justice and development party jdp 2002_2014**(draft version, monterial: congresMondial de politiquesience,July 9_24 2014).
4. Patrick Carroll, Thomas, Turkey's **Justice and Development Party: A Model for Democratic Islam**, July 2004, in: https://www.meforum.org/meib/articles/0407_t1.htm

الفهـرس

الفهرس

العناوين	الصفحة
الإهداء	3
شكر وتقدير	4
مقدمة	أ- ز
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للدراسة	
المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية	13
المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية وتصنيفاتها	13
المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية	21
المطلب الثالث: الأحزاب السياسية في الحكم	28
المبحث الثاني: ماهية الترسيخ الديمقراطي	32
المطلب الأول: الحدود المختلفة بين الديمقراطية والتحول الديمقراطي	32
المطلب الثاني: مفهوم الترسيخ الديمقراطي ومحدداته	36
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية الترسيخ الديمقراطي	43
خلاصة الفصل الأول	50
الفصل الثاني: جهود حزب العدالة والتنمية في ترسيخ الديمقراطية	
المبحث الأول: ماهية حزب العدالة والتنمية	52
المطلب الأول: تعريف حزب العدالة والتنمية ونشأته	52
المطلب الثاني: وصول الحزب الى السلطة	57
المطلب الثالث: المشروع السياسي للحزب	62
المبحث الثاني: المؤشرات الممارساتية للترسيخ الديمقراطي	66
المطلب الأول: الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية	70
المطلب الثاني: حقوق الانسان ومشكلة الأقليات	80
المطلب الثالث: سياسات الحزب تجاه المؤسسة العسكرية	90
المبحث الثالث: تحديات حكومة حزب العدالة والتنمية	95
المطلب الأول: التحديات داخلية	95
المطلب الثاني: التحديات الخارجية	102
خلاصة الفصل الثاني	108

الخاتمة	110
الملاحق	115
المراجع	118
الفهرس	127
ملخص	129

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع دور الحزب الحاكم في ترسيخ الديمقراطية وتم اختيار حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا لهذه الدراسة نظرا لما حققه هذا الحزب من انجازات على مختلف المستويات مجسدا بذلك عملية الترسيخ الديمقراطي.

تم في هذه الدراسة التعرف على حزب العدالة والتنمية ومشروعه السياسي بالتطرق الى مجموعة الاصلاحات التي عرفتها تركيا خلال مدة حكمه، والتي أحدثت تغيرا على الصعيد السياسي والاجتماعي فأصبحت تركيا تمثل أقوى الاقتصاديات، وحققت نجاحا في مجال حقوق الانسان بمعالجتها للقضايا الداخلية وقلصت من دور المؤسسة العسكرية التي كانت تطغى على الحياة السياسية في تركيا.

هذا وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها:

- أن تركيا استطاعت ترسيخ الديمقراطية من خلال التطبيق الفعلي لبرامجها والقيام بإصلاحات حقيقية على مختلف المستويات.
- شكّل سعي تركيا للدخول إلى الاتحاد الأوروبي نقطة إيجابية في عملية الإصلاح الداخلي. والانتقال نحو المسعى الديمقراطي.

Abstract:

The study consentrated on the issue of the role of the ruling party in the consolidation of democracy , the study was chosen The Turkidh Party of Justice and Development as a model , due to the achievements of this party at various levels to embodied the democratic consolidation process. The study identified the Turkish party of Justice and development and it's political project as the known reforms in Turkey during they stay in power , it makes a change in the political and social level so Turkey becames one of the strongest economies, and it's succes achieved in the field of human rights by solved their internal issues and reduced the military role which was overwhelm the political life in Turkiya. the study concluded some of results which as : -Turkey has been able to consolidate democracy through the effective implementation of programs and carry out real reforms at various levels. - Turkey's effort to entre into the European Union was a positive point in the process of internal reform. And to move toward democratic endeavor.

University of martyr Hamma Lakhder El-oued

Faculty of Law and Political Science

Department of political Sciences

The Role of the ruling party in the consolidation of democracy.

study of the Turkish Party of Justice and Development

thesis to obtain master degree in political sciences, specialty in comparing political systems and perfect ruling.

Donne by the student :

***Yasmine Souaci**

Supervised by the professor :

***** Khaled Beggas**

members of debate

professors	nature
Prof Hichem Louichi	president
Prof Khaled Beggas	supervised and decided.
Prof Abdel Fatah Halouadji	Discussion

The academic year 2015 -2016